

تحولات
القرن الأفريقي
إعادة تشكيل الإقليم

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



تحويلات القرن الأفريقي إعادة تشكيل الإقليم

المدير العام: د. خالد عكاشة

نائب المدير العام: اللواء محمد إبراهيم

إشراف عام وتحرير: د. أحمد أمل

إخراج فني: عبد المنعم أبوطالب

الطبعة الأولى: 2024

رقم الإيداع: 2023/30636

الترقيم الدولي: 5-3-87240-977-978

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المحتويات

4	مقدمة مسارات التحول المتعددة في القرن الأفريقي د. أحمد أمل
12	الفصل الأول اتجاهات ظاهرة الإرهاب في القرن الأفريقي: دراسة لنشاط تنظيم الشباب بين عامي 2020 و2022 د. أحمد أمل
42	الفصل الثاني المشهد الديني المتغير في إثيوبيا: دراسة من منظور الاقتصاد السياسي للدين دينا أسامة لطفي
74	الفصل الثالث التطورات السياسية الداخلية وانعكاساتها على السياسة الخارجية للصومال أسماء عادل
98	الفصل الرابع التغيرات البيئية وأثرها على الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي نسرين الصباحي
126	الفصل الخامس الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) وأدوارها الإقليمية المتنامية في القرن الأفريقي شيماء البكش
150	الفصل السادس تطورات التجارة الخارجية والبنية التحتية في القرن الأفريقي هايدي الشافعي
176	الفصل السابع السياسة الأمريكية تجاه القرن الأفريقي: التوجهات الجديدة لإدارة جو بايدن د. مها علام
212	الفصل الثامن عسكرة السياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الأفريقي: السياق والدوافع شريف البسيوني

المقدمة:

مسارات التحول المتعددة في القرن الأفريقي

يمر إقليم القرن الأفريقي في مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين بالعديد من التحولات العميقة والمتسارعة، والتي من شأنها أن تعيد تشكيل الإقليم كلياً. وتأتي هذه التحولات على مستويات متعددة، تتضمن الأوضاع الداخلية لدول الإقليم، والتوازنات في علاقاتها البينية، فضلاً عن التحولات الخارجية من حيث عدد اللاعبين الدوليين المتنافسين على ساحة القرن الأفريقي، أو من حيث طبيعة المصالح موضع التنافس.

ولا يشكل ما يمر به القرن الأفريقي من مرحلة تشهد العديد من مظاهر التحول، استثناءً في تاريخ الإقليم القريب والبعيد؛ حيث يُعد القرن الأفريقي أحد أقل أقاليم القارة الأفريقية - وربما العالم - استقراراً؛ حيث مر بدورات متعاقبة من التحولات التي قلما أفرزت وضعاً مستقرّاً على نحو مستدام. فقد مر القرن الأفريقي بدورة مهمة من التحول في نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن العشرين، شهدت استقلال كل من الصومال والسودان، وتسارع عمليات التحديث في إثيوبيا، وبداية حرب الاستقلال الإريترية، كما مر الإقليم بدورة تحول ثانية أكثر حدة في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن ذاته، شهدت تفكك الدولة الصومالية، وانتهاء الحرب الأهلية الإثيوبية بانتصار جبهة تحرير

* د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تيجراي والجبهات الحليفة، واستقلال إريتريا، بجانب التحولات العميقة التي مرت بها السودان مع تولي نظام الإنقاذ الحكم.

من هنا، أصبح من المهم الإجابة عن عدد من الأسئلة، يتعلق أولها بتقييم عملية التحول الجارية في القرن الأفريقي من حيث سرعتها وحدثها وآلياتها المحركة وفعاليتها، ويتعلق السؤال الثاني بتحديد إلى أي مدى تتوافق أو تتباين هذه التحولات مع عمليات التحول السابقة التي مر بها الإقليم، أما السؤال الثالث والأهم فيتصل بماهية ملامح الإقليم بعد إتمام عملية إعادة تشكيله بعد اكتمال عملية التحول وإنتاجها مخرجات واضحة. ولتقديم الإجابات الأكثر دقة وإحكاماً عن هذه الأسئلة المركبة، يتعين الأخذ في الاعتبار أهمية بناء تصور متكامل لاكتشاف أنماط التفاعلات ذات الطابع الإقليمي، العابرة للخصوصيات الوطنية، وهو ما يفرض تبني تعريف مرن للقرن الأفريقي قد يضيق ليقصر على الدول المركزية الأربع (الصومال وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي)، أو يتسع ليشمل السودان وجنوب السودان وكينيا، تبعاً لطبيعة كل قضية من القضايا محل الدراسة.

وعلى الرغم من تعقد المشهد القائم للتحولات التي يشهدها إقليم القرن الأفريقي، يمكن الوقوف على عدد من الاتجاهات الرئيسية لهذه التحولات، والتي تشمل مؤشرات ذات طبيعة داخلية في مستوى الدولة وما دون الدولة، وأخرى إقليمية تتعلق بالظواهر العابرة للحدود التي تشهدها دول الإقليم، فضلاً عن المؤشرات المرتبطة بالعوامل الدولية النابعة من الحضور المباشر للعديد من القوى الدولية الكبرى والوسطى في الإقليم، وذلك على النحو التالي:

1. إعادة تقييم دور الحدود

يُنظر إلى الحدود -تقليدياً- باعتبارها أحد المحددات الرئيسية لطبيعة الإقليم، نظراً لما تتمتع به من ثبات واستقرار مقارنة بالمحددات السياسية والبشرية الأخرى. وقد شهد القرن الأفريقي تنامياً لظاهرة الأقاليم الانفصالية، على نحو ما ظهر في حالة تيجراي في إثيوبيا وأرض الصومال وبونتلاند وجوبالاند، فضلاً

عن التفاعلات الآخذة في التطور، والتي ترجح تصاعد المطالب بنشأة دولة عفرية على الأرض التي تقطنها الجماعة في كل من إريتريا وجيبوتي وإثيوبيا. ولم تقتصر مشكلة الحدود على الظاهرة الانفصالية، بعد أن تجددت الصراعات الحدودية الدولية الصراع في كل من الفشقة بين السودان وإثيوبيا، ومثلث بادمي بين إثيوبيا وإريتريا، والتي شكلت بعداً رئيسياً في التفاعلات الصراعية في إقليم تيجراي. وداخلياً، تحولت الحدود الإدارية إلى مجال جديد للصراع على نحو ما تشهده العلاقة بين بونتلاند وأرض الصومال، وإقليمي تيجراي وأمهر، وإقليم العفر والإقليم الصومالي في إثيوبيا.

2. تعثر العمليات السياسية "الطبيعية"

كشفت التفاعلات السياسية في القرن الأفريقي عن تحول الانتخابات إلى (مواسم أزمات)؛ حيث باتت تطرح من مظاهر الاضطراب وغموض المستقبل السياسي أكثر مما تقدمه من آلية منتظمة لإسناد السلطة. وقد تجلبت هذه الظاهرة في عجز الصومال عن إجراء الانتخابات لأكثر من عام، لتدخل البلاد في حالة من الفراغ الدستوري بين شهري فبراير 2021 ومايو 2022، هذا بجانب الاضطراب لإجراء عقد الانتخابات بنظام الاقتراع المباشر، والاكتفاء بعقدها كسابقاتها وفق نظام المجمع الانتخابي القائم على المحاصصة العشائية. كما تسبب التأجيل المتكرر للانتخابات الفدرالية الإثيوبية في تفجير الصراع في إقليم تيجراي، بعد أن أجرت حكومة الإقليم انتخابات بصورة منفردة لم تقرها السلطات الفدرالية في سبتمبر 2020، كما لم تقر حكومة الإقليم في المقابل بشرعية الانتخابات الفدرالية التي جاءت بحزب الازدهار في السلطة. ويرتبط بهذا الاتجاه آفاق الاضطراب السياسي في كل من إريتريا وجيبوتي، في ظل غموض أفق الخلافة السياسية في الدولتين.

3. تغير آليات الصراع

تشكل الصراعات واحدة من الآليات "الاعتيادية" لما يجري في القرن الأفريقي من تفاعلات. لكن اللافت في المرحلة الأخيرة من التطور التي يمر بها الإقليم، أن

هناك مؤشرات دالة على تغير أنماط الصراع السائدة في الإقليم. فمن ناحية عادت -بعد انقطاع- الصور التقليدية للصراعات، كصراعات الحدود بين إثيوبيا والسودان، وصراعات الموارد بين الصومال وكينيا. ومن ناحية أخرى، ظهرت آثار التطور المتسارع في طبيعة الأدوات المستخدمة في الصراع، مجسدة في حضور العديد من الأسلحة التقليدية، أبرزها الطائرات المسيرة في الجبهتين الصومالية والإثيوبية. كما برز أثر العدوى في تحول الصراعات الداخلية إلى صراعات إقليمية.

4. بروز دور المجموعات المسلحة دون مستوى الدولة

شهد القرن الأفريقي تغيراً مهماً في هوية حاملي السلاح في الإقليم، وذلك نتيجة تشظي المجموعات المسلحة التقليدية من التنظيمات المتمردة والإثنية، وتنامي المجموعات العسكرية الموازية *Para-Military Groups*، فضلاً عن استقدام مجموعات مسلحة أجنبية من الشركات العسكرية الخاصة والمرتزقة. وقد استفاد هذا المستوى من اللاعبين الجدد، من مزايا نسبية يتمتعون بها، تتمثل في القدرة على توظيف تيارات تجارة الأسلحة الصغيرة والمتوسطة في القرن الأفريقي، والاستفادة من تعثر البرامج الوطنية والدولية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (*Disarmament, Demobilization and Reintegration (DDR)*)، على نحو ما كشف عنه انتكاس المصالحات السياسية التي أجرتها الحكومة الفدرالية الإثيوبية مع تنظيمات مسلحة عديدة في عام 2018.

5. تحولات الإرهاب ومكافحته

بمرور الوقت، تحول الإرهاب في القرن الأفريقي إلى إرهاب متوطن، بعد أن نجح في التجذر في البنية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في العديد من مناطق وسط وجنوب الصومال وشمال كينيا وشرق إثيوبيا. كما اكتسبت التنظيمات الإرهابية "مناعة" في مواجهة جهود مكافحة الإرهاب، التي تقودها الولايات المتحدة وتنخرط فيها البعثة الأفريقية في الصومال وكذلك قوات دول الإقليم.

ومن منظور أوسع، تنامت مظاهر الارتباط بين التنظيمات الإرهابية في القرن الأفريقي والتنظيمات الأصلية في الشرق الأوسط، فضلاً عن ارتباط الإرهاب في القرن الأفريقي بالتنظيمات الناشطة في أقاليم مجاورة، كتلك الموجودة في جنوب ساحل أفريقيا الشرقي والمتمركزة في موزمبيق، أو تلك العاملة في نطاق دول البحيرات العظمى كأوغندا والكونغو الديمقراطية.

6. تغير التركيب الديني للإقليم

تشكل المشهد الديني التقليدي في القرن الأفريقي في وقت مبكر مقارنة بغيره من أقاليم أفريقيا جنوب الصحراء؛ كونه الأسبق في تبني المسيحية الأرثوذكسية ومن بعدها الإسلام في السنوات الأولى لظهور كل منهما. لكن في الوقت الراهن، يتعرض المشهد الديني في الإقليم لتيارات متعددة من التغير، من حيث تعدد مظاهر العنف الديني على المستوى المادي والخطابي، وتمدد الكنائس البروتستانتية والإنجيلية الوافدة، وخصوصاً الكنيسة الخمسينية Pentecostal Church، فضلاً عن الانقسامات المركزية والإقليمية للكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية، وتغير التوجهات المتطرفة لدى المجتمعات الإسلامية، وانتشار المناصرة الفكرية للقاعدة وداعش وغيرها من التيارات الحركية، ما واكب محاولات لإعادة إحياء الصوفية تنظيمياً وحركياً من خلال نموذج الصوفية المسلحة ممثلة في حركة أهل السنة والجماعة في الصومال.

7. انتشار الأنظمة السياسية الهجينة

يشهد القرن الأفريقي عودة قوية للأدوار السياسية الخاصة للأبنية التقليدية وما قبل الاستعمارية، وذلك على نحو ما برز في "نموذج 4,5" لتقاسم السلطة الفدرالية بين العشائر الصومالية، وعجز الحكومة الإثيوبية عن تعديل نظام الفدرالية الإثنية، وهي الظاهرة ذاتها التي انتشرت في حالة السودان ما بعد اتفاق سلام جوبا. هذا التمدد جاء على حساب الأدوار التي

تلعبها الأحزاب السياسية باعتبارها التعبير المؤسسي الأكثر حداثة لتنظيم المنافسة السياسية. ويفتح انتشار الأنظمة السياسية الهجينة في الإقليم الباب أمام إعادة صياغة لمنطق الدولة وعلاقتها بالمكونات الاجتماعية القائمة.

8. تمدد المجتمع المدني الوطني والعالمي

مرت خريطة منظمات المجتمع المدني في القرن الأفريقي بتحويلات متلاحقة، جسدها الدور المتصاعد للمجتمع المدني في ملء الفراغ الذي يخلفه عجز الدولة، خاصة في المناطق الأكثر تضرراً من الصراعات كجنوب الصومال وشمال كينيا والأقاليم الحدودية الإثيوبية، فضلاً عن تمكن المجتمع المدني من ملء الفراغ الذي تسبب فيه تراجع الأحزاب السياسية، وتحوله إلى الفاعل الرئيسي في عمليات التجنيد السياسي والتنشئة السياسية، على نحو كشف عن اتساع مساحة التقاطع بين الأهداف الإنسانية والسياسية لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية في القرن الأفريقي. ومما زاد من تأثير المجتمع المدني في القرن الأفريقي، تحوله إلى قناة مباشرة لنقل الدور الكبير لمجتمعات أبناء دول الإقليم في المهجر، والتي تتمتع بقدرات اقتصادية وتنظيمية تمنحها ميزة نسبية في التأثير على مسار التفاعلات الداخلية في دول الإقليم.

9. تذبذب المؤشرات الاقتصادية والتنموية

مرت نماذج التنمية المتبعة في دول القرن الأفريقي بتحويلات متلاحقة، نتيجة تبدل التوجهات الأيديولوجية لدول الإقليم في فترة قصيرة. فبينما حقق الإقليم طفرة على مستوى البنية التحتية والتجارة الخارجية، لا يزال القرن الأفريقي منطقة يتدنّى فيها العديد من المؤشرات المتعلقة بالأوضاع المعيشية. كما شهدت مؤشرات التكامل الاقتصادي الإقليمي تذبذباً

واضحًا، نتيجة اعتمادها في الغالب على مبادرات تمولها أطراف دولية من خارج الإقليم، وذلك على نحو كرس من ظاهرة "الاستعمار الجديد".

10. تداعيات تغير المناخ وتدهور البيئة

يمثل القرن الأفريقي واحدًا من أكثر أقاليم العالم تضررًا من تغير المناخ وتدهور البيئة، وذلك مع تفشي مشكلات الجفاف والتصحر وتراجع التنوع الحيوي، وتسببها في ارتفاع معدلات الفقر. كما أثبتت العديد من التجارب الواقعية تحول ظاهرة تغير المناخ وتدهور البيئة إلى مسببات رئيسية للصراعات في القرن الأفريقي، الأمر الذي دفع لأن يظهر الأمن البيئي كأحد الأبعاد الرئيسية لضمان أمن القرن الأفريقي واستقراره مستقبلاً.

11. اضطراب توازنات القوى البيئية الإقليمية

يعاني القرن الأفريقي من تداعيات غياب الدولة القائد عن الإقليم منذ الاضطراب الذي تشهده إثيوبيا بعد وفاة ميليس زيناوي عام 2012. لكن هذا الوضع الجديد واكب الصعود التدريجي لكينيا مع تمتعها بمزايا الشراكة الاقتصادية المتميزة مع الصين، والثقة الأمريكية في المجالات العسكرية والأمنية، مع تنامي فرص استعادة السودان مكانتها الإقليمية على إثر تطبيع علاقاتها مع العالم بعد انتهاء حكم البشير. على هذا، تعددت مظاهر التنافس على القيادة الإقليمية، في ظل عجز منظمة إيجاد عن توفير إطار فعال للتكامل الإقليمي خاصة في القضايا الكبرى، الأمر الذي قد يطلق تفاعلات بين دول الإقليم، يغلب عليها طابع المنافسة.

12. تنامي أثر المنافسة الدولية على الأوضاع الداخلية للإقليم

نتيجة لتعدد مستويات اللاعبين الدوليين الحاضرين بصورة مباشرة في القرن الأفريقي، بين قوى دولية عظمى ووسطى، ظهرت أنماط عديدة للتحالفات السائلة سريعة التغير بين الأطراف الخارجية والمحلية في القرن الأفريقي؛

حيث استثمر العديد من الأطراف الخارجية في الفواعل المحلية المساهمة في عدم استقرار القرن الأفريقي، وظهور العديد من مؤشرات الحرب بالوكالة في الإقليم، ما أدى إلى التضائل المطرد في نصيب دول القرن الأفريقي من الاستفادة من أصولها محل التنافس الدولي.

13. تعدد التصورات المتنافسة لموقع القرن الأفريقي في العالم

بالرغم من ارتفاع حدة وكثافة المنافسة الدولية، أخفق القرن الأفريقي في التحول إلى "مركز" جديد للتفاعلات الدولية؛ حيث تحول لإقليم تابع للشرق الأوسط عبر حضور مكثف لدول الخليج وتركيا وإيران وإسرائيل، فضلاً عن تحوله إلى ساحة فرعية للتنافس الاقتصادي الدائر في شرق المتوسط في قضيتي الطاقة والمواني، نتيجة ارتباط الإقليمين جغرافياً عبر البحر الأحمر وقناة السويس. كذلك دخل القرن الأفريقي في معادلة التنافس الاستراتيجي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ Indo-Pacific، باعتباره يشكل الحد الغربي للمنطقة التي تشهد تنافساً محتدماً بين القوى الآسيوية. ولا تعكس هذه التغيرات تنامياً في الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي بما يسمح بتعزيز المكانة الدولية لدول الإقليم، بقدر ما يكشف عن غياب كامل لتقديم دول القرن الأفريقي نمطاً جديداً من التفاعلات يسمح لها بالبروز كفاعل رئيسي في كل هذه الدوائر المتصلة.

وتشكل هذه المسارات إطاراً عاماً للتحويلات التي يشهدها القرن الأفريقي، والتي تحمل تداعيات ممتدة على الأوضاع داخل الإقليم وفي محيطه الأوسع كذلك. وتسعى فصول الكتاب لتغطية عدد من أبرز هذه التحويلات، من خلال رصد اتجاهاتها ومظاهرها واستشراف مستقبلها من خلال مقاربات متنوعة جمعت بين دراسة لبعض الحالات على المستوى الوطني، وقراءة لبعض الظواهر على المستوى الإقليمي. وفي ظل التغيرات المتواترة التي يشهدها الإقليم، يظل النقاش مفتوحاً بشأن مسارات التحويلات في القرن الأفريقي، وما لآنها المتوقعة.

الفصل الأول

اتجاهات ظاهرة الإرهاب في القرن الأفريقي:
دراسة لنشاط تنظيم الشباب بين عامي 2020 و2022

* د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُعد تجربة الإرهاب في القرن الأفريقي هي الأطول عمرًا والأكثر استدامة مقارنة بتجلياتها في مختلف الأقاليم الأخرى في أفريقيا جنوب الصحراء، فمنذ واقعة تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام 1998، أثبت النشاط الإرهابي حضورًا مكثفًا في ساحات متعددة من القرن الأفريقي. ومنذ بداية نشاط تنظيم الشباب المجاهدين في طوره الأكثر تنظيمًا عام 2007، تحولت ظاهرة الإرهاب في القرن الأفريقي إلى أحد ثوابت التفاعلات الأمنية والسياسية في الإقليم.

وعلى الرغم من فقدان تنظيم الشباب السيطرة الفعالة على معازل حضرية رئيسية منذ انسحابه من العاصمة مقديشو في أغسطس 2011 ثم انسحابه من مدينة وميناء كسمايو في سبتمبر 2012، فإنه منذ ذلك الحين أجاد إدارة عملية التكيف مع واقعه الجديد. فخلال عقد كامل أثبت التنظيم أن نهاية مشروعه في السيطرة الفعالة على نطاقات جغرافية ممتدة من وسط وجنوب الصومال لا تعني بأي حال توقفه عن العمل؛ حيث أعاد تنظيم نفسه من خلال التمرکز في المناطق الداخلية والضواحي المحيطة بالمدن الصومالية، والتي توفر لعناصر التنظيم فرصة ملائمة للاختباء، على أن يتخذها منطلقات لتنفيذ هجمات غطت كامل الخريطة الصومالية من جوبالاند جنوبًا وحتى بونتلاند شمالًا⁽¹⁾.

أما على مستوى التفاعلات الداخلية، فقد أثبت تنظيم الشباب تمتعه بقدر من الاستقرار النسبي، مكنه من تجنب العديد من المشكلات التقليدية التي

عانت منها تنظيمات أخرى عملت في مجال نطاقه؛ حيث تمكن التنظيم من احتواء حالات الانشقاق عبر الحفاظ على كتلة رئيسية قوية من الأعضاء، وبنية متماسكة للقيادة في مختلف مناطق انتشاره، وهو ما مكنه أولاً من تجاوز الخلافات الداخلية في عام 2011 بعد مغادرة المقاتلين الأجانب لساحات القتال الجديدة في الشرق الأوسط، وانسحاب عناصر أخرى بعد تقلص القدرات الاقتصادية للتنظيم، ثم تجاوز أزمة مبايعة بعض العناصر لتنظيم داعش بعد ظهوره؛ حيث استمر القطاع الأغلب من عناصر التنظيم محافظين على بيعتهم لتنظيم القاعدة منذ عام 2012، على نحو جعل من تجربة داعش في الصومال واحدة من أضعف مظاهر تواجد التنظيم في القارة الأفريقية إذا ما قورنت بفروعه في غرب القارة ووسطها⁽²⁾.

بهذا المنطق، وأمام ما أثبتته تنظيم الشباب من قدرة على التكيف والاستدامة، يمكن تفسير التمديد الأخير في نشاط تنظيم الشباب من خلال ما شهدته جهود مكافحة الإرهاب في الصومال في العقد الأخير من مظاهر الاضطراب على مستوى التخطيط والتنفيذ كذلك، من خلال التأثير الشديد بالتحويلات السياسية الصومالية، وكذلك التحويلات في توجهات القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في عمليات مكافحة الإرهاب في الصومال. وقد سمح هذا الاضطراب بخلق "شقوق" في عمليات مكافحة الإرهاب، تمكن التنظيم من النفاذ خلالها وإحراز العديد من مظاهر التقدم الميداني والرمزي.

ويسعى الفصل لاستكشاف الاتجاهات المتعددة لظاهرة الإرهاب، وجهود مكافحته في القرن الأفريقي، بالتركيز على نشاط تنظيم الشباب المجاهدين في الصومال ودول جوارها، وذلك خلال الفترة الزمنية القريبة التي تعبر عن التحويلات الأكثر حداثة واتصالاً بالواقع القائم، والتي تمتد بين عامي 2020 و2022. ويساهم تتبع اتجاهات ظاهرة الإرهاب في القرن الأفريقي بالكشف عن المسببات الرئيسية لاستمرار الظاهرة حتى الآن، وهي المسببات التي تتجاوز الاعتبار المحلية الصومالية لتشمل متغيرات إقليمية ودولية. وتعتمد الدراسة بصورة كبيرة على الأرشفة اليومي لمواقع الصومال الجديد⁽³⁾

والصومال اليوم⁽⁴⁾ وموقع⁽⁵⁾ Garwe Online ، وذلك في رصد مختلف مظاهر نشاط التنظيم، والتي شكلت المادة الأولية للتحليل الذي قامت عليه الدراسة.

أولاً | الدمج بين الاعتبارات الميدانية والرمزية في تحديد الأهداف

منذ نشأته المبكرة، يسعى تنظيم الشباب المجاهدين للتوظيف الإعلامي المكثف لنشاطه الميداني، بما يساهم في تعزيز التصورات بشأن قدراته لدى الحكومة الصومالية والقواعد الجماهيرية كذلك. على هذا الأساس، يحرص التنظيم على اختيار أهدافه بعناية فائقة بما يحقق مكاسب ميدانية وإعلامية كذلك؛ حيث عادة ما تشمل قائمة الأهداف المقار الحكومية الرسمية في العاصمة مقديشو وعواصم الولايات، ومقار الشرطة والسجون، فضلاً عن حملات الإغارة على البلدات الطرفية والسيطرة عليها لبعض الوقت، بما يبرز ضعف الحكومة الصومالية وأذرعها العسكرية والأمنية⁽⁶⁾.

1. الهجوم على المواقع المهمة في العاصمة مقديشو

تشكل المقار الحكومية والمناطق المحيطة بها في العاصمة مقديشو أهدافاً تقليدية لتنظيم الشباب، الذي يسعى باستمرار لتأكيد قدرته على تنفيذ عمليات تحمل أبعاداً رمزية تتجاوز الحسابات الميدانية. فمن خلال استهداف القصر الرئاسي أو مقار الوزارات الفدرالية وغيرها من المباني الحكومية في العاصمة، يثبت التنظيم قدرته على اختراق كافة الترتيبات الأمنية، بما فيها الأكثر تحصيناً، بما يثبت عجز الحكومة الفدرالية الصومالية عن حماية نفسها، ما يحول دون أي حديث جاد بشأن قدرتها على حماية جموع المواطنين الصوماليين. وتشكل مثل هذه العمليات علامات فارقة في تطور اتجاهات الإرهاب في الصومال؛ حيث عادة ما يعقبها تمدد لنشاط التنظيم، استغلالاً لدخول الأجهزة الأمنية الصومالية في مرحلة من إعادة التقييم وتطوير الإجراءات⁽⁷⁾.

فعلى سبيل المثال، وقع تفجير انتحاري بسيارة مفخخة في السادس عشر من أغسطس 2020 في فندق إيتي في العاصمة الصومالية مقديشو، والذي أعقبه تبادل كثيف لإطلاق النار بين مقاتلي حركة الشباب ورجال الأمن، ليخلف الهجوم ستة عشر قتيلًا، وثلاثة عشر مصابًا. في العاشر من سبتمبر، تعرضت أحياء متعددة في العاصمة مقديشو لقصف مدفعي مجهول المصدر، بعد سقوط عشر قذائف في محيط القصر الرئاسي وفي أحياء وطيغلي وحمز ججب وبونطيري وشنغاني ووابري، وذلك بعد يوم واحد من وقوع تفجير انتحاري في نقطة تفتيش قريبة من القصر الرئاسي في العاصمة، سقط على إثره ثلاثة قتلى من المدنيين. وفي نوفمبر من العام نفسه وقع هجوم انتحاري استهدف مطعمًا في مديرية حمز ججب في العاصمة مقديشو، أسفر عن مقتل ستة وإصابة ثمانية بجروح.

وفي يناير من عام 2021 شهدت العاصمة الصومالية مقديشو وقوع تفجير في تقاطع ببحاني، أسفر عن مقتل خمسة من مرافقي النائبين السابقين في البرلمان محبي الدين حسن أفرح وحسين عرالي، بعد أن تم تفجير عبوة ناسفة على جانب الطريق. وفي الثالث عشر من فبراير أعلنت الشرطة الصومالية أن سبعة أشخاص قد أصيبوا نتيجة تفجير سيارة مفخخة بقيادة انتحاري قام بتفجير نفسه في نقطة تفتيش قريبة من القصر الرئاسي. وفي الشهر التالي سقطت عدة قذائف هاون على المناطق القريبة من مطار آدم عدي الدولي في العاصمة، ما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة آخرين بجروح، وهو الهجوم الذي تزامن مع انعقاد اجتماع رؤساء الولايات وممثلي المجتمع الدولي في أحد الفنادق الموجودة في داخل المطار. وفي أبريل لقي مديان مصرعهما بعد سقوط عدد من قذائف الهاون على بعض المناطق القريبة من القصر الرئاسي، أفادت بعض المصادر بوقوع ثلاثة منها داخل القصر الرئاسي. وفي يونيو 2021 قُتل عشرة أشخاص نتيجة تفجير انتحاري قام به أحد عناصر تنظيم الشباب في مقهى مزدحم بالقرب من فندق جوبا في مقديشو، الواقع على مسافة قصيرة

من مجمع مؤسسات حكومية مشدد الحراسة يضم مقر وكالة المخابرات والأمن القومي.

وفي التاسع والعشرين من أكتوبر 2022، واصل تنظيم الشباب المجاهدين شن عملياته الكبيرة داخل العاصمة الصومالية مقديشو؛ حيث نفذ عناصر التنظيم تفجيراً مزدوجاً استهدف وزارة التعليم الصومالية، بدأ بتفجير أول سيارة مفخخة أصاب مبنى الوزارة، قبل أن يستهدف تفجير ثانٍ تجمع سيارات الإسعاف والمواطنين في موقع التفجير الأول، ما ساهم في ارتفاع حصيلة الضحايا إلى ما يفوق المائة قتيل والثلاثمائة مصاب. ولا تكمن أهمية الهجوم في حجمه وعدد ضحاياه، وإنما فيما يحمله من دلالات مهمة تكشف عمّا يمكن أن تتخذه الأوضاع الأمنية والسياسية في الصومال من تحولات في المستقبل القريب.

2. استهداف السجون ومراكز الشرطة

بجانب أهميتها الرمزية، تحمل الهجمات التي يشنها مقاتلو تنظيم الشباب على المقار الأمنية قيمة كبيرة نتيجة لتسببها في حالة من الإرباك لأجهزة الأمن الصومالية. وعادة ما تشمل هذه الهجمات تنفيذ عمليات تستهدف السجون ومقار الاحتجاز، والتي تسفر عادة عن تحرير عدد من عناصر التنظيم من قبضة الأمن، وهو الإجراء الذي يحمل أهمية بالغة في تعزيز ثقة مقاتلي التنظيم في قادتهم.

وقد شهد سجن مقديشو المركزي في العاشر من أغسطس 2020 قتالاً بين بعض من عناصر حركة الشباب المحتجزين وحرس السجن، مما أدى إلى مقتل أربعة من الحرس بعد أن امتد القتال لست ساعات متواصلة، تمكن خلالها مبارك إبراهيم إيدالي أحد قيادات الحركة، المحكوم عليه بالسجن لعشرة أعوام، من الفرار. كما تعرض السجن المركزي في مدينة بوصاصو بولاية بونتلاند في مطلع عام 2021 لهجوم شنه عناصر تابعة لتنظيم الشباب المجاهدين، أسفر عن تمكن العناصر المهاجمة من إحراق سيارات داخل السجن وتهريب عدد

من المسجونين، بعد أن استمر لساعتين متواصلتين أسفرتا عن سيطرة عناصر تنظيم الشباب جزئياً على السجن، مع قطع كافة الطرق المؤدية إليه، ما سمح بتهرب أعداد من المسجونين تجاوز عددهم أربعمئة سجين.

3. الإغارة على المدن والسيطرة عليها وقتياً

على الرغم من تقلص الرقعة الجغرافية الخاضعة للسيطرة المباشرة لتنظيم الشباب بصورة ملموسة، لتقتصر على بعض التجمعات القروية المتناثرة في جنوب ووسط الصومال، لا تزال عمليات الإغارة على المدن والبلدات ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية -ولو لوقت قصير- تشكل أحد الأنماط المهمة لعمليات تنظيم الشباب المجاهدين في الصومال، خاصة في مناطق وسط وجنوب الصومال⁽⁸⁾.

ففي السابع من سبتمبر 2020، أغار مقاتلو تنظيم الشباب على مدينة بلعد الواقعة على بعد 30 كيلومتراً من العاصمة مقديشو، وتمكنوا من السيطرة عليها بعد شن هجوم متعدد المحاور أسفر عن إطلاق سراح سجناء في مركز الشرطة، وطرد القوات الأمنية من المدينة، والسيطرة على مركز الإدارة المحلية للمدينة قبل الانسحاب بعد عدة ساعات. وفي أكتوبر ونوفمبر 2020 شهدت مدينة دوسمريب عاصمة ولاية غلمدغ اشتباكات مسلحة بين القوات المسلحة الصومالية ومقاتلي حركة الشباب المجاهدين، أسفرت عن خضوع مناطق عديدة من ضواحي المدينة لسيطرة عناصر تنظيم الشباب لفترة استمرت لأسابيع.

وفي يناير 2021 قام مقاتلو تنظيم الشباب المجاهدين بالسيطرة على منطقة ماشلاي بالقرب من مدينة قريولي في إقليم شبيلي السفلى بولاية جنوب الغرب، وذلك بعد أن أجبروا القوات المسلحة الأوغندية العاملة في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على الانسحاب، على إثر مواجهات عنيفة. كما تمكن مقاتلو تنظيم الشباب المجاهدين من السيطرة على بلدة عمارا في إقليم مدغ بولاية غالمدغ في أغسطس، وذلك بعد هجوم تقليدي بدأ بتفجير

استهدف قاعدة قوات الجيش الصومالي، الأمر الذي أدى لانسحاب القوات الخاصة الصومالية وقوات الدراويش التابعة للحكومة الإقليمية. وفي يناير 2022، استرد مقاتلون من حركة الشباب السيطرة على مدينة بلعد بإقليم شبيلي الوسطى في ولاية هيرشبيلي، بعد تمكنهم من السيطرة على الأحياء الخمس التي تتكون منها المدينة، وأسفر القتال العنيف عن سقوط ضحايا من الجيش الصومالي ومن المدنيين كذلك. وقد دام الهجوم الذي تم تنفيذه عبر ثلاثة محاور لساعات أسفرت عن سيطرة مقاتلي التنظيم على مقر إدارة المدينة ومركز الشرطة.

ثانياً | تكثيف عمليات اغتيال المسؤولين الحكوميين

تشكل سياسة الاغتيالات ركيزة أساسية لنشاط تنظيم الشباب المجاهدين في الصومال؛ حيث يستهدف من خلالها تقييد جهود المسؤولين السياسيين والأمنيين والعسكريين، خاصة فيما يتعلق بالعمل الميداني. واللافت أن سياسة الاغتيالات التي تبناها التنظيم في الأعوام الثلاثة بين 2020 و2022 قد ركزت على المسؤولين المحليين بصورة أساسية، وذلك في ظل حرص التنظيم على إحداث الأثر النفسي الأكبر لدى المجتمعات المحلية المتعددة في الصومال⁽⁹⁾.

1. اغتيال المسؤولين المحليين

في مارس 2020، استهدف التنظيم عبد الله ديري رئيس إدارة منطقة رأس كامبوني في إقليم جوبا السفلى الجنوبي في مارس 2020، ما أدى لمصرعه بعد أن شغل منصب رئيس إدارة رأس كامبوني منذ أكثر من تسع سنوات. وفي مايو من العام نفسه استهدف التنظيم أحمد موسى نور محافظ إقليم مدغ في ولاية غلمدغ، أثناء تواجده في مدينة جالكعيو. وفي يوليو قام مسلحو التنظيم باختطاف محمد محمود سياد النائب في برلمان ولاية هيرشبيلي، قبل أن تقتاده لمنطقة ياقلي بشبيلي الوسطى لتقتله هناك. وفي أغسطس قام مسلحون باغتيال النائب عبد القادر أبو بكر محمود وزير الزراعة والري في ولاية

هيرشبيلي، بعد مدهامته في مدينة جوهر. كما وقع تفجير انتحاري في مدينة كسمايو، أوقع شافي رابي كاهن رئيس الغرفة التجارية في ولاية جوبالاند قتيلاً في سبتمبر. وفي الشهر ذاته اغتال مسلحون نور حاشي ورسمي نائب وزير الأوقاف في حكومة ولاية هيرشبيلي. وعلى مستوى العناصر الأمنية، قام مسلحو تنظيم الشباب باغتيال أربع من عناصر جهاز المخابرات الصومالي في مديرية وابري بالعاصمة الصومالية مقديشو في ديسمبر 2020.

كما شهدت مدينة غالكعيو الواقعة على الحدود بين ولايتي بونتلاند وغلمدغ، تفجيراً انتحارياً كبيراً في السابع عشر من ديسمبر 2020، أسفر عن مصرع عدد من القيادات العسكرية التي كانت محتشدة في المدينة تمهيداً لزيارة رئيس الوزراء محمد حسين روبلي؛ حيث أسفر التفجير عن مصرع عشرة أشخاص، من بينهم قائد الفرقة الحادية والعشرين من الجيش الصومالي، وقائد القوات الصومالية الخاصة في ولاية غلمدغ، ونائبه، والعمدة السابق للمدينة.

2. اغتيال المسؤولين الفدراليين

على مستوى المسؤولين في الحكومة الفدرالية ونواب البرلمان الفدرالي، فقد تمكن التنظيم من اغتيال نائب وزير الأمن في الحكومة الصومالية الفدرالية عبد الناصر سعيد موسى، عبر تفجير لغم زرع في جانب الطريق في مديرية هدن بالعاصمة مقديشو، وذلك في يوليو 2020 بعد أيام قلائل من نجاة قائد الجيش الجنرال أودوا يوسف راغي من تفجير مشابه. وفي السابع عشر من أغسطس.

وفي يناير 2022، أكدت الشرطة الصومالية أن المتحدث الرسمي باسم الحكومة محمد إبراهيم معلمو، أصيب جراء تفجير انتحاري في العاصمة مقديشو في السادس عشر من يناير. وقد ذكرت الشرطة أن انتحارياً استهدف سيارة كانت تقل معلمو الذي يتولى أيضاً منصب كبير المستشارين الإعلاميين لرئيس الوزراء، عند مفرق طرق مكتظ قرب القصر الرئاسي. كما لقيت أمنة محمد النائبة في مجلس الشعب الصومالي مصرعها، نتيجة هجوم نفذته انتحاري عند

مدخل القصر الرئاسي في مدينة بلدوين، بمركز إقليم هيران بولاية هيرشبيلي، في تفجير كبير أسفر عن مصرع 48 شخصًا وإصابة 108 آخرين.

ثالثًا | التوسع في تنفيذ الإعدامات بحق المدنيين

توسع تنظيم شباب المجاهدين في تنفيذ "أحكام الإعدام" بحق أعداد متزايدة من المدنيين، من أجل إرسال رسالة مزدوجة لكل من مواطني المناطق التي تنتشر فيها الحركة، وللحكومة في الوقت ذاته، الغرض منها إرهاب المواطنين بما يحول دون تعاونهم مع أجهزة الأمن والاستخبارات في تضيق الخناق على مقاتلي الحركة، بجانب تعزيز صورة الحركة كطرف قادر على ممارسة أعمال من صميم صلاحيات أجهزة الدولة، بما يصورها في أذهان المواطنين بصورة الكيان العاجز عن ممارسة اختصاصه والمتخلي عنه لصالح تنظيم شباب المجاهدين⁽¹⁰⁾.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2022، أشار نمط عمليات الإعدام إلى ثلاثة مؤشرات مستجدة بالغة الأهمية، أولها امتداد عمليات الإعدام إلى مناطق جديدة بعدما انحصرت سابقًا في إقليمي جوبا الوسطى وجوبا السفلى، أما المؤشر الثاني فهو استهداف المواطنين المتعاونين مع أطراف خارجية كالولايات المتحدة الأمريكية وكينيا، بعدما كان التركيز في السابق على استهداف المتعاونين مع المخابرات التابعة للحكومة المركزية في مقديشو والمخابرات التابعة للولايات الصومالية المختلفة، وهو الأمر الذي يحمل طابعًا تصعيديًا كمًّا ونوعًا. ويتعلق المؤشر الثالث بتوظيف الحركة لعمليات الإعدام كأداة سياسية، ففي الثاني من سبتمبر 2021، وخلال الاستعداد لعقد الانتخابات البرلمانية، وجه المتحدث باسم تنظيم الشباب علي محمود راغي تحذيرًا لجميع الصوماليين من التعامل مع مَنْ وصفهم بـ "الكفار" من خلال المشاركة في الانتخابات، موجهًا تحذيرًا خاصًا لشيوخ العشائر، معتبرًا أن أي شخص يساهم في نشر ما يسمى بـ "الديمقراطية" يعتبر مرتدًا ويكون هدفًا لمقاتلي التنظيم.

ويتضح الاتجاه المتصاعد لعمليات الإعدام بتتبع عدد من العمليات التي نفذها التنظيم بحق المدنيين، ففي أبريل 2020 اغتال تنظيم الشباب طبيبًا بمديرية

دركينلي أمام مركزه الطبي بالعاصمة مقديشو، بعد اتهامه بالتعاون مع الاستخبارات الصومالية. كما نفذت الحركة حكم الإعدام في ست أشخاص في مدينة جماي في إقليم جوبا السفلي بولاية جوبالاند جنوب البلاد، بعدما احتجزتهم لتعاون أربعة منهم مع مخابرات الحكومة الفدرالية، وتعاون أحدهم مع مخابرات ولاية جوبالاند، وتعاون آخر مع مخابرات ولاية جنوب الغرب.

وفي مايو 2020 قام مقاتلو حركة الشباب في مدينة آدم يبال في إقليم شبيلي الوسطى بولاية هيرشبيلي، بإعدام مواطن صومالي بتهمة التجسس لصالح المخابرات الأمريكية، بعد أن قالت الحركة بأنه اعترف أمام محكمة شكلتها الحركة، بتعاونه مع ضابط أمريكي في منطقة حلبي، مقر بعثة الاتحاد الأفريقية في مقديشو، كان قد كلفه بجمع بيانات عن قيادات حركة الشباب. وفي يونيو نفذ التنظيم عملية إعدام بحق اثنين، وذلك في ميدان عام في منطقة رون نرغود، بتهمة التجسس لصالح المخابرات الصومالية.

واستمراراً لسلسلة الإعدامات الجماعية التي تنفذها حركة الشباب بحق مدنيين متعاونين مع أجهزة الأمن، قام مقاتلو حركة الشباب في سبتمبر بإعدام أربعة مدنيين من سكان مدينة ساكو في ولاية جوبالاند الواقعة جنوب البلاد، وذلك بعد اتهامهم بالتجسس لصالح القوات الأمريكية والحكومتين الكينية والصومالية. كما قامت الحركة في الشهر ذاته بإعدام مدنيين اثنين في إقليم هيران بولاية هيرشبيلي، بتهمة التجسس لصالح القوات الأفريقية والمخابرات الصومالية.

وفي مارس 2021، عادت من جديد ظاهرة تنفيذ التنظيم الإعدامات الجماعية، حين قامت الحركة بإعدام خمسة أشخاص في مدينة بؤالي في إقليم جوبا الوسطى في ولاية جوبالاند، وذلك بتهمة التجسس لصالح الحكومة الفدرالية الصومالية. وفي يونيو، نفذ تنظيم الشباب عملية إعدام علي بحق ستة أشخاص من بينهم امرأة في مدينة ساكو في محافظة جوبا الوسطى جنوب البلاد، وذلك بعد أن اتهمت محكمة تابعة للتنظيم الستة الذين تم اعتقالهم في بلدة كونيابرو في إقليم شبيلي السفلي، بالتجسس لصالح وكالة المخابرات الأمريكية.

رابعاً | التحول لوضع الهجوم على القوات المسلحة الصومالية

في الوقت الذي تسعى فيه الدولة الصومالية بمواصلة جهودها في مكافحة الإرهاب، لنشر تصور في الداخل والخارج بشأن تراجع منتظر لوتيرة الإرهاب، وتحسن في قدرة القوات المسلحة الصومالية على تولي زمام قيادة جهود مكافحة الإرهاب في المستقبل؛ يشير العديد من الظواهر إلى صعوبة الاعتماد على القدرات العسكرية الصومالية وحدها في التصدي بنجاح لما يفرضه تنظيم الشباب من تهديد. فخلال الأعوام الأخيرة، وعلى الرغم من خسارة التنظيم قدرته على الاستقرار في المواقع الاستراتيجية، تحول العديد من معسكرات وقواعد القوات المسلحة الصومالية والقوات الرديفة والمعاونة من الجيوش الإقليمية والمليشيات العشائرية، إلى أهداف لهجمات التنظيم الذي أثبت قدرته على التحول من وضع الدفاع لوضع الهجوم⁽¹¹⁾.

ففي يونيو 2020، وقعت عدة تفجيرات في مدينة ونلوين في إقليم شبيلي، كما قام انتحاري يقل سيارة مفخخة بتفجيرها في معسكر تابع للفرقة الحادية والعشرين المتمركزة في منطقة بعاووين في إقليم مدغ الواقع في وسط الصومال. كما شن مقاتلو حركة الشباب هجوماً على قاعدة للقوات الصومالية في منطقة دينوناي القريبة من مدينة بيدوا، وهي القاعدة التي يتمركز فيها الفوج الثامن من الفرقة 60 بالجيش الصومالي، ما أسفر عن مقتل قائد الفوج، وانسحاب القوات من الموقع. وفي أغسطس أغار مقاتلو التنظيم على قاعدة عسكرية تقع بالقرب من ستاد العاصمة مقديشو، تتبع لواء 12 أبريل من الجيش الصومالي، ما أسفر عن مقتل ثمانية جنود، كما تعرضت قاعدة للجيش الصومالي في مدينة غريهاري مركز إقليم غدو بولاية جوبالاند، لقصف مدفعي شنه مهاجمون من حركة الشباب. وفي سبتمبر شن مقاتلو التنظيم هجوماً على قاعدة عسكرية للجيش الصومالي في ضواحي مدينة بلدوين في إقليم هيران وسط الصومال.

وبحلول يناير 2021، عاد تنظيم الشباب لامتلاك زمام المبادرة عبر شنه هجوماً منسّقاً على قاعدة عسكرية تتبع القوات المسلحة الصومالية، بالقرب من

مدينة بلعو القريبة من العاصمة مقديشو. وفي أبريل هاجمت عناصر التنظيم قاعدتين عسكريتين في منطقتي أوديجلي وبريري وسط الصومال، بتفجيرين متزامنين أعقبهما تفجير ثالث استهدف قافلة عسكرية حاولت تقديم العون للقوات، ما خلف سبعة وأربعين جندياً قتيلاً، من بينهم قائد عسكري رفيع، وفق ما أعلنته الوسائط الإعلامية التابعة للتنظيم.

ويُعد شهر يونيو 2021 الأسوأ من حيث عدد الهجمات التي استهدفت الجيش الصومالي، ومن حيث الخسائر المادية والبشرية التي تكبدها. ففي بداية الشهر وقع هجوم في مديرية ودجر بالعاصمة مقديشو، أسفر عن مصرع عشرة جنود، بعد أن استهدف تفجير انتحاري حشوداً من المجندين الجدد الراغبين في الالتحاق بالقوات المسلحة الصومالية داخل مركز طغي بدن لتدريب الجيش الصومالي. كما هاجم التنظيم قاعدة للجيش الصومالي في منطقة ويو عدي في إقليم شبيلي الوسطى بولاية هيرشبيلي، ما أسفر عن إصابة قائد الفوج الرابع في الجيش الصومالي ومقتل أربعة جنود. وفي الشهر ذاته، شن مقاتلو تنظيم الشباب المجاهدين هجوماً على معسكر في بلدة وسيل بإقليم مدغ في ولاية غلمدغ، أسفر عن مقتل 34 من عناصر الجيش الصومالي. وفي نوفمبر، وقع انفجار في مدينة بارديري في إقليم غدو في ولاية جوبالاند، استهدف مركز تدريب عسكري، مما أسفر عن مقتل جنديين، وإصابة عدد غير محدد من الجنود الذين كانوا في المرحلة التحضيرية قبيل نشرهم ميدانياً للمشاركة في عمليات مكافحة الإرهاب في إقليم غدو.

وفي يناير 2022، كثف التنظيم هجماته على أرتال المركبات الناقلة للجنود الصوماليين، وهو ما بدأ بتفجير لغم أرضي في منطقة عيل طيري القريبة من عاصمة غلمدغ، استهدف مركبة عسكرية تابعة للقوات الصومالية الخاصة، ما أسفر عن مقتل 8 جنود. كذلك شهدت مدينة دوسمريب عاصمة ولاية غلمدغ مقتل استهداف رتل من المركبات العسكرية بلغم أرضي أثناء توجه الجنود إلى بلدة بحدو لدعم القوات الموجودة في المدينة بعد تعرضها لهجوم من حركة الشباب.

خامسًا | استهداف القوات الأجنبية في الصومال

يدرك تنظيم الشباب المجاهدين جيدًا الدور الحاسم الذي تلعبه القوات الأجنبية في الصومال. فمن دون الدور الذي تلعبه هذه القوات على مستوى التخطيط والعمليات الميدانية، وتوفير الدعم والتدريب للقوات الأمنية والعسكرية الصومالية، لا يمكن الحديث عن أي فاعلية تذكر لعمليات مكافحة الإرهاب في الصومال. وعلى الرغم من تعدد القوات الأجنبية الناشطة في الصومال، تمكن تنظيم الشباب من استهداف كافة هذه القوات، سواء تلك التي تتبع بعثة الاتحاد الأفريقي (أميصوم)، أو تلك التي تقدم الدعم وفق ترتيبات ثنائية مع الحكومة الصومالية كالقوات الأمريكية والتركية.

1. استهداف قوات بعثة الاتحاد الأفريقي

تهاجم عناصر تنظيم الشباب مجمع حلبي، أكبر قاعدة عسكرية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، القريبة من مطار مقديشو الدولي، بصورة متكررة، خاصة في ظل الأهمية الاستراتيجية للمجمع نفسه، الذي يُعد مقرًا لمكتب بعثة الأمم المتحدة وعدد من السفارات الأجنبية. وبجانب الهجوم على المقر الرئيسي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميصوم)، تمكن تنظيم الشباب من استهداف معسكرات القوات الأفريقية في مناطق متعددة من البلاد، خاصة بعد توزيع القوات الأفريقية بصورة يغلب عليها التجانس، عبر تقسيم الصومال باستثناء إقليم بونتلاند إلى مناطق للعمليات، بحيث تنتشر القوات الإثيوبية في الأقاليم الداخلية المحاذية للحدود الإثيوبية باي وبكول وجيدو، وتنتشر القوات أوغندية في المناطق الساحلية الوسطى في العاصمة مقديشو وإقليم شبيلي السفلى، وتنتشر القوات الكينية في المناطق الجنوبية المحاذية للحدود الكينية في إقليمي جوبا الوسطى وجوبا السفلى، وتنتشر القوات الجيبوتية في الأقاليم الوسطى كغلغود وهيران، بجانب انتشار القوات البوروندية في إقليم شبيلي الوسطى.

• استهداف القوات الإثيوبية

في الأول من أبريل 2020، قامت مجموعة من مقاتلي الجماعة بتفجير مركبة نقل جنود إثيوبيين تابعين للقوات الأفريقية لحفظ السلام في مدينة جاربا هاري جنوب الصومال، مما أسفر عن مقتل اثنين وإصابة أربعة جنود آخرين. وفي الشهر التالي استهدف مقاتلو حركة الشباب سيارة عسكرية تابعة للقوات المسلحة الإثيوبية في مدينة قنسخطيري الواقعة في إقليم باي في ولاية جنوب غرب الصومال. وشهد شهريونيو تصاعداً كبيراً للهجمات بعد قصف قاعدة للقوات الإثيوبية المنتشرة في منطقة هلغن. وفي مطلع عام 2022، قام تنظيم الشباب بقصف قاعدة تابعة للجنود الإثيوبيين التابعين للبعثة الأفريقية في مدينة واجدي في إقليم بكون بولاية جنوب الغرب، بـ 13 قذيفة مدفعية. كما لقي جندي إثيوبي مصرعه وأصيب اثنان آخرون في انفجار عبوة ناسفة زرعت على طريق في المدينة نفسها. كذلك تم استهداف قوات إثيوبية ضمن البعثة الأممية في بلدة دينسور في إقليم باي بولاية جنوب الغرب، بعبوة ناسفة تسببت في مقتل ثلاثة جنود إثيوبيين.

• استهداف القوات الأوغندية

في أبريل من عام 2020، تعرض مطار باراوي الواقع في ولاية جنوب الغرب لهجوم شنته مركبتان مفخختان استهدف القوات الأوغندية المنتشرة في المطار. وفي أكتوبر، تعرضت القوات الأوغندية لهجوم نتج عن انفجار لغم أرضي زرع في جانب الطريق في بلدة شلامبود، أسفر عن مقتل جنديين أوغنديين خلال محاولتهما تفكيك اللغم. وفي فبراير 2021 قامت عناصر تابعة لتنظيم الشباب المجاهدين بشن هجوم على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مدينة قنسخطيري في إقليم باي بولاية جنوب الغرب، الأمر الذي جاء ردّاً على قيام القوات الأوغندية بتوسيع نطاق نشاطها. كما شهد مطلع يوليو 2021 تصاعداً كبيراً للمواجهات في إقليم شبيلي السفلى، بعد تعرض القوات الأوغندية لهجوم في الطريق الرابط بين بلدي بولوميرير وغولوين في المحافظة، وذلك بعد

تفجير لغم أرضي. وفي يناير من عام 2022، أعلنت حركة الشباب المجاهدين شنّها هجومًا على قاعدة للقوات الأوغندية في ضواحي مدينة أفجوي الواقعة على بعد 30 كم جنوب غرب العاصمة مقديشو، أسفر عن وقوع مواجهات عنيفة بين مقاتلي حركة الشباب وبين القوات الأوغندية المتمركزة في القاعدة المستهدفة. وقد أعلنت الحركة تمكّنها من قتل ثلاثة جنود أوغنديين.

• استهداف القوات الكينية

في أبريل 2020، شن مقاتلو حركة الشباب هجومًا على قاعدة للقوات الكينية العاملة تحت مظلة الاتحاد الأفريقي في منطقة كليو الواقعة في إقليم جوبا السفلى بولاية جوبالاند. وفي أغسطس، شن مقاتلو حركة الشباب هجومًا آخر على قاعدة عسكرية بولاية جوبالاند تستخدمها القوات الكينية في منطقة قوقاني. وفي يناير 2021، لقي أربعة عناصر من القوات المسلحة الكينية مصرعهم، كما أصيب ثمانية آخرون بجروح، وذلك بعد انفجار لغم أرضي رُبع على الطريق في منطقة دوبلي الصومالية، الواقع على الحدود بين الصومال وكينيا في ولاية جوبالاند. وفي يوليو أعلن تنظيم الشباب المجاهدين عن تمكّنه من قتل عدد من الجنود في هجوم على قاعدة عسكرية كينية في بلدة هوسينغو جنوب الصومال، وذلك بعد أن اقتحم مئات من مقاتلي تنظيم الشباب القاعدة، ما أدى إلى اشتباكات عنيفة مع جنود القوات الكينية.

2. استهداف القوات الدولية

في الخامس من يناير من عام 2020، استهدف هجوم لحركة شباب المجاهدين الصومالية، القاعدة العسكرية المعروفة باسم كامب سيمبا Camp Simba الواقعة في جزيرة ماندا Manda في أرخبيل لامو Lamu Archipelago، الواقعة شمال الساحل الكيني المطل على المحيط الهندي، وهي القاعدة التي تُعد المركز الأهم للوجود العسكري الأمريكي في كينيا، والتي تُعد مركزًا لانطلاق العمليات الأمريكية لمكافحة الإرهاب في جنوب الصومال. وقد استخدم المهاجمون السيارات المفخخة لاقتحام المنشأة العسكرية والمطار الملحق بها، تمهيدًا لدخول مسلحي

الحركة للقاعدة، الأمر الذي أسفر عن إصدار حركة الشباب بياناً قالت فيه بأنها تمكنت من السيطرة على بعض أجزاء القاعدة العسكرية لبعض الوقت. وقد أوقع الهجوم ثلاثة قتلى، أحدهم جندي أمريكي والآخرون من الأمريكيين المتعاقدين مع وزارة الدفاع، بالإضافة لجرح جنديين أمريكيين. وعلى مستوى الخسائر المادية، أسفر الهجوم عن خسائر مهمة في المعدات العسكرية، تضمنت تدمير ست طائرات مدنية يتم تشغيلها بواسطة المتعاقدين، كانت قابعة في القاعدة الجوية وقت الهجوم، وهي الطائرات التي تُستخدم في القيام بمهام الاستطلاع والمراقبة لصالح القوات الأمريكية، فضلاً عن الاعتماد عليها في مهام النقل وإجلاء المصابين من مواقع العمليات التي تنشط فيها القوات الأمريكية والقوات الكينية الحليفة في مواجهة حركة الشباب. كما أدى الهجوم كذلك إلى تدمير عدد غير محدد من المركبات المصفحة وخزانات الوقود التي كانت تستخدمها القوات الأمريكية.

وفي السابع من سبتمبر من العام نفسه، استهدف هجوم انتحاري لحركة الشباب قاعدة عسكرية تستخدمها القوات الأمريكية والصومالية في منطقة جاني عبدالله بالقرب من مدينة كسمايو، عبر تفجير انتحاري لسيارة مفخخة، تبعه هجوم مسلح مكثف أسفر عن مقتل جنديين صوماليين وإصابة جندي أمريكي. وقد جاء الهجوم بعد يوم واحد من استعادة القوات الصومالية والأمريكية السيطرة على مدينة جاني عبدالله، بعد سقوطها في يد تنظيم الشباب، شرعت خلاله القوات الصومالية في عمليات تطهير المباني وإزالة الألغام من الطرق الرئيسية.

ولم يسلم معسكر (توركصوم) الذي تديره القوات التركية لتدريب العناصر الصومالية الأمنية والعسكرية، من هجمات تنظيم الشباب. في الثالث والعشرين من يونيو 2019، تعرض المعسكر لهجوم تسبب فيه قيام انتحاري بتفجير نفسه في تجمع للجنود عند مدخل القاعدة العسكرية، الأمر الذي خلف قتيلين بالإضافة للانتحاري، وخمسة مصابين على أقل تقدير. وفي يناير 2022، أعلن تنظيم الشباب

تنفيذه هجومًا أوقع 20 جنديًا كانوا يحرسون معسكر تركصوم الذي تديره القوات التركية لتدريب قوات الجيش الصومالي.

سادسًا | التمدد في دولتي الجوار كينيا وإثيوبيا

لأسباب عديدة، كشف تنظيم الشباب منذ وقت مبكر عن توجه إقليمي يتجاوز نشاطه في الصومال. فمن ناحية، يستفيد التنظيم من تمدد المكونات السكانية الصومالية في كافة دول الجوار إثيوبيا وكينيا وجيبوتي، وهو ما يعني توافر أعداد من الأتباع والمتعاطفين داخل هذه الدول. ومن ناحية أخرى، جاء اشتراك الدول الثلاث بقوات تحت مظلة البعثة الأفريقية (أميصوم)، ليوفر دافعًا إضافيًا لنشاط التنظيم داخل هذه الدول، باعتباره نضالًا من أجل تحرير الوطن من القوات الأجنبية. على هذا الأساس شهدت كل من كينيا وإثيوبيا نشاطًا متناميًا لتنظيم الشباب المجاهدين، ساهم في تعقيد المشهد الإقليمي.

1. التمدد في كينيا

منذ مشاركة كينيا في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عام 2011، أصبحت كينيا مستهدفة بعمليات حركة الشباب، والتي كثيرًا ما طالت العمق الكيني عبر هجمات كبيرة، كان من أبرزها ما شهده شهر سبتمبر من عام 2013 من هجوم مسلح على مجمع وست جيت التجاري في العاصمة نيروبي، والذي أوقع نحو سبعين قتيلًا، والهجوم الذي وقع في ديسمبر من عام 2015 في جامعة جاريسا، والذي أوقع قرابة 150 قتيلًا، بجانب الهجوم على فندق دوسيت في العاصمة نيروبي في يناير من عام 2019، والذي خلف 21 قتيلًا. ويأتي هذا الاستهداف المتكرر للداخل الكيني ليعكس رغبة حركة شباب المجاهدين في تخفيف الضغط الذي تمارسه القوات المشاركة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، من خلال رفع التكلفة الأمنية والسياسية لقرار كل من هذه الدول بالاستمرار في مشاركة قواتها في البعثة الأفريقية في الصومال⁽¹²⁾.

ومما أكسب هجمات تنظيم الشباب في كينيا فاعلية كبيرة، اعتمادها على فرعها المشكل في الداخل الكيني من عناصر محلية، وهو الفرع الذي تأسس عام 2013، ويحمل اسم "جيش الأيمن"، والذي يتخذ من غابة بوني في منطقة لامو الكينية معقلًا له. وقد تأسس الفرع الكيني لتنظيم الشباب على يد دوبو عبد العزيز علي، الذي عُرف بين أنصاره باسم "المعلم أيمن". وقد تمكن التنظيم من البقاء محافظًا على قدرة كبيرة التأثير في الداخل الكيني، خاصة بعد صموده في وجه العملية العسكرية التي قامت بها السلطات الكينية، والتي حملت اسم Linda Boni، والتي تعني "حماية بوني"، في إشارة لمنطقة تمرکز الفصيل المسلح. ويستغل فرع حركة الشباب في كينيا، الواقع المتناقض لمناطق الشمال الشرقي في كينيا، والتي ينتمي غالبية سكانها إلى القبائل الصومالية، إلا أنهم يحملون الجنسية الكينية، بعد تمكن كينيا من إنهاء المطالب الصومالية بضم الإقليم في إطار ما عُرف بمشروع الصومال الكبير، الذي كانت تسعى الصومال لتحقيقه خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين⁽¹³⁾.

وفي ظل هذا الوضع المعقد، لا يجد تنظيم الشباب نفسه في حاجة لنقل المقاتلين والأسلحة عبر الحدود الكينية الصومالية، التي كثيرًا ما تتعرض للإغلاق لفترات طويلة على إثر تصاعد التهديدات الأمنية، وكذلك التوترات السياسية بين حكومتي البلدين؛ حيث تتولى عناصر التنظيم في الداخل الكيني تنفيذ ما يوكل إليها من عمليات.

ففي يوليو 2020، شهدت مدينة جاريسا في الإقليم الشمالي الشرقي قيام مسلحين تابعين لحركة الشباب المجاهدين بتدمير مقر شركة اتصالات كينية تقع في منطقة كوراكورا. وفي سبتمبر، شهدت مدينة جاريسا وقوع انفجار نجم عن محاولة مقاتلي تنظيم الشباب المجاهدين زرع عبوة ناسفة على جانب الطريق بين مدينتي جاريسا وفافي. كما شهد الشهران الأخيران من العام ذاته سلسلة من الهجمات في مدينة مانديرا القريبة من الحدود مع الصومال؛ حيث أعلن تنظيم الشباب المجاهدين مسؤوليته عن تنفيذ عملية أسفرت عن اغتيال الضابط الكيني عبيد نور عمر، العامل بقيادة القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب، أعقبها شن مقاتلي التنظيم هجومًا في ديسمبر، استهدف مركزًا للشرطة في منطقة الشيخ بروفي مدينة مانديرا. كما نفذ

عناصر التنظيم هجوماً أدى إلى تدمير مقر شركة سافاري كوم للاتصالات في المدينة ذاتها، والتي تُعد بنيتها التحتية أهدافاً رئيسية للتنظيم.

هذا النشاط المكثف لتنظيم الشباب في شمال شرق كينيا، دفع علي روبا رئيس الإدارة المحلية بمقاطعة مانديرا، للتصريح بأن أكثر من 50% من الطرق التي تربط بين المقاطعات في الإقليم تقع تحت سيطرة حركة الشباب المجاهدين، وذلك في مطلع يناير 2021، بعد أيام قليلة من شن التنظيم هجوماً على حافلة للركاب في مانديرا، وهي العملية التي تكررت بعد نحو شهرين. وفي مايو، شهدت قرية إيشاكاني الواقعة بالقرب من مدينة لامو الكينية، تفجير عبوة ناسفة زُرعت على جانب الطريق المؤدي لمخيم للاجئين الصوماليين، مما أسفر عن مقتل مدنيين. وفي يناير 2022 شن مقاتلو حركة الشباب هجوماً على منطقة بانيسا في شمال مدينة منديرا في شمال شرق كينيا، أسفر عن مصرع شخصين وإصابة واحد على الأقل بجروح.

2. التمدد في إثيوبيا

منذ ظهور تنظيم الشباب للمرة الأولى عام 2006، وحتى سبتمبر من عام 2020، شكلت مناطق نشاط التنظيم في جنوب ووسط الصومال البؤرة الساخنة في إقليم القرن الأفريقي باتساعه. لكن نشوب حرب تيجراي وامتدادها لأكثر من عامين عبر موجات متعاقبة من التهدة والتصيد، أدى إلى تغيرات جذرية في مسرح العمليات الإقليمي. فبدلاً من أن تستمر إثيوبيا في لعب أدوار نشطة في مكافحة تنظيم الشباب داخل الصومال، سواء من خلال التعاون العسكري والأمني الثنائي مع حكومات مقديشو المتعاقبة، أو من خلال مشاركتها الكبيرة في بعثة الاتحاد الأفريقي؛ بدأت إثيوبيا مبكراً في تقليص أعداد قواتها في الصومال، وتعديل نمط انتشارها، نتيجة للحاجة الماسة لعناصر قواتها المسلحة في خوض معارك الداخل، ولاضطرار القيادة العسكرية إلى استدعاء كافة العناصر المنتمة لجماعة تيجراي خوفاً من تسببها في إثارة أزمة بين القوات الإثيوبية في الصومال.

وقد أدى تركيز انتشار القوات المسلحة الإثيوبية التابعة للحكومة الفدرالية، وكذلك الجيوش التابعة للولايات الإقليمية في جبهة شمال إثيوبيا، إلى خلق حالة من الفراغ في شرق البلاد، ظهرت تداعياتها السلبية مبكرًا بنشوب المواجهات بين القوات النظامية التابعة للولاية الصومالية وتلك التابعة لولاية العفر في العام الأول للصراع. لكن أبرز مظاهر التحولات الجذرية في مسرح العمليات في القرن الأفريقي، تجسدت في استغلال عناصر تنظيم الشباب الفراغ الأمني في شرق وجنوب إثيوبيا في نهاية يوليو ومطلع أغسطس 2022، بما يمكنه من شن سلسلة من الهجمات بعناصر بلغ عددها قرابة 1500 عنصر مسلح، تمكن بعضها من اختراق عمق الإقليم الإثيوبي بمئات الكيلومترات وصولاً للحدود الغربية للإقليم الصومالي في وسط إثيوبيا⁽¹⁴⁾.

وبغض النظر عن الجدل الإعلامي بشأن الخسائر التي كبدها كل طرف للطرف الآخر، تمكن تنظيم الشباب من توسيع الرقعة الجغرافية لنشاطه شرقاً، كما سبق أن وسعها جنوباً خلال العقد الماضي. فمثلما نجح التنظيم في اختراق مناطق الشمال الكيني مستفيداً من انتشار المكون الصومالي في هذه المناطق، وصولاً لسيطرته على شبكة الطرق الرئيسية والفرعية فيها بصورة كبيرة، تمكن التنظيم من اختراق الحدود الإثيوبية مستفيداً من الوضع الداخلي الملائم، على نحو يجعل من المتوقع استمرار هذا النمط من العمليات في الظهور مجدداً مستقبلاً.

سابعاً | العوامل المفسرة

لا يمكن تفسير الاتجاهات التي أخذها نشاط تنظيم الشباب في الصومال في السنوات الأخيرة، استناداً إلى تحولات داخلية على المستوى الفكري أو الحركي التي شهدتها التنظيم؛ حيث ترجع النسبة الغالبة من العوامل المفسرة إلى الفاعلين المنخرطين في عمليات مكافحة الإرهاب، سواء الحكومات الصومالية المتعاقبة أو الأجهزة الأمنية الصومالية، فضلاً عن البعثة الأفريقية والقوى

الدولية ذات الأدوار المؤثرة على الأرض في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك في ظل ما شهده أداء كافة هذه الأطراف من تغيرات لافتة.

1. غموض الموقف السياسي للحكومات الصومالية من تنظيم الشباب

تشكل قضية الحوار والتفاوض بين الحكومات الصومالية الفدرالية المتعاقبة وبين تنظيم الشباب، إحدى أكثر القضايا إثارة للجدل في الصومال على المستويين الرسمي والشعبي. ومما زاد من اتساع مساحة هذا الجدل، الشواهد المتكررة على وجود قنوات مفتوحة للتواصل بين الجانبين، تم من خلالها تفكيك أزمات متعددة، خاصة من خلال كبار رجال العشائر الذين يلعبون دور الوساطة بين الجانبين، فضلاً عن المواقف الدولية "المرنة" من هذا التوجه، مدفوعة برغبة في تجني الإغلاق المحكم لهذه القنوات، والتي تشكل بديلاً اضطرارياً في معالجة بعض الأزمات المعقدة⁽¹⁵⁾.

وطوال سنوات حكم الرئيس محمد عبد الله (فرماجو)، برز العديد من التحديات الجوهرية التي واجهت عمليات مكافحة تنظيم الشباب بصورة فعالة. وفي ظل تصاعد الضغوط الداخلية والخارجية الكبيرة التي تعاني منها الحكومة الاتحادية، وفي ظل الإخفاقات المتكررة لقواتها المسلحة، طالبت العديد من الأصوات الحكومة الفدرالية بالعمل على وقف خسائرها العسكرية، عبر فتح المسار السياسي للتفاوض مع جماعة الشباب من أجل تسوية سياسية. وقد حظي هذا التوجه بتأييد نسبي خارجي عبر بعض المؤشرات، أبرزها تصويت الولايات المتحدة ومعها أربع دول غربية أخرى في جلسة مجلس الأمن في الثامن والعشرين من أغسطس، الرفض للمشروع الكيني لتصنيف جماعة الشباب جماعة إرهابية وفق القرار رقم 1267 لعام 1999.

ومع تغير السلطة في الصومال، تجدد الجدل بشأن استراتيجيات التعامل مع تنظيم الشباب، خاصة بعدما حقق قدراً كبيراً من الاستدامة والتجذر في مناطق وسط وجنوب البلاد، عبر التداخل بقوة في النسيج الاجتماعي والبناء الاقتصادي في المجتمعات المحلية في العديد من المناطق. وفي أعقاب تولي الرئيس

حسن شيخ محمود الرئاسة في منتصف مايو الماضي، ظهرت العديد من الرسائل المتناقضة التي تعكس موقفًا غامضًا للحكومة الصومالية الجديدة من التعامل مع تنظيم الشباب. فلا شك أن الغاية النهائية لكل الحكومات الصومالية المتعاقبة تظل هي استعادة الأمن، لكن يظل الجدل مستمرًا بشأن الوسائل.

فقد ظهرت تصريحات لعبد الولي علي غاس رئيس الوزراء الصومالي خلال الولاية الأولى للرئيس حسن شيخ محمود، طالب فيها الرئيس بالتفاوض مع التنظيمات المسلحة حال الاضطرار لذلك من أجل استعادة الأمن⁽¹⁶⁾. كذلك جاء اختيار رئيس الوزراء الجديد حمزة عبيدي بري، القيادي السابق بتنظيم الشباب مختار روبو، في منصب وزير الأوقاف والشؤون الدينية ليثير المزيد من الأسئلة بشأن توجه الحكومة الجديدة⁽¹⁷⁾، خاصة بعد التصريحات التي أدلى بها الرئيس حسن شيخ محمود خلال زيارته لتركيا أثناء استقباله في "المؤسسة التركية للأبحاث السياسية"، والتي أعلن فيها أنه يجب أن يكون هناك فرصة مستقبلية للتفاوض بدلاً من الاعتماد على الاستراتيجية العسكرية وحدها وفق ما نقلته وكالة بلومبرج الإخبارية، إلا أنه استدرك مصرحًا بأن الحكومة الحالية ليست في موقف ملائم للتفاوض مع حركة الشباب في الوقت الراهن⁽¹⁸⁾. كل هذه الرسائل المتناقضة تكشف عن أن غياب الوضوح عن توجه القيادة الصومالية بشأن آليات التعامل مع تنظيم الشباب إحدى نقاط الضعف الرئيسية، والتي تحفز التنظيم لتكثيف النشاط كوسيلة إضافية للضغط.

2. الأزمات المتكررة داخل الأجهزة الأمنية الصومالية

في أغسطس من عام 2019، قام الرئيس الصومالي محمد عبد الله محمد (فرماجو) باتخاذ قرار بتغيير عدد من القادة العسكريين والأمنيين بتعيين أودوا يوسف راغي قائدًا لقوات الجيش، وتعيين فهد ياسين قائدًا لجهاز الأمن والاستخبارات، وتعيين عبيدي حسن محمد قائدًا للشرطة. وقد كان هذا في قيادات القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية هو الخامس الذي يقوم به منذ

تولييه رئاسة البلاد في فبراير من عام 2017، ما عكس حالة الاضطراب الشديد في إدارة ملف مكافحة الإرهاب. وقد كان من اللافت وقوع اختيار الرئيس السابق على فهد ياسين لتولي منصب رئيس جهاز الأمن والاستخبارات، على الرغم من عدم تمتعه بأي خبرات في هذا المجال، بعدما سبق له أن عمل مراسلاً لقناة الجزيرة القطرية، ثم رئيساً لمكتب مركز الجزيرة للدراسات في شرق أفريقيا.

وقد تسببت هذه السياسات في أزمة تفجرت في سبتمبر 2021، طالت وكالة المخابرات الصومالية، حين أعلن مدير وكالة المخابرات والأمن القومي فهد ياسين تقديمه استقالته للرئيس السابق محمد عبد الله (فرماجو)، وذلك استجابة للضغوط المتنامية بشأن أداء الوكالة تحت رئاسته، وعلاقته الوثيقة بتركيا وقطر، وانصراف الوكالة لدعم الرئيس السابق كمهمة أولى، الأمر الذي فجر عدداً من القضايا كاختفاء الموظفة السابقة بالوكالة إكرام تهليل، والجدل بشأن مصير مختار روبرو القيادي السابق بتنظيم الشباب، الذي كان محتجزاً لدى الوكالة، فضلاً عن التداعيات السلبية لممارسة عناصر الوكالة أدواراً في التضييق على معارضي الرئيس السابق.

وقد أدت استقالة فهد ياسين لوقوع مواجهة بين الرئيس السابق ورئيس الوزراء السابق، بشأن تحديد صلاحية أي منهما في تعيين مدير جديد للوكالة، خاصة بعد انتهاء الولاية الدستورية لمحمد عبد الله (فرماجو) منذ فبراير 2021، ما خلق أزمة سياسية حادة انتهت بتعيين ياسين عبد الله محمود مديراً مؤقتاً للوكالة. وفي الأسابيع الأخيرة السابقة على الانتخابات الرئاسية في مايو 2022، تفجر خلاف جديد بين وكالة المخابرات والبعثة الأفريقية في الصومال، بشأن رفض الوكالة الاستجابة لمطالب البعثة الأفريقية بإخلاء نقطتين أمنييتين داخل المقر الرئيسي للبعثة في مقديشو، بعد تعرضه لهجوم من قبل عناصر الشباب، دفع البعثة للشك في قيام عناصر المخابرات الصومالية بتسهيل اختراق النظام الأمني للمقر.

وساهمت هذه التوترات المتنامية في خلق حالة من القصور المعلوماتي بشأن تطور نشاط تنظيم الشباب لمدة تفوق العام الكامل، منذ تفجر الأزمة السياسية بانتهاء ولاية الرئيس محمد عبد الله (فرماجو) بداية 2021، وحتى تولي الرئيس الجديد حسن شيخ محمود في منتصف 2022. وسرعان ما أولى الرئيس الجديد حسن شيخ محمود اهتمامًا بتصحيح الأوضاع في وكالة المخابرات، بعدد من الإجراءات بدأها بتعيين مهد محمد صلاح مديرًا جديدًا للوكالة بعد نحو عشرة أيام من توليه الرئاسة، كما اتخذ رئيس الجمهورية قرارًا بإعادة الاعتبار للرئيس الأسبق للوكالة عبد الله عبد الله محمد الذي عزله الرئيس (فرماجو) من منصبه، إلا أن مثل هذه الإجراءات اقتصر دورها على الجانب الرمزي في إعادة الانضباط والمؤسسية للوكالة، من دون أن ينعكس إيجابًا على استعادة نشاطها على الأرض في مراقبة وتتبع نشاط تنظيم الشباب، وهو الأمر الذي قد يتطلب المزيد من الوقت.

3. تحولات البعثة الأفريقية والتغير في طبيعة الدعم الإقليمي

استمر تفويض بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أميصوم منذ عام 2007 وحتى 2022، وخلال تلك الفترة شكلت البعثة الأفريقية الداعم الأبرز على الأرض في التصدي لتنظيم الشباب، في ظل ما شهدته القوات المسلحة الصومالية من موجات للصعود والتراجع خلال تلك الفترة. وفي السنوات الأخيرة، ومع التحسن النسبي في القدرات العسكرية الوطنية الصومالية، بات ينظر للبعثة الأفريقية باعتبارها أحد عناصر انتقاص السيادة الصومالية، لتتال المطالب بإنهاء تفويض البعثة ونقل مهامها للقوات الصومالية تأييدًا شعبيًا وسياسيًا واسعًا.

وقد انعكس هذا التحول في التوجهات الصومالية، في صورة خلاف كبير بشأن مستقبل البعثة، لم ينتهِ إلا في فبراير 2022، حين أعلنت الحكومة الصومالية ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل بعثة أفريقية جديدة يُطلق عليها اسم البعثة الأفريقية الانتقالية

في الصومال (ATMIS) African Union Transitional Mission to Somalia، لتحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميصوم). ووفق تفويضها الذي أقره مجلس الأمن، تقرر أن تعمل البعثة الجديدة في مسارين متوازيين، أولهما مكافحة الإرهاب والتصدي لتنظيم الشباب، والثاني تأهيل القوات الصومالية تدريجيًا لتولي مسؤولياتها الأمنية، وهي العملية التي ينتظر أن تبدأ بنهاية العام الجاري، على أن تنتهي في ديسمبر من عام 2024، وهو التاريخ الذي ينتهي فيه تفويض البعثة الجديدة⁽¹⁹⁾.

ومنذ تأسيسها، نالت البعثة الأفريقية الانتقالية في الصومال دعمًا أفريقيًا ودوليًا كبيرًا؛ حيث استقبلت مقديشو بانكولي أديوي مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، من أجل إنهاء كافة أشكال التنسيق مع الحكومة الصومالية، كما أيد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش خطة التقليل التدريجي للبعثة الانتقالية في الصومال، مناشدًا المجتمع الدولي بتوفير الدعم المالي واللوجستي للبعثة الجديدة. لكن الانشغال بقضايا إعادة تشكيل البعثة الأفريقية وتكليفها بإحراز خطوات ملموسة في مسار الانسحاب التدريجي، قد أثر بوضوح على قدرتها على مواجهة تنظيم الشباب في الشهور الأخيرة، خاصة مع تنامي حالة الرفض الشعبي وتكرار الانتهاكات التي يرتكبها عناصر البعثة بحق المدنيين الصوماليين، والتي أفضت إلى إصدار أحكام بالإعدام والسجن بحق عدد من الجنود الأوغنديين نهاية عام 2021.

4. التغيرات المتواترة في الموقف الأمريكي من مكافحة الإرهاب في الصومال

منذ تولي الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب مقاليد الحكم، شهد ملف المشاركة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في الصومال تغيرات متواترة في فترة وجيزة. فمنذ مطلع عام 2019، ظهر العديد من المؤشرات التي غلب عليها التضارب بين الإعلان عن انسحاب أمريكي مزمع من الصومال من جانب، وتصعيد المواجهة العسكرية على الأرض من جانب آخر؛ حيث أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عبر وسائل إعلامية عن نيتها لتخفيض أعداد قواتها في

الصومال، وذلك اتساقاً مع التوجه العام للرئيس ترامب بتخفيض حجم الانتشار العسكري الأمريكي حول العالم. لكن على العكس من حالات أخرى في الشرق الأوسط، واكب الإعلان عن التوجهات الأمريكية الجديدة في الصومال تصاعد ملحوظ في الضربات الجوية الأمريكية لمعاقل حركة الشباب المجاهدين في الصومال.

وخلافاً للتوجه الأمريكي العام، أعلنت الولايات المتحدة في نهاية يناير 2019 عن إرسال 150 جندياً إضافياً للصومال، لينضموا إلى 500 جندي أعلنت القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) عن تواجدهم في الصومال عام 2018، بعد أن كان آخر عدد أعلنته القيادة هو 50 جندياً فقط عام 2016. ولم تكن هذه الزيادة المطردة في أعداد الجنود الأمريكيين على الأرض الصومالية ممكنة لولا الجهود التي بدأت في عام 2017 لتطوير القاعدة الأمريكية في بلي دوجلي الواقعة في منطقة شبيلي السفلى بين العاصمة مقديشو ومدينة بيداوا، والتي كانت في الأصل مطاراً عسكرياً أسسه الاتحاد السوفيتي في فترة تقاربه مع الصومال، قبل أن تصبح مؤخراً قاعدة الانطلاق الرئيسية للضربات الجوية الأمريكية على معاقل حركة الشباب. ومنذ عام 2017، أصبحت القاعدة محلاً لأعمال تطوير مكثفة؛ حيث شهدت القاعدة العديد من عمليات توسيع الطاقة الاستيعابية لتصبح منذ منتصف عام 2018 قادرة على استيعاب نحو 600 عسكري إضافي، وأكثر من 200 مدني من القائمين على توفير الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية⁽²⁰⁾.

واستمراراً لمظاهر الاضطراب والتغيرات السريعة في مؤشرات الانخراط الأمريكي في مكافحة الإرهاب في الصومال، أصدر الرئيس السابق دونالد ترامب في آخر شهور ولايته الرئاسية في ديسمبر 2020، قراراً مفاجئاً بسحب كافة القوات الأمريكية في الصومال في موعد لا يتجاوز منتصف يناير 2021، وهو ما نفذته القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) بشكل صارم مكنها من الإعلان عن التنفيذ الكامل للانسحاب قبل الموعد المحدد بيومين⁽²¹⁾.

ومع استمرار قرار الانسحاب دون مراجعة في الشهور الستة الأولى من العام، تسبب القرار الأمريكي في فتح مجال استثنائي لطفرة في نشاط تنظيم الشباب، الأمر الذي دفع إدارة الرئيس جو بايدن لاتخاذ قرار باستئناف هجمات الطائرات المسيرة على مواقع تنظيم الشباب في الصومال في يوليو 2021 بعد شهور من التوقف، والتي بدأت بغارة على مواقع التنظيم في ولاية غلمدغ بوسط الصومال، دعمًا لعملية برية كانت تنفذها القوات الصومالية. وقد فتحت الغارة الأمريكية الباب أمام تصاعد منحنى الانخراط الأمريكي من جديد، ففي الشهر التالي نفذت المسيرات الأمريكية غارة جديدة على بلدي باكاووين وجيدالي بوسط الصومال؛ حيث استهدفت موقعًا لمقاتلي تنظيم الشباب أثناء اشتباكهم مع عناصر من القوات الصومالية الخاصة.

وعلى الرغم من أن هذه التغيرات في السياسات الأمريكية المتعلقة بمكافحة الإرهاب في الصومال، إنما جاءت انعكاسًا لجدل السياسة الداخلية الأمريكية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، سعيًا من كل منهما للحصول على المزيد من التأييد من القواعد الانتخابية الأمريكية؛ فإنها حملت تأثيرات عميقة على مسار عمليات مكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي بصورة عامة. ومع استمرار حالة الاستقطاب السياسي في الداخل الأمريكي، والتي تُعد قضايا الانخراط العسكري في الخارج أحد أبرز مجالاتها، ينتظر أن تشهد عمليات مكافحة الإرهاب في الصومال المزيد من التحديات المستقبلية.

خاتمة

أثبتت التفاعلات التي شهدتها إقليم القرن الأفريقي عمومًا، والصومال على وجه الخصوص، خلال السنوات الثلاث 2020 و2021 و2022، استمرار ظاهرة الإرهاب باعتبارها التحدي الأمني الأبرز في الإقليم، خاصة مع ما أكده نشاط تنظيم الشباب المجاهدين من قدرة على تنفيذ عمليات كبيرة تحمل قيمة رمزية مهمة، واغتيال مسؤولي الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات، وإرهاب المجتمعات المحلية عبر تنفيذ الإعدامات. كما عكس أداء

تنظيم الشباب قدرته على التحول لوضع الهجوم، وإجبار القوات المسلحة الصومالية على الانسحاب والتراجع في مواجهات عديدة، وتعقيد جهود الأطراف الإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب عبر مهاجمتها بصورة مكثفة، فضلاً عن توسيع النطاق الجغرافي للعمليات ليشمل دول جوار الصومال، وخصوصاً كينيا وإثيوبيا.

وقد جاء تصاعد نشاط تنظيم الشباب في الصومال محصلة لعدد من العوامل الوطنية والإقليمية التي لا تزال ترجح تنامي نشاط التنظيم في المستقبل القريب. وفي ظل ما تعانيه دول القرن الأفريقي من اضطراب أمني بسبب الصراعات الداخلية، يشكل الدعم الدولي العامل الفارق الذي يمكن من خلاله احتواء الموجة الجديدة من تصاعد نشاط تنظيم الشباب. إلا أن حدود الانخراط الدولي عمومًا -والأمريكي على وجه الخصوص- تظل عصية على التوقع في ظل التحولات النوعية التي تشهدها بنية النظام الدولي منذ تفجر الصراع الروسي-الأوكراني، والتي تترك المجال مفتوحًا لانخراط أمريكي موسع أو انسحاب شبه كامل، وفق ما تقتضيه اعتبارات المنافسة مع روسيا، لا وفق ما تقتضيه حاجة الصومال وباقي دول الإقليم من دعم ضروري في مواجهة الإرهاب.

1. Ken Menkhaus, "Al-Shabaab and The Horn of Africa", in Michael A. Sheehan, Erich Marquardt, Liam Collins (eds.), Routledge Handbook of U.S. Counterterrorism and Irregular Warfare Operations (London: Routledge, 2021).
2. سيث جونز، أندرو م. ليبمان، نايفان تشاندلر، استراتيجية مكافحة الإرهاب والتمرد في الصومال: تقييم الحملة ضد حركة الشباب (سانتا مونيكا: مؤسسة RAND، 2016)، ص 22-24.
3. موقع الصومال الجديد <https://alsomal.net>
4. موقع الصومال اليوم <https://alsomalalyaum.com>
5. Garwe Online <https://www.garweonline.com/en>
6. Rob Wise, "Al Shabaab", CSIS Case Studies (Washington D. C.: Center for Strategic & International Studies, Homeland Security & Counterterrorism Program, Transitional Threats Projects, No. 2, July 2011).
7. Tricia Bacon, Inside The Minds of Somalia's Ascendant Insurgents: An Identity, Mind, Emotions And Perceptions Analysis of Al-Shabaab (Washington D.C.: Program on Extremism at George Washington University, 2022), PP. 47-48.
8. Liam Karr, Al-Shabaab's Area of Operations, Critical Threats, September 15, 2022. <https://www.criticalthreats.org/analysis/al-shabaabs-area-of-operations>
9. Ellen Chapin, Stephanie Lizzo & Jason Warner, "Al-Shabaab's Assassinations: Investigating the Uniqueness of Al-Shabaab's Assassinations via Suicide Bombing", The Journal of the Middle East and Africa (London: Routledge, Vol. 12, Issue 3: A Special Issue on Somalia: Exploring Insurgency, Governance and Development, 2021), pp. 323-325.
10. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Protection of Civilians Report: Building the Foundation for Peace, Security And Human Rights in Somalia (Geneva: OHCHR, December 2019), pp. 11-12.
11. Mohammed Ibrahim Shire, "Provocation and Attrition Strategies in Transnational Terrorism: The Case of Al-Shabaab", Terrorism and Political Violence (London: Routledge, Published Online, November 2021), pp. 4-6.
12. David M. Anderson and Jacob Mcknight, "Kenya Atwar: Al-Shabaab And Its Enemies In Eastern Africa", African Affairs (Oxford: Oxford University Press, Vol. 114, No. 454, 2015), pp. 15-20.
13. Sunguta West, "Jaysh al-Ayman: A 'Local' Threat in Kenya", Terrorism Monitor (Washington D.C.: Jamestown Foundation, Vol. 16, Issue 8, April 2018).
14. Sunguta West, "Al-Shabaab's Attack in Ethiopia: One-off Incursion or Persistent Threat?", Terrorism Monitor (Washington D.C.: Jamestown Foundation, Vol. 20, Issue 17, September 2022).
15. Mohammed Ibrahim Shire, "Dialoguing and negotiating with Al-Shabaab: the role of clan elders as insider-partial mediators", Journal of Eastern African Studies (London: Routledge, Vol. 15, No. 1, 2021), pp.
16. رئيس الوزراء الأسبق يدعو الرئيس الصومالي حسن شيخ لفتح باب الحوار والتفاوض مع حركة الشباب، الصومال اليوم، 30 مايو 2022 <https://alsomalalyaum.com/34338>
17. Harun Maruf, Former Al-Shabab Commander, Al-Qaida Member Named to Somali Cabinet, Voice of America, August 02, 2022. <https://www.voanews.com/a/former-al-shabab-commander-al-qaida-member-named-to-somali-cabinet/6683860.html>
18. Mohammed Omar Ahmed, Somalia's President Urges for Negotiation With Al-Shabaab, Bloomberg, July 05, 2022. <https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-07-05/president-says-somalia-should-negotiate-with-al-shabaab?leadSource=uverify%20wall>
19. Miguel Mbiavanga Ajú, "Reshaping the African Union Mission in Somalia: From AMISOM to ATMIS", The Horn Bulletin (Nairobi: HORN-International Institute for Strategic Studies, Vol. 5, Issue 3, May-June 2022).
20. Christina Goldbaum, Massive military base buildup suggests the US shadow war in Somalia is only getting bigger, Vice Media, May 03, 2018. <https://www.vice.com/en/article/xw7nw3/somalia-is-looking-like-another-full-blown-us-war>
21. Sunguta West, U.S. Withdrawal or Disengagement from Somalia? Assessing Somalia's and Kenya's Concerns", Terrorism Monitor (Washington D.C.: Jamestown Foundation, Vol. 19, Issue 5, March 2022)

الفصل الثاني

المشهد الديني المتغير في إثيوبيا:
دراسة من منظور الاقتصاد السياسي للدين

* دينا أسامة لطفي

مدرس العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

منذ عام 1991، شهدت المجتمعات المسلمة والمسيحية في إثيوبيا حقبة جديدة من التعددية الدينية، بعد أن أصدرت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية (EPRDF) سياسات جديدة وأطرًا قانونية تهدف إلى الاعتراف بالتنوع الداخلي في البلاد. وقد أدى ذلك إلى رفع القيود السابقة على الممارسات الدينية، وجعل الدين أكثر وضوحًا في الفضاء العام. وأدى ذلك إلى زيادة واضحة في الأنشطة الدينية والتنوع الديني، مما أدى في الواقع إلى تقوية المجتمعات البروتستانتية والمسلمة، وموازنة المكانة المهيمنة التقليدية للكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية⁽¹⁾.

خلقت هذه التعددية الدينية نوعًا من المنافسة في المجال الديني في إثيوبيا؛ حيث يدور الجدل حول متى وأين يتم بناء دارعبادة، وإنتاج "ضوء" عامة بواسطة مكبرات الصوت. وقد أُطلق على هذه الظاهرة "الحروب الصوتية"، من خلال الميكروفونات المتصلة بكل كنيسة ومسجد لعرض الخدمات الدينية، ولرفع أذان الصلاة والأناشيد الدينية. فقد أصبح الفضاء العام جبهة معركة جديدة في الجدل الديني في إثيوبيا⁽²⁾، بل في كثير من الأحيان، بدا التنافس والخلافات داخل كل من الكنيسة الأرثوذكسية، والبروتستانت المنتمين للحركة الخمسينية، وداخل المجتمع المسلم ما بين السلفيين والصوفييين والمعتدلين، أقوى بكثير من التنافس والخلافات بين المكونات الدينية الرئيسية.

ويُعد الاقتراب السياسي للدين مفتاحًا لتفسير تلك الانقسامات الموجودة بين الطوائف الدينية وداخل كل منها في إثيوبيا، وهو يوضح المجال التنافسي في

مجتمع متعدد الأديان، وأيضًا علاقة الدين بالدولة، ويبين السياسات التي تتخذها الدولة لتحقيق مصالحها والحفاظ على شرعيتها، وفي المقابل تتفاعل أيضًا المؤسسات الدينية مع الدولة لتحقيق مصالحها بشكل استراتيجي. وتتمثل النقطة المركزية في اقتصاديات الدين في اعتبار أن السوق /المجال الديني (religious market) يعمل كما تعمل الأسواق الأخرى؛ فكلما زادت المنافسة وازداد المعروض من الدين، وازداد الاستهلاك للمنتج الديني (المشاركة الدينية)؛ أصبح السوق /المجال الديني حرًا⁽³⁾.

وتؤكد النظرة الاقتصادية للدين على أن جانب العرض في السوق /المجال التنافسي الديني هو الجانب الذي يتم فيه تقديم منتجات دينية جديدة للمستهلكين، بينما يتمثل جانب الطلب في احتياجات الناس للدين وخدماته⁽⁴⁾. فيسعى رجال الدين للاحتكار في ظل وجود منافسين في المجال الديني؛ حيث يُعتبر الأخير سوقًا يكون فيه الاحتكار هو الدافع غالبًا، بينما تعد المنافسة هي القوة المضادة. لذلك، تتكيف المؤسسات الدينية مع التغيرات المجتمعية والتطورات التي تحدث، وتحاول الاحتفاظ بحصة سوقية كافية للبقاء أو الهيمنة. بالتالي، يعتمد بقاء المؤسسة الدينية على وجود عدد كبير من العملاء، أي المنتمين لها. ويشمل المجال التنافسي الديني عددًا من الموردين الدينيين الذين يتراوحون بين الأكثر صرامة وتعقيدًا، والأكثر تساهلاً ودينية. لذلك، توجد صعوبة احتكار دين واحد على للمجال التنافسي الديني، ومن هنا، تحتاج المؤسسات الدينية إلى المساعدة للحفاظ على احتكارها للمجال الديني، وهم عادة بحاجة إلى حكومة لدعمهم، لأن حتى في أكثر احتكار ديني اتساعًا، هناك منشقون يحاولون تسويق شيء مختلف⁽⁵⁾.

وكما تحتاج المؤسسة الدينية إلى دعم من الحكومة، تحتاج الحكومة أيضًا دعمًا شرعيًا لاستمرارها، حيث تُعد الإجراءات ذات الصلة بالجوانب الأيديولوجية هي أقل تكلفة في الحفاظ على البقاء في السلطة، ويوفر الدين للدولة مصدرًا ميسورًا للدعم الأيديولوجي⁽⁶⁾. لذلك، تفرض الدولة التنظيم الرقابي على الدين، ويشمل التنظيم الرقابي نوعين: التعاوني والقمعي. ويُعد النوع الأول

هو "التأييد الإيجابي أو التفضيلي للدين"، ممثلاً في التنازلات السياسية، والفوائد المادية، والإدماج المؤسسي، كفرض القوانين والأنظمة التي تحكم الناس وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في التعاليم الدينية. أما النوع الثاني، فهو "القيود السلبية تجاه الدين"، كمحاولة النظام السيطرة على الموارد المختلفة للجماعات الدينية، والسيطرة على ترشيحات وتعيينات رجال الدين، ووضع قيود على المساهمات الطوعية للمنظمات الدينية، وتنظيم تدفقات الأموال الأجنبية وفرض القيود على الاجتماعات الدينية، وحظر بعض المنظمات الدينية غير الموالية حظراً كاملاً⁽⁷⁾.

ووفقاً لاقتراب الاقتصاد السياسي للدين، يكون لدى الدولة عدد من الخيارات؛ الخيار الأول يتمثل في قمع جميع الأديان باستثناء دين واحد، والخيار الثاني يتمثل في قمع جميع الأديان، والخيار الثالث هو عدم اتباع سياسة قمعية تجاه أي من الأديان والطوائف الدينية الموجودة. فقد تبين أن الدول التي تقمع جميع الأديان باستثناء دين واحد، تنتج مستويات أعلى من المنافسة السياسية، ومجتمعات منقسمة دينياً أكثر من تلك التي تقمع جميع الجماعات الدينية⁽⁸⁾. ففي الدول التي تقمع جميع الأديان، تظهر مستويات منخفضة من المنافسة السياسية، حتى في ظل وجود تعددية دينية؛ حيث لدى القادة السياسيين حافز لقمع كل من الجماعات الدينية ذات الطائفة الأكثرية أو الأقلية لضمان عدم ظهور معارضة تتحدى شرعية النظام⁽⁹⁾. بينما في الحالة الأخيرة التي لا تتعرض فيها الأديان لأي نوع من الممارسات القمعية، لم تتلق المؤسسة الدينية التي تمثل الأغلبية الدينية أي مزايا خاصة من الحكومة، ولم تسع الحكومة للسيطرة عليها⁽¹⁰⁾. كما أن الأقليات الدينية موجودة ولم تكن مقيدة في أنشطتها، مما يخلق منافسة دينية شديدة قد لا تكون في صالح المؤسسة الدينية التي تمثل الأغلبية الدينية.

مما سبق، تفترض هذه الدراسة أنه في حالة قيام الدولة بقمع جميع الأديان باستثناء دين واحد، يفقد المنتمون الثقة في تلك المؤسسة الدينية المقربة للنظام، مما يجعلهم يبحثون عن مورد ديني جديد، سواء من نفس الدين /

الطائفة أو من دين / طائفة أخرى. ومن هنا، تكسب الطوائف الدينية الجديدة عددًا من المنتمين في ظل وجود سياسات قمعية ضدها؛ حيث ستظهر في شكل الطائفة الدينية المضطهدة المناهضة للنظام القائم. بينما في حالة وجود سياسات قمعية تجاه كافة الطوائف الدينية، تكسب كل طائفة ثقة المنتمين لها، ولكن بشرط أن تعمل مؤسسة تلك الطائفة الدينية على مناهضة النظام وليس الرضوخ له. بينما في حالة عدم ممارسة القمع على كافة الطوائف، تزداد المنافسة الدينية في السوق / المجال الديني، مما يؤدي إلى بروز انقسامات عديدة بين وداخل الطوائف الدينية، وذلك في حالة عدم قدرة الطائفة على الحفاظ على وضعها وحصتها في السوق الديني، مما يخلق منشقين يحاولون الحفاظ على وضعهم في المجال الديني.

من هذا المنطلق، تقوم الدراسة بتطبيق تلك الافتراضات على الحالة الإثيوبية، سواء لتفسير الانقسامات الموجودة بين الطوائف الدينية المختلفة، أو لتفسير الانقسامات الموجودة داخل كل طائفة دينية. وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "المؤسسات الدينية" المستخدم في هذه الدراسة يشير إلى الفاعل الديني الذي يتبنى معتقدات دينية معينة ولم ينشأ من أجل ممارسة نشاط سياسي، ولكن من أجل الدفاع عن الدين وحماية أتباعه، كالكنائس والمساجد والمعابد اليهودية، مثل كنيسة التوحيد الأرثوذكسية الإثيوبية، والكنيسة الإثيوبية للمؤمنين بالإنجيل الكامل، والروابط والمجالس الدينية كالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في إثيوبيا، والاتلافات التي تنشأ للأديان أو للطوائف الدينية كمجلس الأديان في إثيوبيا، وزمالة الكنائس الإنجيلية في إثيوبيا. وتعرض الدراسة في البداية المشهد الديني الحالي في إثيوبيا، ثم تقدم تفسيرات ذلك المشهد وفقًا لمنظور الاقتصاد السياسي للدين.

أولاً | المشهد الديني القائم في إثيوبيا

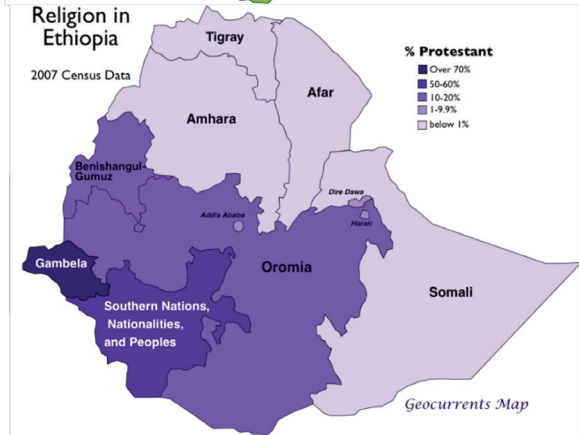
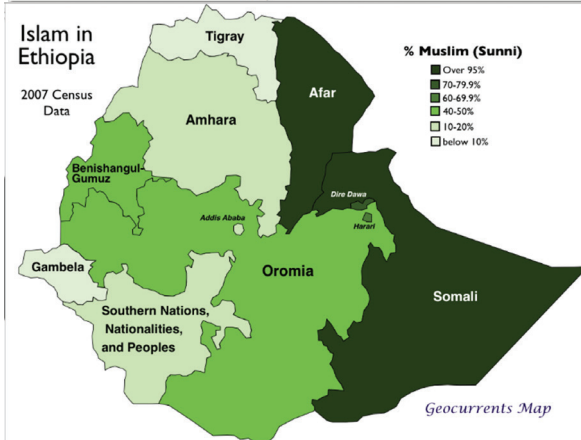
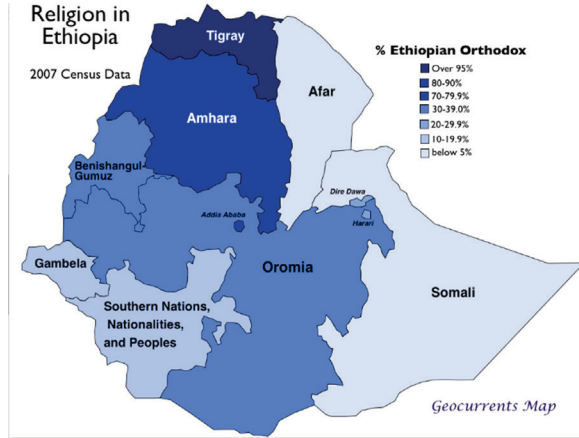
يأخذ التكوين الديني لإثيوبيا -وفقًا لآخر تعداد سكاني رسمي معلن - لعام 2007، الشكل التالي: تحتل الأرثوذكسية الإثيوبية الأغلبية بنسبة 43.5٪،

يليه الإسلام بنسبة 34.0٪، ثم المسيحية البروتستانتية بنسبة 18.5٪⁽¹¹⁾. كما يوجد تباين إقليمي كبير فيما يتعلق بالهيمنة الدينية؛ فيُعد المسلمون مهيمنين في منطقة عفار بنسبة 95.3٪، وديرداوا بنسبة 70.8٪، وهرر بنسبة 69.0٪، والمنطقة الصومالية بنسبة 98.4٪. بينما تسود المسيحية الأرثوذكسية في أديس أبابا بنسبة 74.7٪، وإقليم أمهرة بنسبة 82.5٪، وإقليم تيجراي بنسبة 95.6٪، في حين أن جامبيلا ومناطق الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية هي مناطق بروتستانتية إلى حد كبير (71.1٪ و 55.5٪ على التوالي). ولزيد من التوضيح، انظر إلى الخرائط في الصفحة التالية.

ويُعد أحد أهم التحولات الديموغرافية التي يشير إليها إحصائيات 2007، هو صعود البروتستانتية (المتثلة في الإنجيلية-الخمسينية)، التي نمت من 5.5٪ من إجمالي السكان في عام 1984 إلى 10.2٪ في عام 1994، وإلى 18.5٪ في عام 2007. بل يشير المسح الديموغرافي والصحي الإثيوبي (EDHS) إلى أن أعدادهم زادت أكثر من 27٪ في عام 2019⁽¹²⁾. تأتي معظم هذه الزيادة على حساب الكنيسة الأرثوذكسية التي انخفضت حصتها من 54.0٪ عام 1984 إلى 50.6٪ عام 1994، وإلى 43.5٪ عام 2007، وإلى 41.5٪ عام 2019⁽¹³⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الكنيسة الخمسينية استحوذت على نسبة كبيرة من الحصة البروتستانتية، فلا يوجد خط فاصل واضح بين الطائفتين الخمسينية والبروتستانتية الرئيسية، إلا أن الحدود الفاصلة بين الأرثوذكسية والبروتستانتية ظلت ثابتة. لذلك، ينقسم الدين في إثيوبيا إلى ثلاث كتل رئيسية: الأرثوذكسية، والإسلام، والخمسينية⁽¹⁴⁾. وفي حين أن الأرثوذكسية والإسلام والخمسينية هي مجتمعات منفصلة بوضوح، فإنها تظل متشابكة في الطريقة التي يتأثر بها كل دين / طائفة دينية بالتطورات التي تحدث في الدين الآخر / الطائفة الدينية الأخرى.

خرائط التوزيع الجغرافي للدين في إثيوبيا (15)



ويمكن تحديد المشهد الحالي للدين في إثيوبيا منذ تولي أبي أحمد سلطة رئيس الوزراء في أبريل 2018، وهو يُعد بروتستانتياً، من أم مسيحية أرثوذكسية من الأمهرة وأب مسلم من الأورومو. ويُعد ذلك بمثابة تحول ملحوظ في السياسة الدينية الإثيوبية، بالمقارنة مع المشهد الديني التقليدي في إثيوبيا لخلافة الحكومات العلمانية منذ الثورة في عام 1974. في حين كان هايلي مريم ديسالين، في الواقع، أول رئيس وزراء بروتستانت خمسيني للبلاد، إلا أنه لم يبتعد كثيراً عن السياسات العلمانية الرسمية للحزب الحاكم، كما لم ينجح في تحويل خلفيته الدينية إلى رأس مال سياسي. على عكس من ذلك، ظهر أبي أحمد على الساحة السياسية والدينية كمصلح بين الأطراف الدينية والسياسية، باستخدام عبارات وإشارات عديدة مرتبطة بالطوائف⁽¹⁶⁾. مع ذلك، أصبح المشهد الديني الحالي في إثيوبيا أكثر انقساماً، سواء كان بين الطوائف أو داخل كل طائفة. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أولاً، تهدد الانقسامات العرقية والقومية المتزايدة وحدة الكنيسة الأرثوذكسية في إثيوبيا، فقد شهدت الكنائس الأرثوذكسية العديد من الهجمات على مقراتها، والمنتمين لها. ولم تجد الكنيسة الأرثوذكسية دوراً من الحكومة لحمايتها، بل تدعو إلى تمثيل سياسي أكثر رسمية للأرثوذكسية بما يتناسب مع الديموغرافيا الدينية لإثيوبيا. فقد صرح البطريرك ماتياس، رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية، في سبتمبر 2019، بفشل الحكومة في أداء واجبها في حماية المواطنين، وحماية الكنيسة من الهجمات ضدها. وقد رافق تصريحاته مظاهرات شارك فيها عشرات الآلاف من المسيحيين الأرثوذكس في أديس أبابا وأجزاء من منطقة أمهرة، مطالبين بوقف "هجوم مخطط ومدير على كنيسة التوحيد الإثيوبية الأرثوذكسية"⁽¹⁷⁾. وفي منتصف سبتمبر 2019، ظهرت مجموعة منشقة جديدة في منطقة أورومو، تطالب بإعادة هيكلة الكنيسة، مثل الحكومة، بمناطق عرقية تتمتع بالحكم الذاتي وبنية فيدرالية، وقد أدت هذه المطالبات إلى بروز تخوفات داخل الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية⁽¹⁸⁾.

وفي ظل الصراع الحالي مع التيجراي، اتهم البطريرك ماتياس -وأصوله من تيجراي- في مايو 2021، الحكومة برغبتها في تدمير تيجراي، وقد جاءت تصريحاته بعد أن

انتقد القساوسة الأرثوذكس البطريرك ماتيئاس لصمته وعدم حديثه عن الهجمات المرتكبة على أرض الكنيسة وفي أجزاء أخرى في تيجراي. وقد رد ماتيئاس بأنه قد حاول التحدث علناً ضد الحرب عدة مرات لكن الحكومة منعتة⁽¹⁹⁾، بل نشرت صفحات تابعة لجبهة تيجراي أن الكنيسة الأرثوذكسية بإقليم تيجراي انفصلت عن الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية، وذلك نتيجة للصمت الذي يقع على الإقليم⁽²⁰⁾.

ثانياً، لم تتوقف الانقسامات داخل الكنيسة الأرثوذكسية وحدها، بل وصلت إلى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الإثيوبي، فقد ألقى المجلس الإقليمي للشؤون الإسلامية في تيجراي، في فبراير 2022، اللوم على المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الإثيوبي، وهو أعلى هيئة إسلامية في إثيوبيا، لعدم التحدث علانية ضد العنف في إقليم تيجراي⁽²¹⁾. ويأتي ذلك بعد أيام من إعلان زعماء تيجراي الدينيين الأرثوذكس عن قطع العلاقات مع الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية. وقال زعماء مسلمون إنهم اتخذوا القرار نتيجة عدم استعداد المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الإثيوبي لإدانة الحرب التي اندلعت منذ عام 2020.⁽²²⁾

ثالثاً، ظهرت انشقاقات وخلافات أيضاً داخل البروتستانت الخمسينيين في تأييدهم لآبي أحمد. ومن أمثلة ذلك تامرات لاين، الذي كان من المؤيدين المتحمسين لآبي، وهو سياسي سابق شغل منصب رئيس الوزراء في المرحلة الانتقالية تحت رئاسة ميلس زيناوي بين 1991 و 1995، وقد تحول لاين إلى الخمسينية أثناء وجوده في السجن بعد إدانته بتهم فساد واختلاس. وقد انقلب علناً ضد حزب الازدهار الذي يقوده آبي أحمد، من منظور يعزز من المركزية الأمهرية؛ حيث يرى أن الحزب لا يختلف عن جبهة تحرير شعب تيجراي من حيث الهجمات المستمرة التي تستهدف عرقية الأمهرة في منطقة بني شنقول جوموز ومنطقة أورو مو، من بين مناطق أخرى⁽²³⁾. كما نشر نوال بيفكادو، المؤلف والمحاضر الإثيوبي الخمسيني، مقالاً في إثيوبيا إنسايت، يدعوفيه إلى استقالة آبي بعد تخليه عن المثالية التي ادعاها في بداية عهده. كما قام بتصوير آبي أحمد على أنه زعيم ”نموذجي ميكافيلي“، قام بتسييس الكنائس، وخاصة مجلس كنائس المؤمنين بالإنجيل الإثيوبي (Ethiopian Gospel Believers Churches)، وفاقم

الصراع في تيجراي⁽²⁴⁾. ولكن واجه كل منهم انتقادات تؤيد وتدافع عن أبي أحمد، مما يُبرز الخلافات بين البروتستانت الخمسينيين تجاه النظام الحاكم⁽²⁵⁾.

رابعاً وأخيراً، لم تنتهِ الانقسامات الدينية داخل الطوائف، بل ظهرت الانقسامات بشكل عنيف بين المسلمين والمسيحيين، ولكن يمكن وصف هذا العنف بأنه عنف إثني ممزوج بالدين. فقد اتخذت الهجمات على دور العبادة شكلاً عرقيًا قومياً بشكل متزايد؛ حيث من 2018 حتى 2019، دمرت أكثر من 30 كنيسة معظمها في جيجيجا عاصمة المنطقة الصومالية. كما تم تدمير 10 كنائس تابعة لثماني طوائف مسيحية مختلفة في جنوب إثيوبيا، بعد تقارير كاذبة عن تعرض مساجد للهجوم في بلدة دورام في جنوب شرق إثيوبيا، وكرد فعل لهذا الحدث تم الهجوم على مسجدين في أمهرة. أدى ذلك إلى احتجاج المسيحيين الإثيوبيين على الهجمات المتعددة على الكنائس الأرثوذكسية الإثيوبية في البلاد عام⁽²⁶⁾ 2019، وقابلها مسيرة احتجاجية من قبل مجموعات مسلمة في مدينة جيما، في جنوب غرب أروميا⁽²⁷⁾. ويمكن توضيح أبرز الهجمات العنيفة الموجهة ضد المسيحيين والمسلمين في الجدول (1) التالي:

الجدول (1): أبرز الهجمات العنيفة الموجهة ضد المسيحيين والمسلمين (2018-2022)

التاريخ	المكان	الإقليم	العنف بدايةً موجه ضد
أغسطس 2018	جيجيجا	الصومالي	المسيحيين
فبراير 2019	أنديبت وريدا إيسيت مكاني سلام	أمهرة	المسلمين
أكتوبر 2019	بيل روب أساسا ودودولا	أروميا	المسيحيين
ديسمبر 2019	موتا	أمهرة	المسلمين
يناير 2020	أكسوم	تيجراي	المسيحيين - الكنيسة الأرثوذكسية
ديسمبر 2020	نجاش	تيجراي	المسلمين - مسجد النجاشي
أبريل 2022	جوندار	أمهرة	المسلمين

علاوة على ذلك، تضررت الكنائس والأديرة والمساجد جراء قصف القوات الإثيوبية والقوات الإريتيرية منذ بداية الصراع في التيجراي. فمنذ نوفمبر 2020 حتى مايو 2021، تضررت 14 كنيسة و4 أديرة جراء القصف والنهب من قبل القوات الإثيوبية والإريتيرية، بل أصيب أحد أقدم المساجد في أفريقيا وأهمها، مسجد النجاشي في قرية نجاش بالقرب من ووكرو، بقذائف المدفعية؛ حيث سيطر جنود إثيوبيون وإريتريون على القرية ⁽²⁸⁾. وربما يكون التفسير الأكثر إقناعاً هو أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى إذلال وإحباط معنويات السكان لكسر عزيمة المجتمع وثقافته، فيما يُعرف بالإبادة الجماعية الثقافية؛ حيث إن التأثير المقصود هو محو ارتباط الناس بالإقليم.

من هذا المنطلق، يتضح أنه حتى يمكن تفسير الوضع الحالي للمشهد الديني في إثيوبيا، لا بد من الأخذ في الاعتبار أن ما آلت إليه الأمور ليس فقط نتاجاً لسياسة أبي أحمد أو للصراع في التيجراي، وإنما هو نتاج لتاريخ طويل من التنافس بين الأديان / الطوائف : الأرثوذكسية والإسلام والحركة الخمسينية، ولتاريخ طويل أيضاً من الانقسامات الداخلية لكل دين أو طائفة. لذلك، في هذه الورقة، يتم تحليل المجال التنافسي بين الأديان / الطوائف الرئيسية في إثيوبيا ودخل كل منها، من منظور الاقتصاد السياسي للدين، مع الأخذ في الاعتبار الفترات التاريخية الحاسمة التي أسهمت في وضع المشهد الديني الحالي في إثيوبيا.

ثانياً | تحولات المجال التنافسي بين الأديان / الطوائف في إثيوبيا

تتميز إثيوبيا بعدد من الفترات التاريخية الحاسمة التي أسهمت في تغيير أحوالها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعلى أساسها حدثت تغيرات داخل السوق / المجال التنافسي الديني، من احتكار وتفضيل إحدى الطوائف الدينية، إلى قمع جميع الطوائف الدينية، إلى فتح المجال للتنافس بين جميع الطوائف الدينية. ويمكن تقسيم تلك الفترات كالتالي: فترة الإمبراطورية لهيلي سيلاسي، وفترة حكم نظام الدرج Derg العسكري، وفترة حكم الجبهة الديمقراطية الثورية

الشعبية الإثيوبية، ثم فترة حكم أبي أحمد. تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترات الحاسمة لا تعني أن من بدايتها حتى نهايتها كان المجال التنافسي ثابتاً أو سياسة الدولة كانت واحدة خلال تلك الفترات، وإنما توجد فترات حاسمة مهمة داخل تلك الفترات أدت أيضاً إلى تغيرات في المجال الديني التنافسي. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1. فترة حكم الإمبراطورية لهيلا سيلاسي

سادت سياسة قمع جميع الأديان باستثناء دين واحد في تلك الفترة، فقد عزز الإمبراطور قوة الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية من خلال تحريرها من سلطة الكنيسة الأرثوذكسية بالإسكندرية في مصر. ومن هنا، أصبحت الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية تحت سيطرة الدولة الإثيوبية، وتحصل على دعم من الإمبراطور. فقد نصت المادة 127 من دستور 1955 على حق الحكومة والإمبراطور نفسه في تنظيم الكنيسة⁽²⁹⁾. كما كان يوجد تأثير كبير من حكومة هيلا سيلاسي على عملية اختيار البطريرك وغيره من كبار مسؤولي الكنيسة، كما شجع استخدام الأمهرية في خدمات وأنشطة الكنيسة الأرثوذكسية. لذلك، في المقابل، أضفت الكنيسة الشرعية على إمبراطورية هيلا سيلاسي ودعمتها؛ فعلى سبيل المثال، عندما حدث انقلاب من داخل الحرس الشخصي الملكي عام 1960، وقع البطريرك باسيلوس منشورات تم إلقاؤها في أديس أبابا، تندد بأفراد جهاز الأمن المتمردين وتصفهم بالخونة والملحدين. كما كانت الكنيسة الأرثوذكسية أيضاً مفيدة للتنمية الوطنية، فقد حرص هيلا سيلاسي على استخدام الكنيسة لتقديم الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم⁽³⁰⁾.

بينما تعرضت الكنيسة الخمسينية، وبالأخص والكنيسة الإثيوبية للمؤمنين بالإنجيل الكامل، للاضطهاد في فترة حكم هيلا سيلاسي. فعلى الرغم من البعثات التبشيرية الخمسينية الفنلندية والسويدية، التي دخلت البلاد في الخمسينيات من القرن الماضي، والزخم الذي اكتسبته الحركة الخمسينية الإثيوبية في

الستينيات من خلال نخبة طلابية شابة⁽³¹⁾، وتبني القانون المدني لعام 1960 وضع أسس لتسجيل الجماعات الدينية خارج الكنيسة الأرثوذكسية⁽³²⁾، الذي شجع شباب الخمسينية الإثيوبي لطلب تسجيل كنيستهم؛ فإن الكنيسة مُنعت من التسجيل الرسمي، وتعرضت هي وغيرها من أتباع الخمسينية للمضايقات من قبل الشرطة والكنيسة الأرثوذكسية. كما عانى المسلمون من التمييز ضدهم؛ حيث لم يتم الاعتراف بالمواطنة الكاملة، وتم استبعادهم من الوظائف وملكية الأراضي⁽³³⁾.

فقد احتفظت الكنيسة الأرثوذكسية باحتكارها للمجال الديني وسلطتها السياسية حتى ثورة 1974، بينما تعرض كل من الحركة الخمسينية والمسلمين إلى القمع والاضطهاد. لذلك، لم يكن هناك مجال تنافسي حر في فترة حكم هيللا سيلاسي، ولكن اهتزت ثقة المسيحيين، خاصة الشباب منهم، تجاه الكنيسة الأرثوذكسية لتقريبها من النظام الحاكم، مما حول انتماء البعض إلى الخمسينية.

2. حكم نظام الدرج

طبقت سياسات قمع جميع الأديان في تلك الفترة؛ حيث تعرضت جميع الأديان بشكل متساوٍ للخطر، فقد تحول الحكام الثوريون إلى الاشتراكية العلمانية، فقد جُردت الكنيسة الأرثوذكسية من امتيازاتها الخاصة، وأزيلت مكانتها ككنيسة رسمية قائمة، واستولى النظام على الكثير من حيازاتها وممتلكاتها، كما تم اعتقال العديد من رؤساء الأساقفة، بما في ذلك رئيس الأساقفة البطريرك بولس⁽³⁴⁾. كما تم إغلاق جميع الكنائس الخمسينية والعديد من الكنائس البروتستانتية، وكان يتم الخلط بين البروتستانت عمومًا والخمسينيين، ففي الخطاب العام من قبل الدرج، يتم تسمية جميع البروتستانت بالخمسيني "Pente"؛⁽³⁵⁾ حيث إن الخلط والتحالف اللاهوتي بين البروتستانت الرئيسيين والخمسينيين له علاقة تنظيمية في زماله الكنائس الإنجيلية في إثيوبيا⁽³⁶⁾. مع ذلك، أدى القمع القوي لأتباع الخمسينية وموقفهم المتحدي نسبيًا تجاه

سلطة حكومة الدرج إلى نمو كبير للكنيسة الخمسينية، فقد ظهر المسيحيون الخمسينيون في صورة البديل السياسي المعارض لنظام الدرج، مما جذب الكثير من أتباع الكنائس الأرثوذكسية والبروتستانتية القائمة للانضمام إلى الكنيسة الخمسينية نظرًا للموقف السلبي غير الملائم للكنائس المذكورة تجاه النظام والرضوخ له⁽³⁷⁾.

وعلى الرغم من تعرض المسلمين في شرق إثيوبيا، المتهمين بالانحياز إلى جانب الصوماليين خلال حرب أوجادين، إلى هجوم شديد من قبل الدرج، وإعدام عدد من رجال الدين المسلمين، واحتجاز عدد من المسلمين العاديين؛ فإن سياسات الدرج كانت تفضيلية تجاه المسلمين، إلى حد ما، مقارنة بالأرثوذكس والبروتستانت؛ حيث تم الاعتراف بالإسلام لأول مرة ووضعه على قدم المساواة مع الأرثوذكسية، كما خفضت الحكومة عدد الأعياد الأرثوذكسية الرسمية مع الاعتراف بالعديد من الأعياد الإسلامية لأول مرة، وتم تقليل التمييز الوظيفي، وبناء المزيد من المساجد، وزيادة حصة المسلمين في الحج⁽³⁸⁾. كما ساعدت الحكومة في إنشاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الإثيوبي (EIASC) لإدارة شؤون المسلمين في إثيوبيا⁽³⁹⁾. ويمكن اعتبار هذا الاستيعاب الرسمي للإسلام كخطوة استراتيجية لموازنة التأثير الاجتماعي للمسيحية، مما حقق للمسلمين مكاسب كبيرة.

من ثم، لم يكن هناك أي احتكار من قبل دين أو طائفة معينة للمجال الديني، ولكن كافة الأديان والطوائف متساوية، بل تم وضع سياسات تفضيلية تجاه المسلمين حتى يتساووا مع المسيحيين ليصبح المجال الديني متوازنًا. مع ذلك، مارست الدولة سياسة القمع تجاه جميع الأديان والطوائف، ولكن مع وصول الاضطرابات في إثيوبيا في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي مرحلة شديدة الصعوبة، وتفاقم الحرب الأهلية والمجاعات، أوقفت تلك الاضطرابات خطط استمرار نظام الدرج لاضطهاد الكنائس، لذلك أعادت الحكومة إشراك الكنائس المضطهدة سابقًا، وذلك تجنبًا للمخاطرة بتنفيذ المنظمات غير الحكومية الأجنبية والمسيحية التي كانت بمثابة قنوات مهمة لتأمين وتوزيع المساعدات

الأجنبية. علاوة على ذلك، كفل دستور عام 1987 الحرية الدينية، وإن لم يكن ذلك "بما يتعارض مع مصلحة الدولة والثورة"، بل تم إشراك العديد من قادة الكنائس في عملية صياغة الدستور والبرلمان الجديد⁽⁴⁰⁾. ومن هنا، تحولت سياسة نظام الدرج من القمع إلى الاحتواء في أواخر فترة حكمهم.

3. خلال فترة حكم الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية

ساد اتباع سياسة قمعية تجاه أي من الأديان والطوائف الدينية الموجودة في بداية تلك الفترة؛ حيث بعد الإطاحة بنظام الدرج عام 1991، تم إدخال وتوسيع مجال الحريات الدينية بسرعة على نطاق غير مسبوق، فقد أنشأ الدستور الإثيوبي الجديد عام 1994 دولة اتحادية لامركزية تتكون من مناطق عرقية، كما كفل العديد من الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الحرية الدينية، ولكن ظلت إثيوبيا دولة علمانية وفقاً للدستور الجديد⁽⁴¹⁾.

وفي ظل وجود منافسة دينية مرتفعة، أعاد ميليس زيناوي العلاقات الوثيقة بين الحكومة والكنيسة الأرثوذكسية، ولكن تمت الإطاحة بالبطريرك الأرثوذكسي ميركوريس وتم تنصيب البطريرك بولس، الذي كان يُنظر إليه عمومًا على أنه حالة تحالف سياسي، وتسبب في انقسام الكنيسة الإثيوبية مع تأسيس فرع منفصل للكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية مقرها في الولايات المتحدة. فكان يُنظر إلى البطريرك بولس، من التيجراي، على أنه تابع لنظام الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية⁽⁴²⁾. ومثلما كان الحال في عهد هيللا سيلاسي، ربطت حكومة ميليس العمل التبشيري بالعمل التنموي، كما تمت إعادة بعض - وليس كل - ممتلكات الكنيسة التي استولى عليها الدرج⁽⁴³⁾.

بينما استفادت الكنائس البروتستانتية والخمسينية إلى حد كبير من تطبيق التعددية الدينية، فقد صور أتباع الخمسينية الحريات الدينية في تلك الفترة ونمو البروتستانتية كمكافآت على المعاناة التي عانوا منها سابقًا. وتتمثل تلك المكافآت في وضع اللوائح الإمبراطورية المتعلقة بتسجيل الجماعات الدينية موضع التنفيذ، مما أدى إلى أول اعتراف رسمي بالعديد من الكنائس

البروتستانتية وخاصة الكنائس الخمسينية. كما نجحت هذه الكنائس أيضًا في استعادة الممتلكات التي جردها نظام الدرج وحصلت على أحقية بناء الكنائس والمقابر⁽⁴⁴⁾. كما قام البروتستانت ببناء كنائس شاهقة تتنافس بشكل واضح مع الكنائس الأرثوذكسية، وقد أدى هذا الظهور العام المتزايد للبروتستانتية في المناطق الأرثوذكسية إلى عدد من الاشتباكات وأعمال الشغب ضد الطائفتين، ولكن كانت القوات الحكومية تحمي خلالها التجمعات البروتستانتية. مع ذلك، فإن الإطار القانوني للتسجيلات واستئجار الأراضي يمنح نظام الجبهة سلطة كبيرة بما يتوافق مع مصلحته في مراقبة الجماعات الدينية عن كثب؛ حيث إن جميع الأراضي مملوكة للدولة وفق المادة 40 من الدستور، وقد أدى هذا إلى تدخلات حكومية تتعارض مع الأحكام القانونية للحرية الدينية⁽⁴⁵⁾.

كان للزيادة الملحوظة في عدد البروتستانت والخمسينيين في المناصب الحكومية، أثر كبير في إضعاف التأثير السياسي السابق للكنيسة الأرثوذكسية. كما تمكن أتباع الخمسينية (والبروتستانت بشكل عام) من الوصول إلى المناطق ذات الأغلبية الأرثوذكسية والمسلمة، مما تسبب في بعض الاضطرابات، ولكن في كلتا الحالتين لم تتأثر الأغلبية الدينية بشكل كبير، ويلاحظ أن نسبة السكان من البروتستانت أكبر بين الشباب من كبار السن⁽⁴⁶⁾. كما تتأثر جميع الكنائس البروتستانتية حاليًا بالمسيحية الخمسينية، كما أن هناك عددًا من الحركات داخل الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية، تركت الكنيسة وأصبحت كنائس خمسينية مستقلة. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من المجموعات الكنسية الأخرى التي ترغب في الحفاظ على هوية أرثوذكسية مميزة⁽⁴⁷⁾، ويطلق عليهم الأرثوذكسية الجديدة؛ حيث يرون أن الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية تمثل التراث الوطني للبلاد، وهي المؤسسة الدينية الوحيدة التي يمكنها ضمان السلامة السياسية والأخلاقية لإثيوبيا⁽⁴⁸⁾.

وفي نفس الوقت، أصبح المسلمون أكثر وضوحًا في الفضاء العام الإثيوبي، من خلال انتشار المساجد وزيادة انتشار "الملابس الإسلامية"، مثل الحجاب بين النساء، وكذلك من خلال أداء الشعائر الدينية. كما كانت الخطوة الأولى المهمة

هي الإنشاء القانوني لـ EIASC في عام 1991، ومن المنظمات المهمة الأخرى جمعية الشباب المسلم الإثيوبي. كما أصبح التعليم الإسلامي أكثر تنظيمًا في شكل مدارس دينية، كان أحد أهمها مدرسة /معهد "الأولياء" في أديس أبابا⁽⁴⁹⁾. كما أنهى النظام القيود المفروضة على الحج، ووقف الحظر على استيراد المؤلفات الدينية، ورفع القيود عن بناء المساجد والمدارس الدينية، وظهرت العشرات من الدوريات الإسلامية الجديدة، الأمر الذي مهد بدوره الطريق لممارسة الأنشطة الدينية بين المسلمين، وظهور عدد متزايد من المسلمين الذين يشغلون مناصب حكومية وعامة⁽⁵⁰⁾.

لذلك، أصبح المسيحيون قلقين تدريجيًا بشأن دور الإسلام المرنّ بشكل متزايد في الأماكن العامة⁽⁵¹⁾، حتى وصل الأمر إلى أن كل مسجد تبنى أمامه كنيسة؛ حيث تعمل الكنيسة الأرثوذكسية على فرض سيطرتها على الفضاء العام الإثيوبي، لتؤكد نفسها على أنها المؤسسة الدينية الرئيسية والأقدم في البلاد⁽⁵²⁾. كما تسعى الحركة الشبابية المسيحية الأرثوذكسية، التي أنشأتها مجموعات طلابية جامعية، إلى إحياء التقاليد الأرثوذكسية. لذلك، في عامي 1995 و1996 تم تضخيم هذا التخوف من قبل الحكومة، بعد حدوث مظاهرات في أديس أبابا في نوفمبر 1994، عندما طالب المسلمون بإدراج الشريعة كأحد أسس الدستور الوطني. وعلى إثر ذلك، تم سجن مئات المسلمين، وحاصرت الشرطة مكاتب جمعية الشبان المسلمين الإثيوبيين. كما حُرّم المسلمون من الكثير من الحريات التي حصلوا عليها منذ عام 1991⁽⁵³⁾.

كما أدت فترة ما بعد 11 سبتمبر إلى تفاقم القلق بين المسيحيين، وتم تبرير تخوفاتهم بالوجود المتزايد للمسلمين في المناصب العامة، وانتشار المساجد في جميع أنحاء البلاد، مرارًا وتكرارًا كدليل على الادعاء بأن المسلمين الإثيوبيين يتطلعون إلى السلطة السياسية على أساس الأفكار الدينية المتطرفة⁽⁵⁴⁾. كما تفاقم خوف النظام الحاكم بسبب القوة المتزايدة للمتمردين الإسلاميين في الصومال، وأثارت هيمنة اتحاد المحاكم الإسلامية على السلطة في الصومال في يونيو 2006 القلق بشأن آثاره المحتملة على المسلمين في إثيوبيا⁽⁵⁵⁾. وبعد أزمة

شرعية أحاطت بالانتخابات العامة لعام 2005، قلص ميليس زيناوي قوة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الكنائس، لعدم توجيه انتقادات مستقبلية ضد حكم الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية، على الرغم من أن المؤسسات الدينية لم تنتقد علناً انتخابات 2005 أو تروج لمواقف معارضة⁽⁵⁶⁾. كما تم إصدار قانون مكافحة الإرهاب لعام 2009، الذي تم فرضه ضد المسلمين المحتجين على تدخل الحكومة في شؤون العقيدة الإسلامية⁽⁵⁷⁾. كما تم تقييد استخدام الحجاب والنقاب في المدارس الحكومية، وكذلك تحريم صلاة الجماعة داخل مباني المدارس⁽⁵⁸⁾.

وقد تم الاعتراف فقط بالإسلام الناشئ محلياً، والذي يُنظر إليه على أنه براجماتي ومرن وغير سياسي، ورفض الإسلام السلفي الذي تم اعتباره أنه مورد أجنبي. كما تم اعتبار مجلس الشؤون الإسلامية الإثيوبي المؤسسة الوحيدة التي تمثل السكان المسلمين ككل، كما أصدرت الحكومة قراراً بحظر جميع الأنشطة الدينية الإسلامية التي لم تتم الموافقة عليها مسبقاً من قبل مجلس الشؤون الإسلامية الإثيوبي. فقد ارتبط المجلس بالنظام، مما أتاح لأعضائه الوصول إلى موارد اقتصادية مهمة، الأمر الذي أدى بدوره إلى الافتراض بين عموم السكان المسلمين بأن أعضاء المجلس جميعهم تابعون للحزب الحاكم⁽⁵⁹⁾. وقد أدى تصميم الحكومة على إصلاح الإسلام من الداخل، إلى ظهور أول أشكال التعبير عن الغضب والمعارضة في رأي المسلمين من خلال الاحتجاجات الواسعة في عام 2012 في أديس أبابا ومدن رئيسية أخرى. واتهم المتظاهرون الحكومة بالتدخل غير القانوني في الشؤون الدينية، وانتهاك الفصل الدستوري بين الدولة والدين⁽⁶⁰⁾.

من ثم، في تلك الفترة، كانت المنافسة الدينية شديدة، ولكن سياسة الحكومة تجاه الأديان/الطوائف اختلفت، فإذا كانت سياسة الحكومة تفضيلية من البداية تجاه الكل، فإن الحكومة أضعفت التأثير السياسي للكنيسة الأرثوذكسية، وجعلتها تابعة لها بتعيين بطريرك من التجريبي. كما أنها مارست سياسات القمع ضد المسلمين خاصة منذ منتصف التسعينيات، ولكن تلك السياسة

كانت موجهة ضد السلفيين بشكل أخص، بل جعلت المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية تابعاً لها. نتج عن ذلك، فقدان الثقة تجاه هاتين المؤسستين من قبل تابعيهما، خاصة على مستوى الشباب، والبحث عن مورد ديني جديد من نفس الدين / الطائفة، وذلك بإنشاء حركة الأرثوذكسية الجديدة، أو الانضمام إلى الحركات السلفية التي تظهر في صورة الحركات المضطهدة من النظام الحاكم. ربما كان وضع الكنائس الخمسينية أفضل من المؤسسات الدينية الأخرى نظراً لابتعادها عن السياسة، كما سيتم شرح ذلك فيما بعد، واستطاعت منافسة الكنيسة الأرثوذكسية في الفضاء العام مثلما فعلت المؤسسات الإسلامية.

4. فترة حكم أبي أحمد

ظهر منطق تجنب الحكومة اتباع سياسة قمعية تجاه أي من الأديان والطوائف الدينية الموجودة في بداية تلك الفترة؛ فعلى الرغم من أن البعض يرجع الفضل لحكومة أبي أحمد في توحيد الانقسامات داخل الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية، وفي داخل المجتمع الإسلامي كذلك، بعد موافقة مجلس النواب على مشروع قانون لإنشاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الإثيوبي في يونيو 2020⁽⁶¹⁾. لكن بمرور الوقت، عادت بشدة النزاعات الملموسة بين المسيحيين والمسلمين، وأصبح الهجوم على الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية أكثر تنظيماً وتكثيفاً، وقُتل العشرات من أتباع الكنيسة في أروميا والصومال وجنوب إثيوبيا، وأحرقت كنائس وأحرقت ممتلكات أتباع الكنيسة الإثيوبية⁽⁶²⁾. بالإضافة إلى وجود هجوم مماثل على المسلمين وعلى المساجد.

ففي ظل وجود منافسة شديدة في المجال الديني، وعدم احتكاك دين أو طائفة واحدة، ظهرت انقسامات عديدة تعود إلى التنافس على الأماكن العامة المرتبط ببناء المساجد أو الكنائس، فضلاً عن الاحتفالات بالأعياد الدينية. كما يرى المسيحيون عمومًا أن النمو السريع للمساجد وتمثيل المسلمين في الحياة العامة علامة على تفكك الأمة الإثيوبية. مع ذلك، يغلب على سياسات حكومة أبي أحمد الحالية الاتجاهات القمعية عمومًا تجاه الأديان والطوائف، وبالأخص

الأرثوذكس والمسلمين، وقد برز هذا الاتجاه من خلال الاحتجاجات التي قام بها كل من المسيحيين الأرثوذكس والمسلمين، كما تمت الإشارة مسبقاً. ويمكن تلخيص المجال التنافسي بين الأديان / الطوائف المختلفة في الفترات الحاسمة في إثيوبيا في الجدول (2) التالي:

الجدول (2): المجال الديني وسياسة الحكومات الإثيوبية في الفترات الحاسمة المختلفة

فترة حكم	المجال الديني	الدين / الطائفة	سياسة الحكومة
الإمبراطورية	احتكار دين واحد	الأرثوذكس	يغلبها التفضيلية
		البروتستانت - الخمسينية	قمعية
		المسلمين	قمعية
الدرج	تنافسي	الأرثوذكس	قمعية حتى الثمانينيات
		البروتستانت - الخمسينية	قمعية
		المسلمين	قمعية - تفضيلية
الجبهة الديمقراطية الثورية	تنافسي	الأرثوذكس	تفضيلية - قمعية
		البروتستانت - الخمسينية	تفضيلية
		المسلمين	قمعية لكل من خارج EIASC
آبي أحمد	تنافسي	الأرثوذكس	يغلبها القمعية
		البروتستانت - الخمسينية	يغلبها التفضيلية
		المسلمين	يغلبها القمعية

ثالثاً | واقع المجال التنافسي داخل كل دين / طائفة في إثيوبيا

اتضح في العرض السابق التنافس بين الأديان / الطوائف على الفضاء العام الخارجي، بل اتضح أن هناك مؤسسات دينية يعتقد البعض أنها تابعة للنظام الحاكم وليست مستقلة، نتج عن ذلك بروز انقسامات داخلية داخل تلك الأديان / الطوائف، مما جعل المشهد الديني أكثر انقساماً. وفي هذا القسم، يتم تناول كل دين / طائفة على حدة، ومعرفة كيف أن الانقسامات الدينية الداخلية الحالية التي تشهدها إثيوبيا ليست نتاجاً للوضع الراهن وإنما هوننتاج لتاريخ طويل من الانشقاقات والانقسامات العرقية والسياسية. لذلك، ليس من الصعب أن تشهد إثيوبيا الآن تفككاً داخل تلك الأديان والطوائف المختلفة.

1. الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية

شهدت الكنيسة الأرثوذكسية انقسامات في بداية تولي الجبهة السلطة، عندما تمت الإطاحة بالبطريرك ميركوريوس، وانتخاب البطريرك بولس في فبراير 1992 وتنصيبه في يوليو من نفس العام؛ فتصيب بطريرك جديد أثناء بقاء شاغل المنصب على قيد الحياة يتعارض مع الشريعة والممارسات القديمة للكنائس الأرثوذكسية، ولكن زعم المؤيدون للإطاحة بالبطريرك بأنه كان متعاوناً مع نظام الدرج، وأن غالبية المجمع المقدس في أديس أبابا أرادوا تغيير القيادة على أي حال. وقد كان بولس حليفاً سياسياً للبطريرك السابق ثيوفيلوس الذي تم عزله وقتله من قبل الدرج عام 1976، كما اعتقل بولس أيضاً واحتجز في السجن حتى عام 1983، وتمكن من مغادرة إثيوبيا وأكمل الدكتوراه في الولايات المتحدة⁽⁶³⁾.

عندما غادر البطريرك ميركوريوس إثيوبيا متوجهاً إلى كينيا عام 1992، ادعى أنه لم يتنازل عن سلطة الكنيسة طوعية، بل اجتذب ميركوريوس رجال الدين الإثيوبيين الذين عارضوا انتخاب بولس، وفي عام 1997 انتقل إلى الولايات المتحدة. كما يؤكد معارضو بولس على أصله العرقي، تيجري، لتصويره على أنه تابع لنظام الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية⁽⁶⁴⁾. ترتب على ذلك انقسام الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية ما بين مجمعين مقدسين -المجمع المقدس لكنيسة التوحيد الأرثوذكسية الإثيوبية في إثيوبيا (HSEOTC)، والمجمع المقدس لكنيسة التوحيد الأرثوذكسية الإثيوبية في المنفى (HSEOTCE)-، مما أدى إلى مهاجرة العديد من رؤساء الأساقفة وغيرهم من كبار رجال الدين. كان يقدم هؤلاء أوراقهم القانونية من مكتب خدمات المواطن والهجرة الأمريكية باستخدام الأدلة الداعمة لطلبات اللجوء الخاصة بهم من رؤساء أساقفة المجمع المقدس في المنفى، وكان المبرر الرئيسي هو الخوف من الاضطهاد من قبل النظام في إثيوبيا لمعارضته التنصيب غير القانوني للبطريرك بولس⁽⁶⁵⁾.

بالإضافة إلى الانقسام بين من بايعوا البطريرك بولس ومن بايعوا البطريرك ميركوريوس، هناك من لا ينتمون إلى أي من المجمعين المقدسين بدعوى الحياد⁽⁶⁶⁾.

وعلى الرغم من الجدل الذي يدور حول الإطاحة بالبطيريك ميركوريسوس، فإن هناك اتفاقاً بالإجماع على أن ذلك تم على أساس العرق والسياسة. كما اندلعت مسألة العرق داخل الكنيسة حول استخدام لغة الأورومو في خدمات الكنيسة في أديس أبابا، مما أدى إلى مقاومة عدد كبير من كنائس أديس أبابا إدخال لغة الأورومو، وانسحابها من الكنيسة الإنجيلية الإثيوبية (EECMY)، وبعد عدة محاولات تفاوضية، تمت المصالحة بين الطرفين رسمياً في فبراير 2010. في هذه الأنواع من الانقسامات داخل الكنيسة، تعمل الحكومة كسلطة تنظيمية من خلال سياساتها تجاه متطلبات التسجيل، والموافقة على معايير معينة تتعلق بتفرد الاسم أو الهياكل التنظيمية أو الإشراف المالي، وتفرض قيوداً على تجزئة الكنيسة⁽⁶⁷⁾.

مما سبق، يتضح أن الكنيسة الأرثوذكسية في إثيوبيا خسرت الكثير من رجالها لصالح نظيرتها في المنفى، مما يؤثر على المعارض من الخدمات الدينية التي تقدمها، ومن ثم على الطلب على منتجاتها؛ حيث يتم البحث عن مورد ديني جديد سواء من نفس الدين أو الطائفة أو من غيره مما يعوض تلك الخدمات، ولكن أعطت الحكومة كنيسة التوحيد الأرثوذكسية في إثيوبيا مجاًلاً للسيطرة واحتكار المجال الديني الأرثوذكسي الإثيوبي بالاعتراف بالمجمع المقدس المحلي فقط. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إعادة توحيد الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية الرئيسية والأخرى المنشقة معاً بعد 27 عاماً من الانفصال، وهي كانت من أولى إجراءات المصالحة التي قام بها رئيس الوزراء أبي أحمد عند انتخابه⁽⁶⁸⁾. فقد تم تعيين ميركوريسوس برتبة البطيريك، في حين أن البطيريك الإثيوبي المقيم، البطيريك ماتيياس -توفي البطيريك بولس عام 2012- سيقود الكنيسة من خلال القيام بواجبات إدارية⁽⁶⁹⁾. مع ذلك، هذا التوحيد لم ينتج عنه إلتحاق الانقسام آخر بعد الصراع في التيجراي، والذي أخذ بعداً عرقياً كما تمت الإشارة مسبقاً.

2. المجتمع الإسلامي

يُعد الانقسام بين المسلمين في إثيوبيا نابعاً من شكلين أساسيين من أشكال الإسلام في أفريقيا؛ ففي خلال الحقبة الاستعمارية، تميز الإسلام في أفريقيا في

كثير من الأحيان بأنه شكل صوفي ومتسامح وغير تقليدي للإسلام، ومد موج فيه الثقافة الأفريقية، وأطلق عليه الفرنسيون "الإسلام الأفريقي أو الأسود" (Islam noire). على النقيض من "الإسلام الأفريقي"، يوجد شكل آخر للإسلام وهو "الإسلام العربي"، الذي يُنظر إليه على أنه أكثر تقليدية ومستورد من الخارج في إشارة للاتجاهات السائدة في العالم العربي ⁽⁷⁰⁾.

وكان يغلب الإسلام الأفريقي في إثيوبيا حتى ساهم الانفتاح الديني منذ التسعينيات في ظهور وتوسع الحركات السلفية الوهابية، مما أنتج مجتمعًا مسلمًا أكثر انقسامًا، وزاد من التوترات داخل الأديان ⁽⁷¹⁾. فقد كانت هجمات السلفيين على الممارسات الصوفية، والحج إلى الأضرحة، وعلى الممارسات الأخرى التي يُنظر إليها على أنها "منافرة للعقيدة الحقيقية"، أثارت التوترات والانقسامات بين المسلمين في إثيوبيا. علاوة على ذلك، شهدت السلفية، في الوقت نفسه، انقسامًا داخليًا مع ظهور ما يمكن تسميته بحركة أهل السنة، والتي جذبت أتباعها إلى حد كبير من جيل الشباب، وفضلت تفسيرًا أكثر صرامة للمعتقدات السلفية، وقد جاءت ممثلة في جماعة التكفير والهجرة ⁽⁷²⁾. كما ظهرت جماعة "التيار المدخلي"، التي يشار إليها غالبًا محليًا باسم "السلفيين المتشددين"، وهي تدعو المسلمين إلى الابتعاد عن السياسة والتركيز على الدعوة والتعليم الديني، وهي تتجنب المشاركة السياسية، وتم انتقادها لتركيزها الصريح على تفاصيل ممارسة الطقوس، وبالتالي خيانة النضال من أجل تحسين أوضاع المسلمين الإثيوبيين ⁽⁷³⁾.

وقد تم استخدام المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بإثيوبيا كأداة لكبح الحركات غير المرغوب فيها من قبل النظام الحاكم، لا سيما الحركة السلفية، أو الوهابيين، فإن الموقف المهيمن للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية قد أضر بإمكانات تشكيل منظمات بديلة، مما ساهم في وضع يكون فيه الإسلام في إثيوبيا غير رسمي إلى حد كبير وغير مؤسسي ⁽⁷⁴⁾. وقد شجع ذلك ظهور حركات تُعرف نفسها على أنها أكثر اعتدالًا، وهي "الحركة الفكرية"، وهي تُعد تابعة أيديولوجيًا لجماعة الإخوان المسلمين، فقد قدموا أنفسهم على أنهم البديل الإسلامي المعتدل في

السياق الإثيوبي. كما ظهرت أيضًا "جماعة التبليغ"، ولكنهم يركزون أكثر على الأبعاد الدينية والروحية ويفتقرون إلى أي مشاركة اجتماعية وسياسية على عكس الحركة الفكرية. جاءت جهود الاعتدال التي بذلتها الحركة الفكرية مع ظهور حركة التكفير والهجرة التي نمت بقوة في مدينة جوندرا الشمالية وفي ضواحي أديس أبابا. كما كان للحركة الفكرية دور فعال أيضًا في التوسط في التوترات بين الفصائل السلفية والصوفية في إثيوبيا⁽⁷⁵⁾.

وكما كان يُنظر للإسلام السلفي على أنه مستورد من الخارج، فقد ظهرت حركات صوفية خارجية لعبت دورًا مهمًا في الحياة السياسية في إثيوبيا، وهي تُعرف بـ "الأحباش"، وهي جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية (AICP) التي شاركت في السياسة اللبنانية خلال الثمانينيات، ثم ظهرت كمنظمة إسلامية صوفية عابرة للحدود مهمتها تعزيز التعددية الاجتماعية والدينية، ومحاربة التطرف، واعتبار جماعة السلفية والإخوان المسلمين أخطر قوتين، فترى الأحباش نفسها على أنها القوة الرئيسية للاعتدال. كما تم تجسيد الارتباط الإثيوبي الواضح في الشيخ عبد الله بن محمد بن يوسف الهرري (1910-2008) الذي وصل لبنان في الخمسينيات، وهو عالم ديني من مدينة هررا الإثيوبية، والذي أُجبر على الفرار من البلاد بسبب التوترات السياسية في هرر، وانتهى به الأمر كزعيم روحي للأحباش لفترة طويلة⁽⁷⁶⁾.

في عام 2011، اتبعت الحكومة الإثيوبية استراتيجية نشر أفكار الأحباش داخل المجتمع المسلم في إثيوبيا، وقد أعلنت أن أي شخص لا يقبل دور المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية باعتباره الممثل الحقيقي والوحيد للمسلمين الإثيوبيين، سيعتبر مشابهاً للمتطرف والإرهابي⁽⁷⁷⁾. وقد مارست السيطرة العقائدية على الإسلام من خلال وضع برنامج ندوات تدريبية عُهد بها إلى مدرّبين تابعين لحركة الأحباش، تحت رعاية المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الإثيوبي، وبدعم من وزارة الشؤون الفيدرالية، وكان يُنظر لعملية نشر أيديولوجية الأحباش على أنها محاولة لفرض عقيدة رسمية للإسلام تحت سيطرة الدولة⁽⁷⁸⁾.

في المقابل، في عام 2012، ظهرت مدرسة /معهد الأولياء كرمز رئيسي لمقاومة المسلمين لسياسة النظام، وهي مدعومة من قبل رابطة العالم الإسلامي (MWL) التي تتخذ من السعودية مقراً لها منذ البداية. وفي عام 1993، تم نقل الملكية الرسمية للمدرسة إلى هيئة الإغاثة الإسلامية الدولية (IHO)، وهي فرع من (MWL). كما أدت الخلافات على تسجيل IHO كمنظمة دينية، إلى فشلها في تجديد ترخيصها. وبالتالي، كانت مدرسة الأولياء بدون أي مالك قانوني. وفي يونيو 2011، تم نقل ملكية الكلية إلى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الإثيوبي. مما نتج عنه فصل جميع مدرسي اللغة العربية في المدرسة، وتوقفت مناهج اللغة العربية بعد فترة وجيزة، وقد أدى ذلك إلى حرمان الطلاب من فرص التخرج. لذلك، بدأ الطلاب في التظاهر، وسرعان ما أصبحت مدرسة الأولياء ومسجد أنور الكبير في أديس أبابا ساحة لتظاهرات واسعة النطاق مناهضة للأحباش (79).

وقد رد رئيس الوزراء ميليس زيناوي بخطاب أمام البرلمان في 17 أبريل 2012، واتهم المتظاهرين بالترويج للعقيدة السلفية، مشيراً إلى أنهم عملاء لمؤامرة جهادية مرتبطة بتنظيم القاعدة. وفي مقابل العنف الذي واجهته الاحتجاجات، اتبعت الحركة الاحتجاجية مبدأ اللا عنف (80)، وهكذا حولت الحركة خطابها من الجدل الديني إلى المطالبة بالحقوق المدنية. كما لوحظت رسالة التضامن التي أرسلت في مايو 2012 إلى المتظاهرين المسلمين الإثيوبيين من قبل الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية في المنفى، كتعبير عن المجتمع المدني الذي يطالب بسحب سيطرة الدولة على الأنشطة الدينية (81).

مما سبق، يتضح أن التنافس بين الإسلام المعتدل والآخر السلفي برز بشكل كبير في الفضاء العام، وكان هناك سياسة تفضيلية تجاه الإسلام المعتدل من قبل الحكومة، بل ساهمت الأخيرة في احتكار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية للسيطرة على المجال الديني الإسلامي، ولكن في النهاية استطاع أبي أحمد المصالحة بين الفصيلين المسلمين الرئيسيين، وهم قادة الاحتجاج المسلمين 2011-2013 وقيادة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الإثيوبي (82). مع ذلك،

نتج عن هذا التوحيد انقسام آخر، والذي يتخذ بعداً عرقيًا داخل المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية منذ الصراع في التيجراي، مثلما حدث مع الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية.

3. الكنائس الخمسينية

على الرغم من أن الانقسامات بين التابعين للكنائس الخمسينية أقل حدة من الانقسامات الموجودة داخل الكنيسة الأرثوذكسية وبين المسلمين، فقد ظهرت اختلافات حول مدى التدخل في السياسة، كما ظهرت أيضًا في المجتمع الإسلامي؛ حيث يميل العديد من التابعين للخمسينية إلى الابتعاد عن السياسة، فقد منعت كنائس الخمسينية البارزة أعضاء الأحزاب السياسية من الحصول على مناصب قيادية داخل الكنيسة، وغالبًا ما كان يُنظر إلى عضوية الحزب ومعتقدات الخمسينية على أنها متعارضة. ولكن لم تكن تلك الرؤية مشتركة بين جميع التابعين للخمسينية، فقد ظهر جيل شاب من أتباع الخمسينيين لهم تطلعات سياسية، وفي هذا السياق صعد أول رئيس وزراء خمسيني إلى السلطة وهو هايلي مريام ديسالين⁽⁸³⁾.

ومن هنا ظهرت انقسامات داخل المنتمين للخمسينية؛ حيث ينتمي هايلي مريام إلى الكنيسة الإثيوبية الرسولية (الوحدانية)، وهي طائفة كبيرة نبذتها جميع الكنائس الأخرى بسبب رفضها لعقيدة الثالوث. فعلى الرغم من أن البعض أعرب عن ارتياحه لأن الدولة يقودها الآن رجل تابع للخمسينية، فإن أتباع الكنيسة الخمسينية الثالوثية كانوا واضحين أنه لا يمثلهم بسبب الاختلاف العقائدي. ولكن كان هايلي مريام من المؤيدين لفكرة الفصل بين الكنيسة والدولة، واعتبار أن الإيمان مسألة خاصة، كما استطاع التوفيق بين معتقداته الشخصية والموقف العلماني لحزب الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبي. بمعنى آخر، فقد امتنع عن ترجمة معتقداته إلى رؤية سياسية أو برنامج قد يكون على خلاف مع العلمانية الرسمية للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي⁽⁸⁴⁾.

بعد ثلاث سنوات من الاحتجاجات والاضطرابات بقيادة الأورومو، أعلن هايلي مريام ديسالين استقالته من منصب رئيس الوزراء ورئيس الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية في 15 فبراير 2018. وقد تلت فترة حكم أبي أحمد التي اختلفت عن السياسة السابقة للجبهة؛ حيث تم إطلاق سراح عشرات السجناء السياسيين، واستعادة حرية الصحافة، وإلغاء قوانين مكافحة الإرهاب. كما لم يمتنع أبي أحمد عن الظهور العلني بشكل كبير مع أتباع الخمسينية، واستخدامه اللغة الدينية، مما يرسم خروجاً عن موقف سياسة حزب الجبهة بشأن الدين. وكان هذا المزيج من الخطاب الديني والإصلاح الديمقراطي قد جمع أتباع الخمسينية بحماس حول أبي، واعتبروه يمثلهم منذ البداية، بل رأى بعض أتباع الخمسينية أن رؤيتهم للتجديد السياسي تتحقق⁽⁸⁵⁾.

مع ذلك، في حين أن دور أبي أحمد الإصلاحي بين المجمعين المقدسين للكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية، وبين الأطراف المسلمة، بالإضافة إلى الاعتراف بالديانات التقليدية، أظهره بصفة صانع السلام الديني ووسع قاعدته الشعبية وعزز شرعيته؛ فقد كان هناك بعض التكلفة بين جمهوره البروتستانت؛ حيث شعر بعض الخمسينيين بالإهمال لأنه أعطى الأولوية لبناء السلام داخل الكنيسة الأرثوذكسية والمجتمع الإسلامي، ولم يعطِ اهتماماً مماثلاً للمجتمع الخمسيني⁽⁸⁶⁾. ولكن برزت بعض من المعارضة الخمسينية بشكل آخر لحكم أبي أحمد بشكل كبير بعد الانتهاكات التي تحدث لكل من الكنائس والمساجد ومحاولات أبي أحمد لتسييس مجلس كنائس المؤمنين بالإنجيل الإثيوبي، وقد اتخذت أيضاً بعداً عرقياً بعد الصراع في التيجراي. من ثم، يتضح أن الخلافات الموجودة بين تابعي الكنائس الخمسينية تدور حول مدى تدخل الكنائس الخمسينية في السياسة، فيوجد من يؤيد الابتعاد عن السياسة، ويوجد من يريد أن يكون لها دور هام في السياسة حتى توازن ثقل الأرثوذكس والمسلمين، وخاصة أن تعداد المنتمين للخمسينية يتزايد.

خاتمة

أصبح من الواضح الآن من قبل الإثيوبيين والباحثين المهتمين بالشأن الإثيوبي أن خطاب أبي أحمد الديني عن الحب والسلام والمصالحة يتناقض مع الواقع السياسي، كما يزداد تأثير الانقسامات العرقية على الانقسامات الدينية سواء كانت بين الأديان والطوائف المختلفة، أو داخل كل دين وطائفة. فقد حاولت الكنيسة الأرثوذكسية استعادة مكانتها التي حظيت بها في عهد هيلا سيلاسي، ولكن وجدت صعوبة في ظل وجود تنافس كبير بين الكنائس الخمسينية والمسلمين. كما حاولت ونجحت الكنيسة الخمسينية في الاستفادة من التعددية والمنافسة في المجال الديني، من خلال زيادة عدد المستهلكين (المنتمين)، كما حاول المسلمون الاستفادة من تلك المساحة، وبالأخص المسلمون السلفيون ذوو المنتج الديني المستورد. ولكن اتضح أن سياسة الحكومة اختلفت تجاه كل دين، بل تجاه كل طائفة دينية، بل ساهمت في إنشاء احتكار ديني لمؤسسات دينية معينة داخل كل دين وطائفة. بالتالي، سهل هذا التاريخ من الانقسامات ارتفاع العنف الإثني الممزوج بالدين؛ حيث تم استهداف المباني الدينية - الكنائس والمساجد - في الصراع الإثني، ففي الغالب كل إقليم يغلب عليه عرقية معينة وطائفة دينية معينة، ومن ثم، فالهجوم على إقليم معين يمثل عرقاً معيناً يعني أيضاً الهجوم على طائفة دينية معينة.

1. Jörg Hausteijn & Terje Østebø (2011), EPRDF's revolutionary democracy and religious plurality: Islam and Christianity in post-Derg Ethiopia, *Journal of Eastern African Studies*, Vol. 5, No. 4, p. 755
2. Jon Abbink (2011), RELIGION IN PUBLIC SPACES: EMERGING MUSLIM-CHRISTIAN POLEMICS IN ETHIOPIA, *African Affairs*, Vol. 110, No. 439, p. 270.
3. Mark Chaves & David E. Cann (1992), Regulation, Pluralism, and Religious Market Structure: Explaining Religious Vitality, Rationality and Society, Vol. 4, No. 3, p. 272.
4. Larry Witham (2010), *Marketplace of the Gods: How Economic explains Religion*, Oxford: Oxford University Press, p. 14.
5. IBID, pp. 115, 118, & 119.
6. Anthony Gill (1998), *Rendering unto Caesar: The Catholic Church and the State in Latin America*, University of Chicago Press, pp. 50–52.
7. Elina Schleutker, (2021), Co-optation and Repression of Religion in Authoritarian Regimes, *Politics and Religion*, Vol. 14, No. 2, pp. 217–220.
8. Ani Sarkissian, (2015), *The Varieties of Religious Repression: Why Governments Restrict Religion*. Oxford, NY: Oxford University Press, p. 90.
9. IBID, p. 52.
10. IBID, p. 161.
11. Jon Abbink, Op.Cit, pp. 256–257.
12. Ethiopian Public Health Institute and ICF, (2019), "Mini Demographic and Health Survey 2019: Key Indicators," Rockville, MD: EPHI and ICF, p. 8.
13. Jörg Hausteijn & Dereje Feyissa, (2022), THE STRAINS OF 'PENTE' POLITICS: Evangelicals and the Post-Orthodox State in Ethiopia, in: Jean-Nicolas Bach et. Al, *ROUTLEDGE HANDBOOK OF THE HORN OF AFRICA*, p. 481.
14. IBID, p. 481.
مصدر الخرائط : <https://www.geocurrents.info/cultural-geography/religion/religious-change-and-tension-in-ethiopia> .15
16. Jörg Hausteijn & Dereje Feyissa, Op. Cit, p. 481.
17. Fredrick Nzwill (2019), Ethiopian Orthodox Church celebrates Meskel festival amid rising attacks, *The Catholic World Report*, October 21, Available at: <https://www.catholicworldreport.com/2019/10/21/ethiopian-orthodox-church-celebrates-meskel-festival-amid-rising-church-attacks/>
18. Geoffrey York & Zecharias Zelalem (2021), In Tigray's war, ancient Christian and Muslim houses of worship are increasingly under attack, *The Globe and Mail*, May 10, Available at: <https://www.theglobeandmail.com/world/article-in-tigrays-war-ancient-christian-and-muslim-houses-of-worship-risk/>
19. All Africa (2021), Ethiopian Orthodox Church Leader Accuses Government of Wanting to Destroy Tigray, May 9, Available at: <https://allafrica.com/stories/202105100033.html>
20. الأقباط متحدون (2022)، انفصال الكنيسة بتيجراي عن الكنيسة الأرثوذكسية بإثيوبيا، 8 فبراير، متاح على : <https://www.copts-united.com/Article.php?i=4728&A=700597>
21. Africa Intelligence (2022), Tigrayan Muslims secede taking cue from Orthodox church, February 23, Available at: https://www.africaintelligence.com/eastern-and-southern-africa_politics/2022/02/23/tigrayan-muslims-secede-taking-cue-from-orthodox-church,109735971-bre
22. MOSOPE OLUMIDE (2022), Tigray Muslims Cut Ties with Ethiopia Islamic Body, February 16, News Central TV, <https://newscentral.africa/2022/02/16/tigray-muslims-cut-ties-with-ethiopia-islamic-body/>
23. Jörg Hausteijn & Dereje Feyissa, Op. Cit, p. 490.
24. Naol Befkadu (2021), Dear Abiy, Please Resign—A Plea from a fellow Ethiopian Evangelical, *Ethiopia Insight*, October 4, Available at: <https://www.ethiopia-insight.com/2021/10/04/dear-abiy-please-resign-a-plea-from-a-fellow-ethiopian-evangelical/>
25. Getachew Tamiru (2021), Abiy deserves our respect, not calls for resignation, *Ethiopia Insight*, 28 October, Available at: <https://www.ethiopia-insight.com/2021/10/28/abiy-deserves-our-respect-not-calls-for-resignation/> ; Borkena (2020), Tamrat Layne says Abiy Ahmed's party similar to TPLF, December 27, Available at: <https://borkena.com/2020/12/27/tamrat-layne-says-abiy-ahmeds-party-similar-to-tplf/>

26. Morris Kiruga (2019), In Ethiopia, religious extremism fans the flames of ethnic division, The Africa report, September 18, Available at: <https://www.theafricareport.com/17355/in-ethiopia-religious-extremism-fans-the-flames-of-ethnic-division/>
27. Bileh Jelan (2019), News: Attacks on multiple mosques, Muslim-owned business center in Amhara region draws criticism, Addis Standard, December 21, Available at: <https://addisstandard.com/news-attacks-on-multiple-mosques-muslim-owned-business-center-in-amhara-region-draws-criticism/>
28. Geoffrey York & Zecharias Zelalem, Op.Cit.
29. Christopher Rhodes (2020), (Un)locking the Church Doors: Regime Legitimacy and Political (De)mobilisation of Churches in Ethiopia, Religion, State & Society, Vol. 48, No. 5, p. 328.
30. IBID, p. 329.
31. Jörg Haustein (2014), Pentecostal and Charismatic Christianity in Ethiopia: A Historical Introduction to a Largely Unexplored Movement, In: Hatem Elliesie (ed.): Multidisciplinary Views on the Horn of Africa. Studien Zum Horn von Afrika, 1, p. 111.
32. Christopher Rhodes, Op.Cit, p.330.
33. Jon Abbin, Op.Cit, p. 259.
34. Christopher Rhodes, Op.Cit, p.332.
35. Jörg Haustein & Terje Østebø, Op.Cit, p.758.
36. Jörg Haustein & Dereje Feyissa, Op.Cit, p. 484.
37. Jörg Haustein, Op.Cit, p. 117.
38. Jon Abbink, Op.Cit, p. 260.
39. Christopher Rhodes, Op.Cit, p.332.
40. IBID, p. 333 & 334.
41. IBID, p. 334.
42. Terje Østebø et.al (2021) Religion, Ethnicity, and charges of Extremism: The Dynamics of Inter-Communal Violence in Ethiopia, European Institute of Peace, p. 12.
43. Christopher Rhodes, Op.Cit, pp.335-336.
44. Jörg Haustein & Terje Østebø, Op.Cit, p.764 & 757.
45. IBID, p. 757 & 759
46. Jörg Haustein, Op.Cit, p. 121 & 124.
47. IBID, p. 120.
48. Terje Østebø et.al, Op.Cit, p.1.
49. Jörg Haustein & Terje Østebø, Op.Cit, p. 761.
50. Terje Østebø (2013), Islam and State Relations in Ethiopia: From Containment to the Production of a "Governmental Islam", Journal of the American Academy of Religion, Vol. 81, No. 4, p. 1037.
51. Jörg Haustein & Terje Østebø, Op.Cit, p. 761.
52. Stéphane Ancel (2022), ARCHITECTURAL INNOVATION OF THE ETHIOPIAN ORTHODOX CHURCH, In: Jean-Nicolas Bach et. Al, ROUTLEDGE HANDBOOK OF THE HORN OF AFRICA, p. 502.
53. Jörg Haustein & Terje Østebø, Op.Cit, p. 762.
54. Terje Østebø (2013), Op.Cit, p. 1041.
55. Jörg Haustein & Terje Østebø, Op.Cit, p. 762.
56. Christopher Rhodes, Op.Cit, p.336.
57. Terje Østebø et.al, Op.Cit, p. 12.
58. Jörg Haustein & Terje Østebø, Op.cit p. 763.
59. Terje Østebø (2013), Op.Cit, pp.1042 & 1043.
60. Éloi Ficquet (2022), THE CIVIL RIGHTS MOVEMENT OF ETHIOPIAN MUSLIMS IN 2012 Historical grounds and driving forces, in: Jean-Nicolas Bach et. Al, ROUTLEDGE HANDBOOK OF THE HORN OF AFRICA, p. 472

61. Endris Mekonnen (2020), Proclamation finally decrees equality for Ethiopian Muslims, 16 September, Ethiopia Insight, Available at: <https://www.ethiopia-insight.com/2020/09/16/proclamation-finally-decrees-equality-for-ethiopian-muslims/>
62. Borkena (2022), Systemic pressure on Ethiopian Orthodox Church mounting, February 3, Available at: <https://borkena.com/2022/02/03/ethiopian-orthodox-church-under-attack-from-government-authorities/>
63. Walle Engedayehu (2013), The Ethiopian Orthodox Tewahedo Church in the Diaspora: Expansion in the Midst of Division, *African Social Science Review*, Vol. 6, No. 1, P. 7.
64. Jörg Haustein & Terje Østebø, Op.Cit, pp. 760 & 761.
65. Walle Engedayehu, Op.Cit, pp. 6 & 10.
66. IBID, p. 8.
67. Jörg Haustein & Terje Østebø, Op.Cit, p. 759.
68. Geoffrey York & Zecharias Zelalem, Op.Cit.
69. France 24 (2018), Ethiopia's torn Orthodox church reunites after 27 years, July 27, <https://www.france24.com/en/20180727-ethiopia-torn-orthodox-church-reunites-after-27-years>
70. Terje Østebø (2013), Op.Cit, p. 1033.
71. IBID, p. 1038.
72. Jörg Haustein & Terje Østebø, Op.Cit, p. 766.
73. Terje Østebø (2017), Ethiopian Muslims and the discourse about moderation, *Journal of Modern African Studies*, Vol. 55, No. 2, p. 236.
74. Jörg Haustein & Terje Østebø, Op.Cit, p. 762.
75. Terje Østebø (2017), Op.Cit, 235.
76. Terje Østebø (2013), Op.Cit, p. 1045.
77. Terje Østebø (2013), Op.Cit, p. 1049.
78. Éloi Ficquet, Op.Cit, p. 475.
79. Terje Østebø (2013), p. 1050.
80. Éloi Ficquet, Op.Cit, p. 477.
81. IBID, p. 478.
82. Jörg Haustein & Dereje Feyissa, Op.Cit, p. 488.
83. IBID, pp. 483 & 484.
84. IBID, p. 485.
85. IBID, pp. 486 & 487.
86. IBID, p. 489.

الفصل الثالث

التطورات السياسية الداخلية وانعكاساتها على السياسة الخارجية للصومال

* أسماء عادل

باحثة بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

السياسة الخارجية للدولة هي مرآة للأوضاع الداخلية، تؤثر عليها وتتأثر بها، وكلما كانت السياسات الداخلية أكثر قوة وتماسكاً، ساهم ذلك في زيادة فاعلية السياسة الخارجية والداخلية نتاجاً للنظام السياسي. ومن هذا المنطلق، نحاول تطبيق ذلك على وفي هذا الإطار، تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل تأثير التحويلات الداخلية التي شهدتها جمهورية الصومال الاتحادية خلال الفترة الزمنية (2017-2022) على توجهات السياسة الخارجية للصومال. وهذه الدراسة تهتم بالفترة التي ترأس فيها السيد محمد عبد الله فرماجور رئاسة الصومال خلال هذه الفترة الزمنية من فبراير 2017 حتى مايو 2022، حيث خسر الانتخابات الرئاسية، والتي فاز بها حسن شيخ محمود برئاسة الصومال للمرة الثانية (2022-2026)؛ فقد سبق أن تولى حسن شيخ محمود الرئاسة من العام 2012 وحتى العام 2017.

وقد شهدت جمهورية الصومال الفيدرالية عدداً من التطورات الهامة خلال الفترة الزمنية المذكورة؛ إذ اتسمت الأوضاع الداخلية بالتوتر وعدم الاستقرار السياسي إبان عهد الرئيس الصومالي السابق محمد عبد الله فرماجو، على إثر محاولات لعرقلة إتمام الانتخابات التشريعية والرئاسية، وهو ما أدى إلى تصاعد في الاحتجاجات السياسية، بسبب انتهاء المدة الدستورية للمؤسسات التشريعية في ديسمبر 2020، وانتهاء فترة الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو في فبراير 2021، دون إجراء انتخابات تسمح بالانتقال السلمي للسلطة في الصومال، وهو ما شكل مصدراً رئيسياً لتهديد استقرار النظام السياسي

ووحدة الدولة وتماسكها؛ حيث استغلت التنظيمات الإرهابية، لا سيما حركة الشباب الإرهابية، المشهد السياسي المضطرب لتنفيذ هجمات تستهدف زعزعة الاستقرار في الداخل الصومالي؛ حيث ازدادت وتيرة حدة الهجمات التي تشنها حركة الشباب الإرهابية؛ إذ طالت العاصمة مقديشو خلال الأزمة السياسية التي شهدتها الصومال (2020-2022). واستهدفت هذه الهجمات القيام بعمليات اغتيال ضد المسؤولين السياسيين والأمنيين في مقديشو. ولا شك أن تزايد عمليات التفجير التي طالت العاصمة يُمثل مؤشراً خطيراً على هشاشة الأوضاع الأمنية، ومحدودية قدرة الأجهزة الأمنية الصومالية على إحباط هجمات حركة الشباب. ونجد كذلك أن حركة الشباب الإرهابية لم تقتصر هجماتها على استهداف الأجهزة الأمنية الصومالية، بل عملت على مهاجمة بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وكانت العملية الأبرز التي قامت بها الحركة مطلع شهر مايو 2022، وهو ما أسفر عن مقتل 30 جندياً بوروبدياً.

لكن نجد أن الصومال قد تمكنت من الخروج من النفق المظلم بإتمام الانتخابات التشريعية والرئاسية في مايو 2022، وهو ما يعكس إرساء مبدأ التداول السلمي للسلطة والوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات، والابتعاد عن شبح انهيار الدولة الصومالية وتفكك المجتمع الصومالي.

ومن هذا المنطلق، تركز الدراسة على تحليل مشكلة بحثية جوهرية، أساسها التساؤل عما إذا كانت التغيرات في القيادة السياسية لها أثر على تغير السياسة الخارجية للدولة، أم ليس لها تأثير نظراً لوجود مجموعة من المصالح والأهداف للدولة تسعى لتحقيقها بغض النظر عن تأثير القائد السياسي. وبالتطبيق على الحالة محل الاهتمام، نحاول الدراسة معرفة ما إذا كانت التحولات التي تطرأ في الداخل الصومالي، لا سيما التغير في القيادة السياسية، تؤدي إلى إحداث تغير في توجهات السياسة الخارجية الصومالية تجاه دول الجوار الإقليمي.

وفي هذا الإطار، تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل توجهات السياسة الخارجية لجمهورية الصومال الاتحادية تجاه دول الجوار الإقليمي، خلال الفترة التي تولى فيها الرئيس السابق محمد عبد الله فرماجور رئاسة الصومال

(فبراير 2017 - مايو 2022)، وكذلك تحاول الدراسة معرفة ما إذا حدث تغيير في السياسة الخارجية بتولي حسن شيخ محمود رئاسة الصومال منذ مايو 2022. وللوقوف على أهم التحولات التي طرأت على الصومال خلال الفترة الزمنية (2017-2022)، تستعرض الدراسة في المحور الأول أبرز التوترات الداخلية التي حدثت في الصومال، ويتناول المحور الثاني تفكيك أزمات الصومال، وفي المحور الثالث سيتم تفسير التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية الصومالية، وتختتم الورقة باستعراض التنافس بين القوى الدولية لتعزيز الحضور في الصومال باعتبارها إحدى الدول الحيوية داخل إقليم القرن الأفريقي؛ إذ يكتسب الإقليم أهمية استراتيجية نتيجة اعتبارات عدة على رأسها الموقع الجغرافي؛ إذ يرتبط بعدد من الممرات المائية الحيوية التي تُعد حلقة الوصل بالنسبة للتجارة الدولية بين قارات العالم، مثل البحر الأحمر الذي تتزايد أهميته؛ كونه يمر عبره 13%-15% من حجم التجارة العالمية، فهو ممر تجاري مهم للعديد من السلع الاستراتيجية مثل النفط والغاز.

أولاً | الأزمة السياسية الممتدة تحت رئاسة محمد عبد الله (فرماجو)

شهدت الصومال في فبراير 2017 فوز محمد عبد الله فرماجو في الانتخابات الرئاسية، وكانت هناك آمال لبداية عهد جديد يسوده الديمقراطية ومحاربة الفساد ومواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية، لكنه حاول الانفراد والهيمنة على المشهد السياسي في الصومال، والإبقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة، من خلال عرقلة إتمام الانتخابات التشريعية والرئاسية، وهو ما أفضى إلى أن الصومال شهدت في عهده حالة من حالات عدم الاستقرار السياسي، واندلاع الاضطرابات الداخلية، لتأجيل الاستحقاقات الانتخابية؛ حيث لم يتم الالتزام بالجدول الزمني المقررة لانعقاد الانتخابات، فقد كان من المقرر أن يتم انتخاب أعضاء البرلمان بغرفتيه، وعددهم 329 عضواً، في موعد أقصاه 27 من شهر ديسمبر 2020، وأن يتم انتخاب رئيس البلاد في 8 فبراير 2021. وفي هذا المحور، سيتم توضيح أبعاد الأزمة السياسية التي شهدتها الصومال:

1. الخلافات السياسية بين رأسي السلطة التنفيذية^(١)

فقد حاول الرئيس الصومالي السابق محمد عبد الله فرماجو عرقلة مهام رئيس الوزراء الصومالي السابق محمد حسين روبلي، المتمثلة في تهيئة المناخ لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وذلك من خلال عرقلة مسار العملية الانتخابية؛ فقد نشبت خلافات سياسية بين رأسي السلطة التنفيذية حول الاتفاق بشأن آلية تنظيم الانتخابات وخاصة الأجهزة الفنية التي تتولى ملف إدارة تنظيمها (اللجنة الفيدرالية للانتخابات)، وهو ما أدى إلى عدم الانتهاء من إجراء انتخابات مجلس الشعب في الخامس والعشرين من ديسمبر 2021.

وفيما يتعلق بقرارات إقالة مسؤولين في جهاز المخابرات الصومالي، التي قد اتخذها رئيس الوزراء الصومالي روبلي، وقيام فرماجو بإعادتهم لمناصبهم؛ فإن هذه القرارات المتضاربة تكشف عن الخلافات بين الرجلين، المتعلقة بالانفراد بتبعية الجهاز الاستخباراتي؛ فقد تصاعد التوتر بين الرجلين بعدما قامت الوكالة الصومالية للأمن والاستخبارات بإجراء تحقيق حول اختفاء إحدى عناصرها، والتي تُدعى إكرام تهليل. وفي ضوء نتائج التحقيق التي اعتبرها روبلي غير مقنعة، أصدر قراراً في الخامس من سبتمبر 2021 بإقالة رئيس الاستخبارات الصومالي فهد ياسين المقرب من فرماجو. لكن نجد أن هذا القرار قد تم إلغاؤه بواسطة فرماجو، الذي انفرد بتعيين رئيس جديد لجهاز الاستخبارات، وتعيين فهد ياسين مستشاراً للأمن القومي.

وبمرور الوقت تصاعدت الأزمة بين رأسي السلطة التنفيذية في الصومال؛ فقد اتهم فرماجو رئيس الوزراء الصومالي السابق روبلي بقضايا فساد تتعلق بالاستحواذ على أراضٍ تابعة للجيش، وبناءً على ذلك اتخذ فرماجو قراراً في أواخر عام 2021، يقضي بإحالة رئيس الوزراء للتحقيق، وتعليق مهامه. ويمكن تفسير هذا القرار على اعتبار أنه يهدف إلى إبعاد روبلي من المشهد السياسي، وإفساح الطريق أمام فرماجو من أجل التدخل في العملية الانتخابية بما يصب في صالحه والفوز بولاية ثانية. ونجد أن هذه المحاولة

قد تم إفشالها في ضوء الرفض الدولي لهذا القرار ومساندة رئيس الوزراء لاستكمال مهامه.

2. تدهور العلاقات بين الحكومة المركزية الصومالية والولايات الفيدرالية⁽²⁾

يمكن الوقوف على علاقة الرئيس الصومالي السابق محمد عبد الله فرماجو، إبان فترة حكمه، بالولايات الصومالية الإقليمية الخمس؛ إذ عمل على إحكام سيطرته على الولايات الإقليمية، لضمان فوزه بولاية رئاسية ثانية، وفي سبيل ذلك عمل على أتباع مجموعة من السياسات تضمنت العمل على تغيير النظام الانتخابي، فقد حاول فرماجو تغيير نظام الانتخابات من النظام العشائري (4.5) إلى الاقتراع المباشر. وعلى الرغم من ديمقراطية الاقتراع المباشر، فإن رغبة فرماجو لتطبيقه كوسيلة وليس كهدف لتحقيق الديمقراطية؛ حيث سيتمكن من النجاح في حصد الأصوات في المناطق التي تخضع لسيطرته لسهولة توجيه الناخبين، بالإضافة إلى عدم تمكن العشائر المعارضة من التصويت.

كما تعددت محاولات رئيس الجمهورية لبسط الهيمنة على الولايات الفيدرالية، لضمان وصول حكام ومرشحين موالين له إلى مجلس النواب، وذلك بتشكيل اللجان الانتخابية، الإقليمية والفيدرالية، المشرفة على اختيار نواب البرلمان، الذي يختار رئيس البلاد من عناصر الأجهزة الأمنية والموظفين والموالين له. وقد تمكن فرماجو من ضمان تأييد نواب ولايات جنوب الغرب، وولاية غلمدغ، وولاية هيرشبيلي، لاختياره رئيسًا في الانتخابات، كما انفرد بتشكيل اللجنة الانتخابية الخاصة بأرض الصومال، والتي كان من المخطط إجراء انتخاباتها في العاصمة مقديشو. وفيما يتعلق بولايتي جوبالاند وبونتلاند، لم يتمكن فرماجو من بسط السيطرة عليهما كما فعل في الولايات الأخرى؛ حيث شهدت ولاية جوبالاند انتخابات البرلمان الإقليمي ورئاسة الولاية، في أغسطس 2019، وفاز رئيس الولاية، أحمد محمد إسلام مدوبي، بفترة رئاسية جديدة، ولم تعترف الحكومة الاتحادية بشرعية

الانتخابات وتناجها، ولكن قد تم التراجع في ضوء الضغوط الدولية، وأعلنت حكومة الرئيس فرماجو اعترافها بمدوبي كرئيس مؤقت لمدة عامين للولاية، في يونيو 2020. وقد استخدم فرماجو قوات الجيش في بسط هيمنته على إقليم غدو، التابع لولاية جوبالاند، وهو ما يُعتبر انتهاكاً للدستور والنظام الفيدرالي الصومالي، وهو ما أدى إلى اشتعال صراع بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية.

3. اتباع نهج التفاوض كاستراتيجية لإطالة الفترة الرئاسية لفرماجو⁽³⁾

حاول الرئيس الصومالي السابق فرماجو جمع الأطراف السياسية المعارضة له، من خلال الانخراط في مفاوضات لتحقيق الهدف المُعلن، وهو الاتفاق حول إجراءات انعقاد الانتخابات، ولكن نجد أن الهدف الحقيقي المستتر من انعقاد جولات المفاوضات هو إطالة فترة بقاء الرئيس الصومالي في السلطة. ويمكن قراءة ذلك من خلال استعراض جولات المفاوضات بين النخبة السياسية الفاعلة في المشهد الصومالي للخروج من المأزق السياسي الناجم عن الخلافات حول الانتخابات العامة، التي كان من المخطط إجراؤها في الصومال نهاية عام 2020 ومطلع عام 2021. وقد استهدفت جولات المُفاوضات تحديد النموذج الأمثل للانتخابات. ووفقاً للمعارضة الصومالية، إن الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو قد تمسك بالنموذج الانتخابي "الاقتراع المباشر" للبقاء لولاية رئاسية ثانية، بينما ترغب المعارضة في إجراء الانتخابات وفقاً لنظام المُحاصصة العشوائية.

فقد استضافت مدينة طوسمريب عاصمة ولاية غلمدغ عدداً من الجولات التشاورية بهدف تحديد آليات دستورية لإجراء الانتخابات غير المباشرة، فنجد أن الجولة الأولى نظّمها رؤساء الولايات الفيدرالية في 11 يوليو 2020، وقد شارك الرئيس الصومالي ورئيس حكومته في الجولة الثانية في 23 يوليو 2020، وتم الاتفاق على إجراء الانتخابات في موعدها، لتبديد مخاوف المعارضة ورؤساء الولايات من التمديد. وقد وصلت المفاوضات في الجولة

الثالثة التي انطلقت في 15 أغسطس 2020 إلى طريق مسدود لعدم مشاركة قادة ولايتي بونتلان وجوبالاند.

وعمل الرئيس الصومالي، محمد عبد الله فرماجو، على كسر الجمود الذي أصاب الجولة الثالثة من مفاوضات طوسمريب، وحاول احتواء الأزمة وحل القضايا الخلافية بينه وبين كافة رؤساء الولايات الفيدرالية، من خلال تنظيم مؤتمر في مقديشو، في 13 سبتمبر 2020، وقد تم التوصل في ختام المؤتمر إلى اتفاق بين كافة الأطراف السياسية، وقد عُرف بـ "اتفاق 17 سبتمبر 2020". وبموجب هذا الاتفاق، نجد أن المعارضة الصومالية نجحت في تغيير موقف الرئيس فرماجو بشأن إجراء الانتخابات بنظام الاقتراع المباشر، واستمرار العمل بالنظام العشائري (صيغة 4.5).

وعلى الرغم من حالة التفاؤل بشأن التوصل إلى "اتفاق 17 سبتمبر 2020"، قد اختلفت الأطراف السياسية الصومالية على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، ونشب خلاف حول قيام رئيس الوزراء الصومالي محمد حسين روبلي، في نوفمبر 2020، بشكل منفرد ودون التشاور مع الشركاء الآخرين، بتعيين أعضاء لجنة الانتخابات التي تعمل على الإشراف على سير العملية الانتخابية، وتشكيل لجنة أخرى من 21 عضوًا تعمل على حل الخلافات في الانتخابات البرلمانية والرئاسية. ونجد أن هناك رفضًا لقيام الحكومة الفيدرالية بتشكيل اللجنة الانتخابية التي تضم أشخاصًا مقربين من الرئيس فرماجو وعناصر من الأجهزة الأمنية، وهو ما يعني أن هذه اللجنة الانتخابية لا تتسم بالحيادية.

ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، دعا الرئيس محمد فرماجو إلى عقد مؤتمر في طوسمريب في الثالث من شهر فبراير 2021، لمناقشة القضايا الخلافية مع المعارضة، المتعلقة بتشكيل اللجان الانتخابية المتنازع عليها، والخلاف بين الحكومة الفيدرالية وولاية جوبالاند بشأن من يدير انتخابات إقليم غدو التابع لولاية جوبالاند، ولكن لم يتم التوصل إلى توافق

بين الأطراف السياسية الصومالية، وهو ما أدى إلى عدم انعقاد الانتخابات الرئاسية في موعدها.

ثانيًا | تفكيك الأزمة السياسية بإتمام الانتخابات التشريعية والرئاسية

هناك تطور شهدته الصومال بحدوث انتقال منظم للسلطة من خلال إتمام الانتخابات التشريعية والرئاسية خلال عام 2022، وذلك على الرغم من محاولات الرئيس الصومالي السابق فرماجو للإبقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة؛ حيث إن هذه المحاولات قد تم إحباطها على إثر الضغوط في الداخل الصومالي، وكذلك الضغوط الدولية التي تزايدت لتسريع العملية الانتخابية، وكذلك الضغوط الدولية التي تزايدت لتسريع العملية الانتخابية؛ فقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية قيودًا على التأشيرات للمتورطين في تقويض المسار الديمقراطي في الصومال، وحذرت منظمة الأمم المتحدة القادة السياسيين الصوماليين من مغبة عدم استكمال الاستحقاقات الانتخابية، وهو ما يُشكل عامل ضغط على النخبة السياسية الصومالية لتنحية الخلافات السياسية جانبًا، والالتزام بإتمام انتقال سلس للسلطة.

فمن ناحية الانتخابات التشريعية، تم الانتهاء من انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ في نوفمبر 2021، وتم انتخاب عبيدي حاشي عبد الله رئيسًا لمجلس الشيوخ الصومالي الفيدرالي، وفيما يتعلق بانتخابات مجلس الشعب، فقد تم الانتهاء منها في أبريل 2022، وانتُخب الشيخ عدن محمد نور رئيسًا لمجلس النواب، وبمجرد الانتهاء من انتخابات المجالس التشريعية تم البدء في تنظيم إجراء الانتخابات الرئاسية في مايو 2022؛ حيث إن انتخاب الرئيس الصومالي يتم بشكل غير مباشر من جانب السلطة التشريعية. وفي هذا الجزء يمكن استعراض الإجراءات التنظيمية التي اتخذت لإتمام عملية الانتخابات الرئاسية، على النحو التالي⁽⁴⁾:

1. إجراء الانتخابات الرئاسية

بموجب القانون الصومالي، يتم انتخاب رئيس البلاد من قبل 329 عضوًا في البرلمان (54 مُشرعًا في مجلس الشيوخ و275 مُشرعًا في مجلس النواب)، وقد

تم اعتماد هذا النموذج الانتخابي غير المباشر في مؤتمريته جيبوتي عام 2000. وقد تألفت اللجنة من 17 عضوًا، 11 من مجلس الشعب و6 من مجلس الشيوخ، وتتولى هذه اللجنة مهمة تسجيل الراغبين في الترشح لمنصب الرئيس، وتنظيم إجراءات انتخاب الرئيس في يوم الاقتراع. وحددت اللجنة موعد انطلاق الانتخابات الرئاسية في الخامس عشر من مايو 2022.

وقد أصدرت اللجنة القائمة النهائية للمرشحين، وتضم 39 مرشحًا من بينهم امرأة واحدة، ولكن نجد أن هناك عددًا من المرشحين قد انسحبوا من السباق الرئاسي، ليصل العدد إلى 36 مرشحًا. نجد أن الوجوه القديمة هي التي تصدرت السباق على رئاسة الصومال مثل الرئيس المنتهية ولايته محمد عبد الله فرماجو، والرئيسين السابقين حسن شيخ محمود، وشريف شيخ أحمد، ورئيس الوزراء السابق حسن علي خيري.

وعلى المستوى الأمني، طلبت اللجنة المنظمة بالبرلمان من قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، حماية مكان انعقاد الانتخابات التي عُقدت في منطقة "أفسيوني" بالقاعدة الجوية على محيط المطار الدولي بمقديشو. ويُمكن تفسير تولي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مهمة حماية الانتخابات الرئاسية، بأن الوضع الأمني في الصومال يتسم بالهشاشة، ولذلك أرادت اللجنة التي تدير العملية الانتخابية إسناد المهمة إلى بعثة حفظ السلام لتأمين إجراء الانتخابات، بحيث يصعب على الجماعات الإرهابية استهدافها وعرقلتها.

ووفقًا للدستور الصومالي المؤقت، الفائز في الانتخابات هو الذي يحصل على ثلثي أصوات النواب في الجولة الأولى. ونجد أنه لم يستطع أي مرشح حسم هذه النسبة، ولذلك تم اختيار المرشحين الأربعة الحاصلين على أعلى الأصوات لخوض الجولة الثانية، وهم سعيد عبد الله دني رئيس ولاية بونتلاندي الذي حصل على 65 صوتًا، ومحمد عبد الله فرماجو الرئيس الصومالي المنتهية ولايته الذي أحرز 59 صوتًا، وحسن شيخ محمود الرئيس الصومالي السابق الذي حصل على 52 صوتًا، وحسن علي خيري رئيس الوزراء السابق الذي

حصل على 47 صوتاً. وتم إجراء جولة ثالثة، تمكن فيها الرئيس الأسبق حسن شيخ محمود من حسم الانتخابات لصالحه؛ إذ حصل على 214 صوتاً، بينما حصل الرئيس المنتهية ولايته محمد عبد الله فرماجو على 110 أصوات. وقد كانت خسارة الرئيس فرماجو مُتوقعة؛ فهو لا يحظى بدعم النواب في مجلسي النواب والشيوخ، وبالتالي أدى ذلك إلى عدم تمكنه من الاحتفاظ بمنصبه⁽⁵⁾.

2. أولويات الرئيس الصومالي الجديد

نجد أن الرئيس الصومالي الجديد حسن شيخ محمود ليس بوجه جديد على الساحة الصومالية، فقد شغل منصب رئيس الصومال خلال الفترة من 16 سبتمبر 2012 حتى 8 فبراير 2017. وقد أحرز عددًا من الإنجازات خلال فترة حكمه؛ فقد دعم النظام الفيدرالي، ولذلك يتمتع بعلاقات وثيقة مع زعماء الولايات الفيدرالية وخاصة حكام ولايات هيرشبيلي وبوتلاند وجوبالاند، وخلال فترة رئاسته عمل على محاربة حركة الشباب الإرهابية، واتسمت السياسة الخارجية خلال فترة رئاسته بالتوازن، وعدم الانجرار إلى إثارة التوترات مع القوى الإقليمية والدولية. وفي ضوء المشهد الصومالي الراهن، تضمنت أولويات الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود خلال الفترة الرئاسية الثانية (2022-2026) عددًا من البنود، تضمنت:

• استعادة الأمن والاستقرار

حيث يُعد ملف استعادة الأمن والاستقرار في الصومال أبرز أولويات الرئيس الجديد، والعمل على مواجهة حركة الشباب الإرهابية ليس فقط عن طريق السلاح، بل أيضًا مواجهة الحركة أيديولوجيًا؛ وذلك لتقليل الهجمات الإرهابية التي تشنها الحركة، ومنع انضمام أعضاء جدد للحركة. وهو ما يعني أن المقاربة التي تتبناها الحكومة الصومالية حيال مكافحة الإرهاب تقوم على المرح بين القوة الصلبة والقوة الناعمة. وتتمثل القوة الصلبة في شل الحركة عسكريًا وماليًا، ويتضح ذلك في البُعد العسكري في العمليات العسكرية التي تنفذها قوات الجيش الصومالي المدعوم بقوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال "أتميص"،

بالإضافة إلى الدعم الغربي - لا سيما دعم الولايات المتحدة الأمريكية - على الصعيد العسكري لمحاربة الحركة. كذلك العمل على تقويض نشاط الحركة مالياً، وعرقلة نشاطها الاقتصادي لتجفيف منابع تمويل الحركة، ولا شك في أن قيام الحكومة الصومالية بتحسين الأوضاع الاقتصادية، سيساهم بشكل نسبي في تقليل انضمام مقاتلين جدد لها، وهو ما سيؤدي إلى تراجع العمليات الإرهابية.

أما القوة الناعمة، فتتضح في تعيين قيادي سابق في حركة الشباب الإرهابية وزيراً للأوقاف في الحكومة الصومالية، فقد اختار رئيس الوزراء الصومالي حمزة عبدي بري القيادي السابق في حركة "الشباب" شيخ مختار ربو أبو منصور وزيراً للأوقاف والشؤون الدينية في حكومته، وكان أبو منصور المتحدث الرسمي باسم حركة الشباب. وتعكس هذه الخطوة الرغبة في محاربة الحركة أيديولوجياً، فالقيادي السابق في حركة الشباب يعرف الخطاب والتكتيكات التي تتبناها الحركة لضم وتجنيد المقاتلين لصفوفها، وبالتالي لديه القدرة على تفنيد ودحض الأفكار المتطرفة. كما تعمل الحكومة الصومالية على ضمان الدعم العشائري والقبلي، ويمكن القول إنه إذا استطاعت الحكومة الصومالية توثيق علاقاتها بالعشائر الصومالية، فيمكنها إضعاف حركة الشباب وطردها من الأماكن التي تسيطر عليها⁽⁶⁾.

• استعادة الطبيعة السلمية للتفاعلات السياسية

هناك سعي من الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود في سبيل تعزيز العلاقات بين الحكومة الفيدرالية الصومالية وحكومة الولايات، فقد اتسمت العلاقات بالتدهور إبان عهد الرئيس الصومالي السابق فرماجو. ولذلك حاول حسن شيخ محمود إصلاح العلاقات مع الحكومات الفيدرالية، وهو ما اتضح من خلال قيامه بجولة في الولايات الفيدرالية الخمس (جوبالاند، وبونتلاند، وهيرشبيلي، وجلمدغ، وجنوب غربي الصومال) لتعزيز العلاقة بين المركز والأطراف، ودفع البلاد نحو نظام سياسي متصالح معه بدلاً من تدهور العلاقات إبان فترة الرئيس السابق فرماجو، كما عمل على إحياء مسار المفاوضات المتعثرة مع

أرض الصومال؛ فالحوار هو السبيل الوحيد لإقناع ساسة أرض الصومال، وثنيتهم عن فكرة الانفصال عن جمهورية الصومال الفيدرالية. وكذا من المحتمل أن يعمل الرئيس حسن شيخ محمود على استكمال الدستور المؤقت 2012، وعرضه للتصويت الشعبي ليصبح دستوراً رسمياً للبلاد؛ إذ لا يفصل الدستور المؤقت في الصلاحيات بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية، وهو ما يؤدي إلى نشوب الخلافات بين الأطراف السياسية، وكذلك إيصال البلاد إلى إجراء الانتخابات الرئاسية بشكل مباشر بدلاً من الانتخابات التي تركز على نظام المحاصصة القبلية، وهو ما يتطلب تهيئة المناخ للأحزاب السياسية للانخراط في العمل السياسي⁽⁷⁾.

• التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية

فيما يتعلق بالأوضاع المعيشية، فهي تتسم بالتدهور لارتفاع أسعار المواد الغذائية. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل، أبرزها الجفاف الذي يضرب الصومال، والذي أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي، وقد تسبب الجفاف بنزوح العديد ممن يعملون في حرفتي الزراعة والرعي. ولا يمكن إغفال تأثير الصومال بالتداعيات السلبية التي خلفتها الحرب الروسية الأوكرانية، فيما يتعلق بتقلبات أسعار المنتجات الغذائية. وأسهمت هذه العوامل بدورها في ازدياد معدلات البطالة والتضخم في البلاد، وتشير التقديرات الأممية إلى أن أكثر من ثلثي الصوماليين يعيشون تحت خط الفقر. ولذلك هناك جهود حثيثة من جانب الإدارة الصومالية الحالية للحصول على الدعم المالي والفني من المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لدعم الاقتصاد الصومالي وإجراء إصلاحات اقتصادية.

ثالثاً | انعكاسات التغيرات الداخلية على السياسة الإقليمية للصومال

اتخذت الإدارة الصومالية الجديدة في عهد حسن شيخ محمود خطوات فعالة لاستعادة التوازن في سياسة الصومال الخارجية؛ حيث يتبنى سياسة خارجية

محايدة تقوم على تجنب الانخراط في الصراعات الإقليمية، وتصفير المشاكل مع دول الجوار والإقليم، والانخراط في التعاون الأمني مع المجتمع الدولي لمواجهة التنظيمات الإرهابية في إقليم القرن الأفريقي. نجد أن التحدي الذي يواجه حسن شيخ محمود هو إصلاح علاقات الصومال مع جوارها الإقليمي، التي تدهورت إبان عهد الرئيس الصومالي السابق فرماجو؛ فقد كانت السياسة الخارجية في عهده تركز على الاصطفاف والانضمام لمحاور، وهو ما يعني توتر العلاقات الصومالية ببعض الدول⁽⁸⁾.

1. العلاقات الصومالية العربية

اتسمت السياسة الخارجية في عهد الرئيس السابق فرماجو بالتحيز والاصطفاف في المحاور الإقليمية السائدة خلال فترته (2017-2021)، وهو ما أدى إلى تدهور العلاقات مع بعض الدول العربية. ويمكن قراءة ذلك من خلال التزام الحكومة الصومالية الحياد حيال الأزمة الخليجية التي اتخذت فيها دول مجلس التعاون الخليجي قرارًا بمقاطعة قطر في يونيو 2017، وقد تم تفسير الموقف الصومالي بأنه انحياز للمحور القطري- التركي؛ فقد تنامت العلاقات الصومالية مع قطر وتركيا على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والإنسانية. وفي المقابل، نجد أن العلاقات الصومالية- الإماراتية قد توترت في عهد الرئيس الصومالي السابق فرماجو، إثر ضبط السلطات الصومالية في أبريل 2018، مبلغًا ماليًا قدره 9 ملايين و600 ألف دولار كان على متن طائرة إماراتية في مطار مقديشو، بذريعة أنها مشبوهة، ولكن نجد أن الرد الرسمي الإماراتي قد نفى الاتهامات الصومالية؛ إذ كانت هذه المبالغ المالية مخصصة لدعم الجيش الصومالي، وقد بلغت الأزمة ذروتها بإنهاء الصومال التدريب العسكري المشترك مع الإمارات⁽⁹⁾.

كما يمكن القول إن العلاقات الصومالية- المصرية قد اتسمت بالفتور، وتتجلى مؤشرات ذلك في تحفُّظ الصومال على قرار للجامعة العربية في 2020، يطالب إثيوبيا بالامتناع عن البدء في ملء خزان سد النهضة من دون التوصل

لاتفاق مع مصر والسودان حول قواعد الملء والتشغيل. كما اتخذت حكومة فرماجو قراراً في 2020 بإلغاء بروتوكول التعاون التعليمي مع القاهرة، وطالبت البعثة التعليمية المصرية بمغادرة البلاد، من دون إبداء أسباب.

ونجد أن هناك تحولاً حدث في السياسة الخارجية الصومالية بانتخاب حسن شيخ محمود في مايو 2022، الذي عمل على تبني نهج الانفتاح على الجميع والتخلي عن سياسة المحاور، وتبنى سياسة التوازن في العلاقات الخارجية، ولذلك عمل على إصلاح العلاقات الصومالية العربية. وقد تجلّى هذا التوجه من خلال تعزيز العلاقات الصومالية- المصرية وإعادة العلاقات الطيبة مع مصر؛ فقد عمل حسن شيخ محمود على توثيق أو اصر التعاون مع مصر، من خلال المباحثات الثنائية التي تمت مع نظيره المصري عبد الفتاح السيسي بقصر الاتحادية في 25 يوليو 2022، فقد تم تبادل وجهات النظر حيال الأوضاع في إقليم القرن الأفريقي، إلى جانب تعزيز الصلات الدبلوماسية الاقتصادية والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب. كما اتضح الحرص على طي صفحة التوتر مع الإمارات العربية المتحدة جلياً في زيارة الرئيس الصومالي للإمارات. وقد أثمرت تلك الزيارة تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية، ومنح الإمارات مساعدات إنسانية للصومال لمواجهة الجفاف⁽¹⁰⁾.

2. العلاقات الصومالية الأفريقية

اتسمت السياسة الخارجية الصومالية حيال دول الجوار الإقليمي إبان عهد الرئيس الصومالي السابق فرماجو، بالتقارب مع إثيوبيا، خاصة بعدما تولى رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد 2018، كما ساهم أبي أحمد في تقارب العلاقات الصومالية- الإريترية؛ فقد تم إبرام اتفاق ثلاثي في سبتمبر 2018 بشأن تعزيز التعاون في مجال مكافحة التهديدات المشتركة، خاصة قضايا الإرهاب والأسلحة والاتجار بالبشر والمخدرات. كما شهد مطلع عام 2020 انعقاد قمة ثلاثية بالعاصمة الإريترية أسمرة بحضور رئيس وزراء إثيوبيا أبي أحمد، والرئيسين الإريترى أسياس أفورقي، والصومالي محمد عبد الله فرماجو،

وتم إجراء مناقشات حول تطورات منطقة القرن الأفريقي. جاءت هذه القمة لتوطيد العلاقات بين الدول الثلاث، والتفاهم حول قضايا المنطقة دبلوماسياً، من خلال مناقشة القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية محل الاهتمام المشترك، وهو ما يساهم في تقليل التوترات في هذه المنطقة. وقد بلغت علاقات التحالف الثلاثي ذروتها، فيما يتعلق بالتعاون العسكري؛ حيث قد أرسلت الصومال في عهد فرماجو جنوداً صوماليين للتدريب في إريتريا، بغية الانخراط في حرب الحكومة الفيدرالية الإثيوبية ضد إقليم التجراي.

في المقابل، نجد أن العلاقات الصومالية- الكينية قد شهدت تدهوراً؛ حيث قررت الصومال قطع علاقاتها الدبلوماسية مع كينيا في الخامس عشر من ديسمبر 2020، بسبب تدخلاتها السافرة بالشأن الداخلي الصومالي، وذلك بحسب البيان الذي أصدرته الحكومة الصومالية. اتصالاً بالسابق، نجد أن العلاقات الصومالية- الجيبوتية أيضاً اتسمت بالفتور؛ حيث إن التقارب الصومالي- الإريتري جاء على حساب جيبوتي، فقد طالب الرئيس الصومالي السابق فرماجو برفع حظر السلاح على إريتريا التي تحتل جيبوتي، وقد أعربت جيبوتي في أغسطس 2018 عن استيائها الشديد من دعوة الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو، لرفع حظر السلاح المفروض على إريتريا على اعتبار أن إريتريا تثير التوترات الأمنية مع جيبوتي. كما شهدت العلاقات فصلاً من التوتر عندما أعلنت الصومال في سبتمبر 2021 احتجاز جيبوتي فهد ياسين حاج المستشار الأمني للرئيس الصومالي، عندما كان متوجهاً من تركيا إلى العاصمة مقديشو عبر جيبوتي، كما اتهمت الصومال جيبوتي بانتهاكها حقوق المسافرين وقوانين السفر الدولي.

وتشهد العلاقات الصومالية- الأفريقية انفراجة بعدما تم انتخاب الرئيس حسن شيخ محمود؛ فقد عمل على تعزيز العلاقات الثنائية إلى جانب إصلاح وترميم العلاقات التي توترت خلال عهد فرماجو. وعلى مستوى العلاقات الصومالية- الإثيوبية، قام رئيس الصومال حسن شيخ محمود، بزيارة رسمية إلى إثيوبيا لمدة يومين في أواخر شهر سبتمبر 2022، بعد تلقيه دعوة من رئيس

وزراء إثيوبيا أبي أحمد. وأجرى الرئيس ورئيس الوزراء محادثات بحثت القضايا المشتركة بين البلدين، لا سيما التعاون في مكافحة الإرهاب والتطرف، وتعزيز الاقتصاد والتكامل الإقليمي. وجاءت تلك الزيارة في ظل سياق ضاغط، نظرًا للتوترات التي يشهدها الداخل الإثيوبي بعد تجدد القتال في أواخر أغسطس 2022 بين قوات جبهة تحرير تيجراي من ناحية والقوات الإثيوبية وميليشيات الأمهرة التابعة لها من ناحية أخرى. وقد نتج عن القمة الصومالية-الإثيوبية إبرام اتفاق تعاون ثنائي بين البلدين، تضمن بنودًا عشرة تركزت حول التعاون بين الأجهزة الأمنية المشتركة في مكافحة الإرهاب والتطرف، بوصفه عدوًا مشتركًا لكلا البلدين، وتكثيف الجهود لمكافحة التحديات البيئية المشتركة كالجفاف؛ فالبلدان يواجهان موجات جفاف متكررة تهدد حياة السكان، وهو ما يتطلب ضرورة تكثيف الجهود للتصدي لهذه التحديات، وحث الأصدقاء الدوليين لتقديم الدعم للبلدان المتضررة من الجفاف. وكذلك الاتفاق بشأن توسيع التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والاتصالات والأمن والسياسة، بالإضافة إلى زيادة المنح التعليمية والتدريبية التي تقدمها إثيوبيا للشعب والعاملين وقوات الأمن والمؤسسات الصومالية⁽¹¹⁾.

كما ظهر التوجه نحو استمرار تعزيز العلاقات الثنائية مع إريتريا؛ فقد قام الرئيس حسن شيخ محمود بزيارتين لإريتريا في منتصف شهر يوليو 2022 ومطلع شهر نوفمبر 2022، لتعزيز التعاون الدبلوماسي والاقتصادي والأمني، كما بحث حسن شيخ محمود مع الرئيس الإريتري قضية الجنود الصوماليين بغرض عودتهم للصومال بعدما تلقوا تدريبات عسكرية في إريتريا إبان فترة الرئيس الصومالي السابق فرماجو. ونجد أنه من مصلحة الحكومة الصومالية عودة الجنود لإشراكهم في المعارك الداخلية التي تقودها لمكافحة أنشطة حركة الشباب الإرهابية، وخاصة مع تصاعد التهديد الإرهابي الذي تمثله الحركة في الآونة الأخيرة⁽¹²⁾.

ويضاف هذا لاتجاه الرئيس الجديد للعمل على إصلاح العلاقات الصومالية-الكينية بعدما تدهورت إبان عهد فرماجو، فقد قام حسن شيخ محمود بزيارة

رسمية لكينيا، وعقد مباحثات مع الرئيس أوهورو كينياتا، وقد تمخضت المباحثات عن استئناف العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين البلدين، بما فيها إعادة تشغيل رحلات الخطوط الجوية الكينية بين مقديشو ونيروبي، وتسهيل إجراءات حصول المواطنين الصوماليين على التأشيرة الكينية، إضافة إلى إعادة تصدير نبتة القات إلى الصومال، وفي المقابل، تصدر مقديشو أطناناً من الأسماك إلى نيروبي. كما حرص حسن شيخ محمود على القيام بزيارة رسمية لجيبوتي في منتصف يوليو 2022، وإجراء مباحثات مع الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلي، وقد انصبت المباحثات على تعزيز العلاقات في كافة المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية، والتأكيد على العمل المشترك لتعزيز المصالح المشتركة.

رابعاً | انعكاسات التغيرات الداخلية على علاقات الصومال بالقوى الدولية

تحتل دولة الصومال باهتمام العديد من القوى الدولية؛ حيث تُعد المعبر والشریان للتجارة الدولية، نتيجة امتداد معابرها المائية من مضيق باب المندب وصولاً للبحر الأحمر، وهو ما ساهم في اشتداد التنافس الدولي الأمريكي - الصيني لتعزيز الحضور في الصومال.

1. العلاقة مع الولايات المتحدة

شهدت تغير السياسة الأمريكية باختلاف القيادة السياسية؛ فقد انتهج الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في أواخر عهده سياسة تركز على سحب القوات الأمريكية المتواجدة في الصومال؛ حيث أصدر قراراً في الرابع من ديسمبر 2020 يقضي بسحب القوات الأمريكية من الصومال؛ إذ كان يتواجد حوالي 700 عنصر من قوات العمليات الخاصة الأمريكية لمساعدة القوات الأمنية الصومالية في محاربة حركة الشباب، وكانت القوات الأمريكية تدعم القوات الصومالية بمعلومات استخباراتية إلى جانب الغارات الجوية. ويُعد

قرار ترامب خطوة غير محسوبة؛ حيث مهد الطريق لتضاؤل النفوذ الأمريكي في الصومال، وهو ما تنبّهت له إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، الذي أصدر قرارًا يتناقض مع سياسة سلفه ترامب في منتصف شهر مايو 2022، بشأن إعادة مئات القوات الأمريكية إلى الصومال؛ إذ سيتم نشر أقل من 500 عسكري أمريكي لمساعدة القوات الصومالية في تحجيم حركة الشباب الإرهابية التي توسعت عملياتها ونفوذها خلال الآونة الأخيرة. ونجد أن هناك عددًا من العوامل التي دفعت بايدن إلى اتخاذ قراره بشأن إعادة نشر القوات الأمريكية في الصومال، كما تُحاول الإدارة الأمريكية اتخاذ خطوات وقائية لمنع تكرار ما فعلته حركة طالبان التي سيطرت على الحكم في أفغانستان في أغسطس 2021، مُستغلة الفراغ الأمني الذي حدث عندما سحبت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها بالكامل من أفغانستان، وقيام حركة طالبان بالسيطرة على الحكم في أفغانستان، ولذلك تعمل الإدارة الأمريكية على تفادي هذه الخطوة من خلال إعادة القوات الأمريكية للصومال.

2. العلاقة مع الصين

تحاول الصين زيادة نفوذها في إقليم القرن الأفريقي باستخدام أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، وقد برهنت على ذلك من خلال تعيين مبعوث خاص مطلع عام 2022 لتعزيز الاستقرار الدائم والسلام والازدهار في القرن الأفريقي، وهو ما يُشكل فرصة سانحة للصين لتوطيد علاقاتها بدول المنطقة، لا سيما الصومال. وعلى الصعيد الدبلوماسي، ونظرًا للموقع الجغرافي المُتميز الذي يتمتع به الصومال، اهتمت الصين بتعزيز العلاقات مع الصومال من خلال عقد لقاءات رفيعة مع المسؤولين الصوماليين، ويتضح ذلك من خلال زيارة المبعوث الصيني الخاص لشؤون القرن الأفريقي شيويه بينغ إلى العاصمة مقديشو في 17 مارس 2022، لبحث العلاقات الصومالية الصينية وسبل تعزيزها وتطويرها في كافة المجالات.

وكذا جرت مُناقشات بين وزير الخارجية والتعاون الدولي الصومالي ونظيره الصيني في 23 مارس 2022، لتعزيز العلاقات التاريخية والتعاون بين البلدين على كافة الأصعدة الأمنية والاقتصادية والتنموية، والتأكيد على أن العلاقة بين البلدين تركز على مبادئ احترام السيادة الإقليمية والسياسية وعدم التدخل في الشأن الداخلي. ونجد أن الصين تعمل على تعزيز حضورها من خلال آلية المساعدات الإنسانية، وهو ما يمكنها من تعزيز القوة الناعمة الصينية، وهو ما يبرهن على أن الصين عازمة على لعب دور يتسم بالديناميكية في الصومال.

وعلى الصعيد الأمني والعسكري، تشارك الصين في دعم قوات حفظ السلام الأفريقية الموجودة في الصومال، وتزويدها بمعدات عسكرية متطورة للحفاظ على الأمن والاستقرار، كما تحرص الصين كذلك على مكافحة القرصنة، والتي قد تعرض المصالح الصينية التجارية المارة في خليج عدن ومضيق باب المندب للخطر. ونجد كذلك أن الصين تعمل على رفع قدرات المؤسسات الأمنية الصومالية، وقد اتضح ذلك جلياً في قيام الصين بتزويد الحكومة الصومالية بمعدات عسكرية في مارس 2022، وهو ما يساعدها في حربها ضد الجماعات الإرهابية وعلى رأسها حركة الشباب الإرهابية. وبلا شك، فإن استقرار الأوضاع الأمنية في الصومال سينعكس بشكل إيجابي على المصالح الصينية هناك.

أما على الصعيد الاقتصادي، فتحرص الصين على تعزيز العلاقات الثنائية مع الصومال، لحماية مصالحها الاقتصادية في منطقة القرن الأفريقي. ويتجلى ذلك في الحرص على أمن الملاحة في الممرات المائية، وتوفير الحماية لسفنها التي تمر من خلال مضيق باب المندب، وهو ما يساعد على تأمين احتياجات الصين من المواد الخام والطاقة، والتي تُعد الركيزة الأساسية للاقتصاد الصيني؛ إذ إن إقليم القرن الأفريقي يزخر بالنفط والغاز الطبيعي، وهو ما يدفع الصين إلى توطيد علاقاتها بدول المنطقة.

خاتمة

يمكن القول إن فترة الجمود السياسي التي شهدتها الصومال على الصعيد الداخلي والخارجي إبان عهد الرئيس الصومالي السابق محمد عبد الله فرماجو، قد انتهت بإتمام العملية الانتخابية التي أفرزت فوز حسن شيخ محمود في الانتخابات الرئاسية. وقد توصلت الدراسة إلى أن التغير في القيادة السياسية سيكون له انعكاسات على الداخل الصومالي، وكذلك صياغة توجهات السياسة الخارجية؛ فالسياسة الخارجية لأي دولة لا تنبع من فراغ، حيث تلعب توجهات القائد السياسي دورًا كمحدد لتلك السياسة، بحيث يصبغها بصبغة معينة ويدفعها نحو الأخذ بشكل معين.

ويمكن أن نستشرف وضع الصومال في المستقبل القريب؛ حيث إن الرئيس الصومالي الجديد حسن شيخ محمود ليس بوجه جديد على الساحة الصومالية، فقد شغل منصب رئيس الصومال خلال الفترة من 16 سبتمبر 2012 حتى 8 فبراير 2017، وقد أحرز عددًا من الإنجازات خلال فترة حكمه؛ فقد دعم النظام الفيدرالي، ولذلك يتمتع بعلاقات وثيقة مع زعماء الولايات الفيدرالية، وخاصة حكام ولايات هيرشبيلي وبونتلاند وجوبالاند، وخلال فترة رئاسته عمل على محاربة حركة الشباب الإرهابية، كما اتسمت السياسة الخارجية خلال فترة رئاسته بالتوازن، وعدم الانجرار إلى إثارة التوترات مع القوى الإقليمية والدولية.

ويُتوقع أن يشهد الداخل الصومالي تغيرات إيجابية خلال فترة الرئاسة الحالية لحسن شيخ محمود، فيما يتعلق بإنهاء فترة التوتر السياسي؛ فهناك توجه من جانب الرئيس الصومالي لتقليل الصراعات الداخلية، وتحقيق حالة من الوفاق السياسي بين الحكومة الفيدرالية المركزية والولايات الفيدرالية، وهو ما تبرهن في سعي الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود للقيام بجولات في بعض الولايات الفيدرالية لتعزيز العلاقات وتوحيد الرؤى إزاء التحديات التي تواجهها الصومال، والتي يأتي على رأسها التحديات الأمنية. ويبدو أن الحكومة المركزية

لا ترغب في الدخول في صدام مع الولايات الفيدرالية على إثر القرارات الأخيرة المتعلقة بتمديد فترة رئاسة الولايات الفيدرالية من 4 إلى 5 سنوات؛ حيث إذا حدث صدام بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات فسيعرقل الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب، وهو ما سيشكل فرصة سانحة لحركة الشباب الإرهابية لتصعيد هجماتها الإرهابية.

وفيما يتعلق بملف السياسة الخارجية، فمن المتوقع أن الرئيس الصومالي سيعمل على توظيف علاقات الصومال على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما يساعد على حلحلة التحديات في الداخل الصومالي، التي على رأسها استعادة الأمن والاستقرار في الصومال وتقوية المؤسسات الأمنية وتعزيز قدراتها القتالية لمواجهة حركة الشباب الإرهابية، ولذلك فمن المُتوقع أن الرئيس حسن شيخ محمود لن يعمل على إثارة التوتر مع دول الجوار الإقليمي، بل سيعمل على تعزيز العلاقات مع دول الجوار الإقليمي -لا سيما إثيوبيا- لمحاربة حركة الشباب الإرهابية؛ إذ يُعد تسلل حركة الشباب الإرهابية من الصومال إلى داخل الأراضي الإثيوبية في يوليو 2022 مؤشراً خطيراً على رغبة حركة الشباب في التمدد بالخارج، وهو ما يتطلب تعزيز التعاون العسكري والاستخباراتي بين البلدين للتصدي لهجمات الحركة.

كما أنه من المتوقع أن يعمل حسن شيخ محمود على توظيف العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد جو بايدن، لحلحلة التحديات الداخلية التي تواجهها الصومال؛ حيث يرغب حسن شيخ محمود في الحصول على مزيد من الدعم الأمريكي في الحرب على الإرهاب، والحصول على مساعدات لدعم الاقتصاد الصومالي، ودعم الصومال فيما يتعلق بمساعدتها في أزمة المجاعة، بزيادة التمويل وتوسيع جهود الإغاثة لدعم المتضررين من الأزمة التي تضرب أجزاءً كبيرة من الصومال.

1. أحمد عسكر، مستقبل الأزمة السياسية في الصومال، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير 2022، متاح على الرابط التالي: <https://acpss.ahram.org.eg/News/17363.aspx>
2. Somalia Country Report 2022, Bertelsmann Transformation Index, available at: <https://bti-project.org/en/reports/country-report/SOM>.
3. أسماء عادل، التوافق المفقود: سيناريوهات أزمة الانتخابات الصومالية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، مارس 2021، متاح على الرابط التالي: <https://ecss.com.eg/13894>
4. مستقبل الوضع في الصومال ما بعد الانتخابات الرئاسية، مركز الإمارات للسياسات، 23 مايو 2022، متاح على الرابط التالي: <https://epc.ae/ar/details/brief/mustaqbal-alwade-fi-alsuwmal-ma-baed-alaintikhabat-alriyasia>
5. حسن شيخ محمود رئيسًا للصومال... كيف سيتعامل مع أزمات بلاده؟، موقع حفريات، مايو 2022، متاح على الرابط التالي: <https://hafriyat.com/ar/blog/%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%8B-%D9%84%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%87%D8%9F>
6. حمدي عبد الرحمن، تعيين جهادي منشق وزيرًا للصومال.. مكافأة للإرهاب أم محاربة؟، مركز المستقبل، أغسطس 2022، متاح على الرابط التالي: <https://futureuae.com/futureuae.comwebroot.tar.gz/Mainpage/Item/7516/%D8%A7%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B4%D9%82-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%8B-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%A3%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%A3%D9%85-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%AA%D9%87>
7. رافت محمود، دلالات فوز حسن شيخ محمود برئاسة الصومال، مركز فاروس، مايو 2022، متاح على الرابط التالي: <https://pharostudies.com/?p=10492>
8. Somalia: on foreign policy, the warning signs Mohamoud must heed, June 2022, available at: <https://www.garoweonline.com/en/editorial/on-foreign-policy-the-warning-signs-mohamud-must-heed>
9. Somalia and the Gulf Crisis, crisis group, June 2018, available at: <https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/somalia/260-somalia-and-gulf-crisis>.
10. زيارات الرئيس الخارجية وانعكاساتها على السياسة الخارجية، موقع قراءات صومالية، يوليو 2022، متاح على الرابط التالي: <https://www.qiraatsomali.com/%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89>
11. حمدي عبد الرحمن، الصومال وإعادة الصياغة الجيوسياسية للقرن الأفريقي، مركز تريندز للبحوث والدراسات، يونيو 2022، متاح على الرابط التالي: <https://trendsresearch.org/ar/insight/somalia-geostrategy>
12. سعي الرئيس الصومالي لتعزيز العلاقات مع إريتريا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نوفمبر 2022، متاح على الرابط التالي: <https://futureuae.com/ar/AE/Mainpage/Item/7814/%D8%AA%D8%B1%D8%AA-%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B9-%D8%A3%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%A7>

الفصل الرابع

التغيرات البيئية وأثرها على الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي

* نسرین الصباحي

باحثة بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أصبح التغير المناخي والتدهور البيئي والمشكلات البيئية، بما في ذلك قطع الأشجار وإزالة الغابات والرعي الجائر وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث الصناعي، تهديدات وجودية للبشرية تتجاوز الحدود الوطنية أكثر من مجرد كونها قضية بيئية، مع تداعيات واضحة على السلم والأمن الدوليين؛ حيث يواجه كوكب الأرض أزمة ثلاثية Triple Planetary Crisis؛ التغير المناخي، وفقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي، والتلوث والنفايات، وتؤثر النظم البيئية المتدهورة وندرة الموارد على الأمن الغذائي وسبل العيش وتأجيج الصراعات الداخلية بين الرعاة والمزارعين، والتوترات المتعلقة بالهجرة المناخية، وانتشار جماعات المعارضة المسلحة في منطقة القرن الأفريقي.

تأتي التحولات البيئية العالمية لتزيد من تفاقم الأزمات والتحديات لدول المنطقة، وفي مقدمتها التداعيات السلبية لظاهرة التغير المناخي التي أصبح التكيف مع آثارها مسألة بالغة الصعوبة، ويرجع ذلك إلى التوسع في استخدام الوقود الأحفوري في الصناعات ووسائل النقل، وإزالة الغابات لأغراض الزراعة والسكن وتطوير البنية التحتية. ومع استمرار سياسات الدول الكبرى في تجاهل الأثر البيئي للتوسع الاقتصادي، ومع سعي الدول النامية للحاق بركب التصنيع والنمو الاقتصادي، تعاظم أثر النشاط البشري على البيئة متسبباً في ارتفاع وتيرة وحدة التغيرات المناخية حول العالم. وفي منطقة القرن الأفريقي، ساهمت التغيرات المناخية في تأجيج العديد من الصراعات القائمة؛ حيث ساهمت موجات الجفاف الممتدة

في الإضرار بالاقتصاد الصومالي الهش منذ سقوط الدولة في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، الأمر الذي وفريئة مثالية لاعتماد أعداد كبيرة من الأفراد على حمل السلاح كمصدر للإعاشة، وانضمام البعض الآخر للجماعات المسلحة مثل حركة الشباب. كما كانت التغيرات المناخية من بين مسببات الصراعات الداخلية في كل من إثيوبيا وكينيا، والتي تسببت في موجة كبيرة من النزوح واللجوء الناجمة عن النمط غير المنتظم لهطول الأمطار والجفاف.

وفي هذا السياق، يحدث التجاوز البيئي (Ecological Overshoot) باستمرار البشري في استخدام الموارد الطبيعية بطريقة تتجاوز قدرة النظم البيئية الطبيعية على التجدد، مما يدفع إلى تجدد دعوات الأفراد والدول لتقليل بصمتهم البيئية، وتجلى آثار هذا التجاوز في نقص موارد المياه، والتصحر، وانخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية، وإزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي، وتراكم غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وآثار التجاوز البيئي واضحة في ظاهرة التغير المناخي، وما ينتج عنها من القلق البيئي (Eco-Anxiety) والآثار المباشرة على الصحة النفسية⁽¹⁾. وتتمثل الجريمة البيئية (Environmental Crime) في التعدين غير المشروع والاتجار بالمعادن مثل النفط والذهب والماس والكوبالت والزنك والكولتان والليثيوم، وقطع الأشجار وإزالة الغابات والاتجار بالأخشاب بشكل غير قانوني، والصيد الجائر، وجرائم الحياة البرية، وجرائم التلوث (الإغراق والاتجار غير المشروعين بالمواد الكيميائية والنفايات، والإنتاج غير القانوني للمواد المستنفدة للأوزون)، وتداعيات ذلك على خدمات النظام البيئي والوصول إلى المياه النظيفة والهواء والأمن الغذائي. وبالتالي، فهي لا تعرض فقط الحياة البرية والتنوع البيولوجي والنظم البيئية للخطر، ولكنها تؤثر أيضًا على صحة ورفاهية الإنسان، مما يحد من فرص التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية. وفي الصومال، حظر مجلس الأمن الدولي تصدير الفحم بسبب الآثار البيئية والإنسانية المدمرة، لإزالة الغابات وتعدين الفحم، ودورها في تفاقم الصراع كمصدر رئيسي لتمويل حركة الشباب الإرهابية وغيرها من الجماعات المسلحة غير الحكومية⁽²⁾.

أولاً | الاتجاهات المتسارعة للتحويلات البيئية في القرن الأفريقي

تُعَدُّ الدول الأفريقية الأقل تسبباً في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ولكن من أكثر الدول تعرضاً لمخاطر التغير المناخي وانعدام الأمن المرتبط به؛ حيث تواجه دول منطقة القرن الأفريقي ظروفًا مناخية قاسية وارتفاع درجات الحرارة ومستويات سطح البحر، ووصلت موجات الجفاف والفيضانات والأعاصير الكارثية المتكررة إلى نقطة اللا عودة، وأصبحت المنطقة قاحلة بشكل متزايد بالتزامن مع تصاعد ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي بمعدل غير مسبوق، وتتفاعل الندرة البيئية مع العديد من العوامل السياقية للمساهمة في تفاقم حدة أعمال العنف وتأجيج الصراعات، وتعتبر المنطقة أحد أكثر السياقات تدميرًا بيئيًا وإنسانيًا في القارة الأفريقية. وي طرح التغير المناخي أبعادًا رئيسية لتهديدات الأمن وعدم الاستقرار؛ إذ يعمل على تأجيج الصراعات، وتزايد معدلات الهجرة المناخية عقب تفاقم الأزمات البيئية القائمة مثل الجفاف وندرة المياه، وتدهور التربة. بالإضافة إلى ذلك، تقويض سبل العيش، وانخفاض إمدادات المياه، وغللات المحاصيل الزراعية، في ظل الأداء الضعيف والهش للمؤسسات والأنظمة الحكومية. وتتحول هذه الضغوط إلى أعمال عنف وصراعات، ويؤدي التغير المناخي إلى تغيرات بطيئة الظهور مثل الزيادات التدريجية في درجات الحرارة، وارتفاع مستويات سطح البحر، وفقدان التنوع البيولوجي، وحموضة مياه المحيطات، وتدهور الأراضي والغابات. كما أن شدة الظواهر الجوية المتطرفة آخذة في الازدياد، بما في ذلك موجات الفيضانات والجفاف وحرائق الغابات وموجات الحر الشديدة. وتُضاف الصدمات المناخية إلى مزيج من الأزمات المعقدة وعدم الاستقرار والتهديدات المتشابكة بين الإرهاب والتغير المناخي والجفاف والمجاعات، مع استنفاد آليات المواجهة للعديد من المجتمعات الزراعية والرعية في دول المنطقة. وسيتم توضيح ذلك على النحو التالي:

1. تفاقم حالات الطوارئ المناخية

كشفت نتائج تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي (IPCC) في أغسطس 2021، أن العالم يواجه مخاطر غير مسبقة من التغير المناخي نتيجة تصاعد حالة الطوارئ المناخية؛ حيث تمتد آثارها المتتالية إلى ما وراء البعد البيئي إلى البعد الاجتماعي والسياسي والأمني، وأصبح فهم المخاطر الأمنية المتعلقة بالتغير المناخي أولوية استراتيجية لإدارة الشؤون السياسية وعملية بناء السلام. وتسببت سنوات متتالية من هطول الأمطار دون المتوسط في منطقة القرن الأفريقي في واحدة من أسوأ حالات الطوارئ المناخية خلال الأربعين سنة الماضية، ويجبر الجفاف المجتمعات المحلية على مغادرة منازلهم بحثاً عن الطعام والمياه، مما يعرض قطاعات الصحة والتعليم للخطر مع زيادة معدلات سوء التغذية الحاد وخطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه، ويؤثر الجفاف على التحاق الأطفال بالمدارس في المناطق المتضررة. وبشكل عام، هناك 15 مليون طفل خارج المدرسة و3.3 مليون طفل آخر معرضون لخطر التسرب من التعليم بسبب الجفاف، وتناشد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) تقديم 986 مليون دولار أمريكي دعمًا عاجلاً لإنقاذ الأرواح والصمود في مواجهة التغير المناخي لحوالي 4.2 مليون شخص، نصفهم من الأطفال في دول إثيوبيا وكينيا والصومال وإريتريا وجيبوتي⁽³⁾.

كما صدر تقرير مشترك عام 2017 عن مخاطر الأمن الغذائي المرتبطة بالتأثيرات المركبة للجفاف في شرق القرن الأفريقي، من قبل شبكة أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS NET)، ومركز الإيجاد للتنبؤ بالمناخ وتطبيقاته (ICPAC)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، ومركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية (JRC). أفاد التقرير بأن المنطقة تواجه مجاعة واسعة النطاق؛ حيث تؤدي موجات الجفاف الاستثنائية لفترات طويلة إلى زيادة حادة في انعدام مستويات الأمن الغذائي، وتعاني كينيا والصومال وإثيوبيا من نقص حاد في موارد المياه، وارتفاع أسعار

المواد الغذائية، وانخفاض توافر الغذاء بسبب قلة المحاصيل الزراعية ونفوق الماشية، وخلال عامي 2020 و2021، ساعدت ظاهرة النينيا في حدوث جفاف استثنائي لمدة ثلاثة مواسم ودخول المنطقة في موسم جفاف ممتد، وأصبحت المنطقة معرضة لأربعة مواسم متتالية من الجفاف، وهو أمر غير مسبوق منذ بدء حفظ سجلات الأقمار الصناعية عام 1981، ومنذ أواخر عام 2016، كانت هناك عدة مواسم جافة بشكل استثنائي تتخللها مواسم رطبة، كما تسببت المواسم الرطبة أيضًا في آثار مدمرة من موجات الفيضانات والزوح وتفشي أسراب الجراد الصحراوي، وما ترتب على ذلك من خسائر المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، وتفاقمت هذه الصدمات المناخية الطويلة دون ترك وقت للتعافي بسبب جائحة كوفيد-19، والاضطرابات الاقتصادية، وتداعيات الحرب الأوكرانية، والتأثير المركب لموجات الجفاف الأخيرة⁽⁴⁾.

2. ارتفاع وتباين درجات الحرارة

تعتبر دول القرن الأفريقي إحدى أكثر مناطق العالم عرضة لآثار التغير المناخي السلبية؛ حيث ترتفع درجة حرارة دول جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا والصومال وكينيا بسرعة أكبر من المتوسط العالمي، مع تداعيات خطيرة على الاضطرابات والصراعات داخل حدودها وعبرها، في ظل العلاقة بين ارتفاع درجات الحرارة وتضاعف أعمال العنف؛ إذ توجد زيادة بنسبة 10-20٪ في مخاطر الصراع المسلح المرتبط بكل زيادة بمقدار 0.5 درجة مئوية في درجات الحرارة، وهناك سلسلة طويلة من الأبحاث التي تربط ارتفاع درجات الحرارة بعدوان الفرد، بما في ذلك الجرائم العنيفة وأعمال الشغب،⁽⁵⁾ وبالتالي فإن الاحتباس الحراري يزيد من معدلات العنف، ويؤدي الارتفاع في درجات الحرارة إلى موجات حر شديدة، وزيادة معدل التبخر، وتجهيف الآبار وفشل إنتاج المحاصيل الزراعية في جميع دول المنطقة، وتحديدًا في وسط وجنوب الصومال وشمال كينيا وشرق إثيوبيا⁽⁶⁾. علاوة على ذلك، تشير التوقعات الحالية إلى أن الصومال سيشهد ارتفاعًا في متوسط درجات الحرارة فوق المتوسط العالمي، سيرتفع بين 3.2٪ و4.3٪ بحلول عام 2100⁽⁷⁾.

وفي هذا الإطار، شهدت المدن الكبرى في القرن الأفريقي زيادة في درجات الحرارة تضاعفت تقريباً بمقدار 1.1 درجة مئوية نتيجة الاحترار الذي شهده العالم منذ عصور ما قبل الثورة الصناعية. ومنذ عام 1860، ارتفعت درجة حرارة مدينة أديس أبابا عاصمة إثيوبيا بمقدار 2.2 درجة مئوية، ومدينة مقديشو عاصمة الصومال بمقدار 9.1 درجة مئوية، ومدينة نيروبي عاصمة كينيا بمقدار 9.1 درجة، وفقاً لمركز مراقبة مخاطر شرق أفريقيا والسجل المناخي لدرجة الحرارة في شرق أفريقيا⁽⁸⁾.

3. تكرار موجات الجفاف الممتد

يعتبر الجفاف جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية للمجتمعات المحلية في منطقة القرن الأفريقي، وأعربت الأمم المتحدة عن مخاوفها من تحول خطر الجفاف في هذه المنطقة إلى كارثة إنسانية، ويهدد الجفاف عقوداً من التقدم الإنمائي يجعل المجتمعات أقل قدرة على التكيف مع التغير المناخي، وتداعياته السلبية على الممارسات الزراعية، واستخدام الأراضي، ويترك الجفاف وقتاً أقل للتعافي بالنسبة للرعاة والمزارعين في هذه المنطقة، في ظل فشل إنتاجية المحاصيل الزراعية، وفقدان مناطق الرعي، وإمدادات مياه الشرب المحدودة، جنباً إلى جنب مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية. وفقاً لمنظمة أوكسفام، تحتل الصومال المرتبة 172 من أصل 182 دولة في القدرة على التعامل مع التغير المناخي، وأدى أسوأ جفاف منذ ما يقرب من 50 عاماً إلى دفع أكثر من 7 ملايين شخص إلى حافة الجوع ونفوق حوالي 3 ملايين من الماشية، ومنذ يناير 2022 نزح ما يقرب من مليون شخص، وأصبحت آثار التغير المناخي أكثر حدة، منذ مايو 2022 عانى حوالي 6 ملايين شخص من حالات طوارئ الجفاف الناتجة عن أربعة مواسم متتالية في الصومال⁽⁹⁾.

وارتباطاً بالسابق، تحدد خطة الاستجابة للجفاف في الصومال عام 2022 توسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية إلى مواقع الأزمات المتصاعدة، بما في ذلك توفير المياه والغذاء، والمساعدات النقدية والخدمات الصحية، وإعطاء

الأولوية للعمل المبكر والتخفيف من تداعيات الجفاف، وتم تعيين مبعوث خاص للجفاف كجزء من أولويات الاستجابة للتغير المناخي، ومن مهام عمله التنسيق مع الشركاء المحليين والدوليين لإيجاد حلول مستدامة والتغلب على التحديات الأكثر إلحاحًا للجفاف، وتم عمل مبادرات لتوفير المساعدات الإغاثية ودعم سبل العيش، وسبل العيش البديلة، ومشاريع بناء المرونة المحلية، والقدرة على التعامل مع الكوارث المناخية، ودعم الإدارة المتكاملة لموارد المياه وضمان الوصول إليها، في ظل تسبب الجفاف في حدوث اضطرابات الوصول إلى المياه، وارتفاع معدلات سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، وتفشي الأمراض، والتوترات بين العشائر المحلية⁽¹⁰⁾.

فيما تعاني إثيوبيا حاليًا من واحدة من أسوأ حالات الجفاف التي شهدتها منذ عقود بعد أربعة مواسم متتالية من نقص هطول الأمطار؛ حيث تعتمد بشكل كبير على الزراعة، مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد معدلات النمو السكاني، وافتقار القدرات المؤسسية، وتزايد معدلات الصراع؛ حيث تتميز المناطق الرعوية في شرق إثيوبيا بالجفاف المتكرر وارتفاع معدلات نفوق الماشية، وخلال عامي 2015 و2016، تعرض شرق وجنوب إثيوبيا لأسوأ موجة جفاف، وتم تصنيف عام 2016 باعتباره عام طوارئ مناخية⁽¹¹⁾. أما شمال شرق وجنوب كينيا، فتتعرض لظروف جوية غير مواتية من موجات الجفاف، ومعظم أراضيها قاحلة وشبه قاحلة، وتزايدت وتيرة الجفاف في كينيا من مرة واحدة كل خمس سنوات إلى مرة كل ثلاث سنوات⁽¹²⁾.

4. تقلبات هطول الأمطار وموجات الفيضانات

أصبحت أنماط هطول الأمطار متقطعة بشكل متزايد، وتدابيرها على إعادة تشكيل المشهد الإنتاجي وتفاقم ندرة الغذاء وإمدادات المياه والطاقة، وحركات السكان الداخلية غير المنتظمة، وتعطيل طرق الرعي التقليدية وأنماط الهجرة، خلال العقود الخمسة الماضية تعرضت عدة مناطق في شرق وجنوب إثيوبيا، والصومال، وكينيا، لفيضانات واسعة النطاق، حيث يوجد نهرا جوبا وشبيلي،

وغمرت المياه ضفافهما، مما أثر على البلدات والقرى بالمنطقة، وتعتبر الفيضانات أكثر الكوارث المناخية شيوعاً في كينيا، ويبلغ معدل انتشارها 27٪ سنوياً؛ حيث تؤثر على المناطق المنخفضة في البلاد، وتحدث هذه الفيضانات بعد فترات الجفاف، وخلال العقدين الماضيين حدثت فيضانات كبرى، وتم إعلان فيضانات 1997-1998 و2003 على أنها كوارث وطنية في كينيا، فضلاً عن تداعياتها المختلفة على البشر ونفوق الماشية⁽¹³⁾.

ترتبط مخاطر الفيضانات بشكل أكبر في أحواض الأنهار الرئيسية، وتؤدي إلى إتلاف المحاصيل الزراعية وقتل أعداد كبيرة من الماشية، مما يقضي على سبل العيش ويفاقم مشكلات النزوح الجماعي، وتسببت الأعاصير المدارية في المحيط الهندي: ساجارولوبان وياوان، خلال عامي 2018 و2019، في حدوث فيضانات مدمرة وانهيارات أرضية وأضرار جسيمة، ونزوح داخلي كبير في الصومال وإثيوبيا وجيبوتي، وظهور أسراب كبيرة من الجراد الصحراوي التي دمرت المحاصيل في المناطق الريفية، وأجبرت الحكومة الصومالية على إعلان حالة الطوارئ. وفي نوفمبر 2020، تسبب إعصار جاتي في هطول أمطار لمدة عامين على مدار يومين فقط، ليصبح أقوى إعصار في الصومال⁽¹⁴⁾.

5. اتساع رقعة المناطق المعرضة للتصحّر

يتم استنفاد وحرق هكتارات من الغابات الاستوائية كل عام لصالح مساحات الزراعة على نطاق واسع، أو للاستخدام كوقود لأغراض التدفئة والطهي في ضوء زيادة الطلب على الأخشاب وتلبية احتياجات الطاقة في دول المنطقة؛ إذ تواجه كينيا تحدياً في تدمير الغابات كما يحدث في مجمع غابات ماوالتى تعتبر المصدر الرئيسي للمياه لحوالي 12 نهراً، وتغذية بحيري فيكتوريا وتوركانا. وبسبب قطع الأشجار بشكل غير قانوني وتحويل الغابات إلى الأراضي الزراعية والمستوطنات البشرية، ينخفض تدفق المياه في الأنهار، وتضعف قدرة النظم البيئية على مقاومة التغير المناخي. وتعتبر هذه الغابات بمثابة نطاق طبيعي لنظام التبريد حول خط الاستواء لكوكب الأرض، وتعمل على الحفاظ على

مناخ كوكب الأرض؛ حيث تمتص انبعاثات الكربون لتقليل وإبطاء تأثيرات ظاهرة الاحتباس الحراري، كما تُوفر الغابات موائل ومواطن للتنوع البيولوجي. ويوجد في الغابات داخل كينيا مناطق جبلية، ويُشار إليها بالجبال الحرجية المعروفة باسم أبراج المياه بسبب احتوائها على العديد من الينابيع ومصادر الأنهار الرئيسية التي تصب في نهاية المطاف في البحيرات. بالإضافة إلى القدرة على تخزين مياه الأمطار خلال موسم الأمطار وإطلاقها ببطء خلال فترات الجفاف وتوزيع هطول الأمطار وكميتها، ومن ثم يفاقم التدهور المستمر لهذه الغابات من أزمات المياه، والتداعيات غير المباشرة على عمل النظام البيئي للغابات وتقليل قدرتها على الصمود ضد التغير المناخي⁽¹⁵⁾.

6. انعدام الأمن الغذائي وتفاقم حدة المجاعات

توجد ثلاثة دوافع رئيسية متشابكة لانعدام الأمن الغذائي الحاد: الصراعات، والظروف المناخية المتطرفة، والأزمات الاقتصادية. ويؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى توترات اجتماعية وتفاقم أعمال العنف، مما يزيد من مخاطر موجات نزوح جديدة. وغالبًا ما تكون الموارد اللازمة لمعالجة الأزمات الإنسانية الناتجة عن عمليات النزوح، عبارة عن أموال يتم تحويلها من استخدامات أخرى لسياسات التنمية والإدارة البيئية والتكيف مع التغير المناخي⁽¹⁶⁾. يتسبب الجفاف والتغير في أنماط هطول الأمطار والفيضانات والانهيئات الأرضية، في فشل المحاصيل الزراعية وزيادة أسعار السلع والمواد الغذائية، مما يفاقم من أزمات انعدام الأمن الغذائي، ويدمر سبل عيش المجتمعات المحلية، في ظل اعتماد مجتمعات القرن الأفريقي بشكل كبير على الزراعة، وتُعاني المنطقة من أزمات غذائية متكررة، وهطول الأمطار شديد التباين من حيث الشدة والكثافة على الإنتاج الزراعي. وخلال عامي 2016 و2017، أدى عدم هطول الأمطار لمواسم متتالية، إلى تعرض ما يقرب من 6.2 مليون شخص في الصومال لانعدام الأمن الغذائي حاد، ومنذ مايو 2022، يعاني أكثر من 134000 شخص في الصومال من انعدام الأمن الغذائي الحاد، لا سيما في المناطق الريفية، وما يصل إلى 8.1 مليون شخص في إثيوبيا، ونزح ما لا يقل عن 286000 شخص في إقليم أوروبا وإقليم

الصومالي بحثًا عن موارد المياه والمراعي، وحوالي 4.2 مليون شخص أو ما يقرب من ربع السكان في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في شمال وشرق كينيا⁽¹⁷⁾.

ومنذ التغيير السياسي في إثيوبيا عام 1991، كانت هناك سبع فترات على الأقل من انعدام الأمن الغذائي تزامنت مع موجات الجفاف، بعضها كانت مجاعات، والتي تحددها الأمم المتحدة وفقًا لمقاييس معينة من الجوع وسوء التغذية وحالات الوفاة، وأخرى كانت أزمات غذائية؛ حيث ارتفعت مستويات الجوع وسوء التغذية بشكل حاد، وكانت الأحداث الرئيسية: مجاعة 1991-1992، وأزمات غذائية 1999-2000 و2006 و2008، ومجاعة أخرى 2011-2012، وأزمات غذائية 2014 و2016-2017⁽¹⁸⁾. ويحتاج حوالي 7.7 مليون شخص في الصومال إلى مساعدات غذائية طارئة، وهذا رقم مشابه لمن تضرروا من المجاعة الإثيوبية عام 1984⁽¹⁹⁾.

7. نقص إمدادات المياه وتقويض سبل العيش

تهدد المشكلات البيئية المجتمعات المحلية، وتدور حول القضايا العاجلة التي تهدد سبل العيش والبقاء مثل تدهور المراعي وإزالة الغابات، واستنزاف المياه العذبة، وتلوث الهواء وشبكات المياه، وتؤثر هذه المشكلات على رفاهية الإنسان، وتمثل المجتمعات الرعوية تحديًا للحكومات والوكالات الإنسانية في ظل علاقاتها الأضعف والخبرات الإنسانية الأقل تطورًا مع المجتمعات الرعوية عن المجتمعات الزراعية⁽²⁰⁾. يؤثر التغير المناخي بأبعاده المتعددة على موارد الحياة الأساسية لشعوب ومجتمعات دول المنطقة؛ حيث يُعد الوصول إلى مصادر المياه النظيفة مشكلة رئيسية في العديد من هذه الدول، مع حدوث تغيرات في الجوانب الفيزيائية والكيميائية للبحيرات والأنهار، مثل ارتفاع منسوب المياه نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، وفترات قصيرة للغطاء الجليدي وانخفاض في حجم أسماك الأنهار وتقلبات مستوى البحيرات، كما يفرض التغير المناخي ضغوطًا إضافية على توافر موارد المياه والطلب عليها، وإمكانية الوصول إليها، وهناك زيادة محتملة لعدد الأشخاص المعرضين للإجهاد المائي

(Water Stress)، مع تباين في التداعيات على موارد وكمية المياه من جفاف الأنهار والينابيع والبحيرات والأراضي الرطبة في دول المنطقة⁽²¹⁾.

من ناحية أخرى، يرتبط ارتفاع درجات الحرارة الشديد بخسائر الثروة الحيوانية، وتدمير المحاصيل الزراعية، ويجبر الجفاف الرعاة على بيع عدد كبير من الماشية؛ حيث يعتبر الرعي أحد الاقتصادات الرئيسية ومصدر رزق لغالبية المجتمعات المحلية في الأراضي الجافة في شمال كينيا وجنوب إثيوبيا وجنوب ووسط الصومال، في ظل الاتجاهات الديموغرافية المتغيرة، بما في ذلك النمو السكاني السريع وزيادة حركات الهجرة، واستنفاد مخزون السلع الغذائية في الأسواق المحلية، وانخفاض كميات المياه لدعم إنتاج المحاصيل الزراعية نتيجة جفاف وانخفاض منسوب المياه في مجري نهر جوبا وشبيلي، في المناطق التي يمران بها في جنوب الصومال بأقاليم شبيلي السفلى والوسطى وهيران، وتُشكل هذه التحديات مجتمعة محفزات للصراعات بين الرعاة والمزارعين⁽²²⁾.

ثانيًا | التداعيات المركبة للتحويلات البيئية في القرن الأفريقي

أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وثيقة شددت على تهديدات التغير المناخي على السلم والأمن في القارة الأفريقية، من خلال بيانه حول تعزيز العلاقة بين التغير المناخي والأمن والتنمية في أفريقيا، وأهمية دمج المناخ في بعثات حفظ السلام وإعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات. ومنذ نشر التقييم الرابع لتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (ipcc) عام 2007، وصل إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة الاحتباس الحراري (الاحترار العالمي) إلى مستوى جديد؛ حيث انتقل التغير المناخي من التحدي التنموي إلى التهديد الأمني، وأصبحت تداعياته كدوافع للعنف ومحفزات للصراعات؛ إذ أدت الظواهر المناخية المتطرفة إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، واتساع حدة المجاعات وانعدام الأمن الغذائي، وتدهور سبل العيش، وتغيير أنماط الحركة الرعوية، واستغلال النخبة للمظالم المحلية. ويمكن توضيح أهم هذه التداعيات والأزمات، كما يلي:

1. تصاعد تدفقات النزوح الداخلي والهجرة المناخية

تُعتبر الأراضي الجافة في منطقة القرن الأفريقي موطنًا أصليًا للجماعات الرعوية، وأصبح التحول في سبل عيش وضعف هذه المجتمعات الرعوية في مواجهة التغير المناخي موضوع اهتمام في جميع أنحاء العالم، ويحدد هطول الأمطار التنقل الرعوي واستخدام المراعي الاحتياطية بين المجتمعات الرعوية والترتيبات المتغيرة لحيازة الأراضي، مما يؤدي إلى تفاقم ممارسات الرعي الجائر والمنافسة على الموارد الشحيحة، وأجبرت موجات الجفاف المتكررة المجتمعات الرعوية على تغيير الطرق ومصادر الري إلى مناطق جديدة؛ حيث تقاتل هذه المجتمعات من أجل سياسات البقاء، ويؤدي التغير المناخي إلى تفاقم موجات الهجرة والنزوح الداخلي وتغيير نمط حياة السكان وترك مكان إقامتهم الأصلية إلى مناطق أخرى، فضلًا عن تغيير أنشطتهم الاقتصادية. وعادة ما تتسبب التغيرات المفاجئة مثل موجات الفيضانات في النزوح الداخلي بشكل مؤقت، في حين أن التغيرات بطيئة الظهور مثل موجات الجفاف غالبًا ما تنطوي على هجرة دائرية، أي حركة متكررة بين مناطق مختلفة؛ فالهجرة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بسياسات التكيف باعتبارها استراتيجية تأقلم مع تدهور ظروف سبل العيش، وتشكل الهجرة إلى الداخل أعباءً إضافية على الموارد الاقتصادية، وتزيد من خطر الصراعات الداخلية على الموارد الشحيحة⁽²³⁾.

وتؤثر الهجرة المناخية على الأمن والمصالح الجيوسياسية من خلال تصاعد خطر عدم الاستقرار السياسي داخل الدول؛ حيث ينتقل السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، مما يقوض جهود الحوكمة، ويزيد من المخاوف الأمنية وتنامي نفوذ الجماعات الإرهابية، وتغير أنماط الحركة الرعوية، وتخلق الانعكاسات السياسية للهجرة المناخية وحركات اللاجئين تحديات جيوسياسية لبلدان المهاجرين الأصلية. ويُمثل الصراع القبلي في الصومال ما بين 35-40 % من جميع أعمال العنف، وتدور معظم الخلافات حول الوصول إلى مصادر المياه والأراضي، ويعمل التغير المناخي والتدهور البيئي على تقليل موارد المياه

الشحيحة، ويجبر المجتمعات على الهجرة ومواجهة بعضها البعض للسيطرة على تناقص الموارد، وقد تضطر الأسر إلى الانخراط في الأنشطة والاستراتيجيات الاقتصادية لتلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة لأسرهم، وتشمل هذه الاستراتيجيات: تجريد الأصول الإنتاجية مثل الماشية وتبادل أراضيهم مقابل الغذاء، وبيع الأخشاب من خلال إزالة الغابات، ومغادرة الأطفال من المدارس للبحث عن وظائف قد تكون في قطاعات أقل إنتاجية، وقد تتخلى الأسر عن بلدانها وتهاجر جماعياً إلى المراكز الحضرية ومخيمات اللاجئين، وتبحث الجماعات الرعوية عن مصادر بديلة للرعي، مما يؤدي إلى الاشتباك مع الجماعات الأخرى⁽²⁴⁾.

وقد نزح ما لا يقل عن مليون شخص في الصومال عام 2016، وتعرضوا لمخاطر التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ويعيش حوالي 300000 لاجئ صومالي في مجمع داداب للاجئين في كينيا - أكبر مخيم للاجئين في العالم -. وعلى الرغم من ذلك، لم يحظَ التغير المناخي باهتمام كبير نسبياً عند مقارنته بمجالات مثل مكافحة الإرهاب وإصلاح قطاع الأمن في الصومال، ولكن ركزت القوى العالمية والإقليمية والمنظمات الدولية على مكافحة الإرهاب والقرصنة. كما يؤثر النزوح القسري في أعقاب موجات الجفاف والفيضانات على المجتمعات الضعيفة في إثيوبيا، ويقدر البنك الدولي زيادة المهاجرين من الريف إلى الحضر بسبب تأثيرات التغير المناخي بحلول عام 2050، وستكون أديس أبابا نقطة ساخنة في المناطق الحضرية للهجرة المناخية⁽²⁵⁾.

ويدفع النزوح الناجم عن التغير المناخي، الأفراد إلى المستوطنات والمخيمات العشوائية في ظل الظروف السيئة والخدمات الاجتماعية المحدودة، كما تحد الصدمات المناخية المتكررة من قدرة الجماعات الرعوية على التعافي؛ إذ تُشكّل أنماط حركة الجماعات الرعوية المتنافسة جانباً آخر من جوانب الصراع في دول المنطقة، ومن المرجح أن يتحرك الرعاة بأعداد كبيرة خلال فترات ندرة الموارد، مما يفاقم المنافسة للبحث عن موارد المراعي والمياه لقطعان الماشية. ولذا، لا بد من تواجد لجان الرعي المشتركة التي تتكون من شيوخ العشائر والجماعات

الرعية المختلفة، للعمل على إنفاذ اللوائح الداخلية في مناطق الرعي المشتركة المعرضة للتغير المناخي، والاضطلاع بأنشطة التخطيط المشتركة لاستخدام الأراضي وتخصيص الموارد، وسياسة دمج الرعاة في الأسواق المحلية، وزيادة دخل الرعاة خلال فترات الجفاف، وتوفير الأعلاف المدعومة للتخفيف من خسائر الثروة الحيوانية⁽²⁶⁾.

2. تأجيج الصراعات الداخلية والحدودية

صاغ "هومرديكسون" نظرية العنف البيئي (Eco-Violence)، يجادل بأن العديد من البلدان النامية تعتمد على أربعة موارد بيئية أساسية: إنتاج المحاصيل الزراعية، والمياه العذبة، والغابات، ومصايد الأسماك، وندرة وتقلص هذه الموارد نتيجة الاستخدام المفرط في ظل ظروف معينة وتحديدًا التغير المناخي، ستؤدي إلى نشوب الصراعات⁽²⁷⁾، واستخدم "ديكسون" ثلاث فرضيات لربط هذه التغيرات بالصراع العنيف. الأولى: تقليل الإمدادات من الموارد البيئية التي يمكن التحكم فيها ماديًا مثل المياه النظيفة والأراضي، من شأنه أن يُثير صراعات الندرة النسبية بين الدول أو حروب الموارد. والثانية: افتراض أن التحركات السكانية الناتجة عن التدهور البيئي ستؤدي إلى صراعات الهوية الاجتماعية وخاصة الاشتباكات العرقية. والثالثة: ستؤدي الندرة البيئية (Environmental Scarcity) إلى زيادة الحرمان الاقتصادي والحروب الأهلية وظهور حركات التمرد والجماعات المسلحة⁽²⁸⁾.

وتتعدد مظاهر العنف والصراعات المستعصية على الحل المرتبطة بالتغيرات البيئية؛ إذ تؤدي الظواهر المناخية المتطرفة إلى انعدام الأمن الغذائي وتزيد من مخاطر الصراع من ناحية، في حين يؤدي الصراع إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي من ناحية أخرى، وتزيد حلقات التغذية المتبادلة من نقاط الضعف الهيكلية وتخلق صراعات جديدة، وتتسم العلاقة بين التغير المناخي والصراع بكونها علاقة معقدة ارتباطية غير مباشرة ومحددة السياق، باعتباره عاملاً مضاعفًا للتهديد يزيد من انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه والتنافس على الموارد،

وتنتج ندرة الموارد عن المخاطر البيئية التي تؤدي إلى نقص العرض وزيادة الطلب والتوزيع غير المتكافئ للموارد والندرة البيئية: الأراضي الزراعية، والمياه، والمراعي، ومصايد الأسماك⁽²⁹⁾.

تأسيسًا على ما سبق، أصبح هناك رابط متنامٍ بين التغير المناخي والصراعات من خلال التنافس على موارد المياه والأراضي داخل أوبين الجماعات، وتزداد هذه الصراعات بسبب فشل الدولة في إدارة توزيع الموارد، وتوجد مجموعة من العوامل الوسيطة، فيما يُعرف بالعوامل السياقية أو المتغيرات المتداخلة، التي تلعب دورًا في تأجيج الصراعات على الموارد المشتركة مثل موارد المياه والأراضي، ويصاحب الجفاف الشديد زيادة في أعمال العنف وانعدام الأمن، وتكافح المجتمعات المحلية للوصول إلى موارد الرعي الشحيحة، وتعمل الجماعات الرعوية من أجل تعظيم حصتها من موارد الرعي المحدودة خلال فترات الجفاف، والتشابك بين ديناميات هذه الصراعات وقضايا سباق التسلح في ظل انتشار وتدفق الأسلحة في المجتمعات المحلية. فضلاً عن الارتباط مع ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة واتساع نطاق أعمال العنف والقتال من المستويات المحلية إلى الوطنية والعابرة للحدود. ينتج عن التغير المناخي أوضاع غير مواتية من الجفاف والتصحر، ويؤدي إلى احتدام المنافسة على موارد المياه والأراضي، ويكسب الصراعات أبعادًا سياسية في منطقة القرن الأفريقي، وتتصدر أولوية المسببات البيئية على غيرها من المسببات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كمفسر رئيسي لنشأة واستمرار الصراعات، وأصبح التغير المناخي وغيره من المستجدات ذات الطبيعة البيئية تمثل أحد التحديات الأمنية الجديدة ذات الطبيعة العالمية، وترتبط ظاهرة الصراعات الناتجة عن التغير المناخي بظاهرة العولمة؛ بحيث لا يمكن الفصل بين المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، سواء على مستوى فهم مسببات الصراع أو على مستوى تصميم الاستجابة الملائمة⁽³⁰⁾.

وفي هذا السياق، توضح الصومال العلاقة بين التغير المناخي والصراع الداخلي؛ فحدوث الجفاف ومدته مرتبطان سببياً مع الاختلافات الزمنية في اندلاع

ونشوب الصراع العنيف من خلال صدمات ارتفاع أسعار الماشية. ويُشكّل تقارب التغير المناخي والصراعات والهشاشة الأمنية محفزاً لانضمام المجتمعات المحلية إلى الجماعات الإرهابية، في ظل هذه التحديات المتداخلة، والتأزم الممتد للصراعات، والتأثير المتصاعد للتغير المناخي، ومدى تشكيل التغير المناخي تهديداً أمنياً على افتراضات العلاقة المتبادلة بين التغيرات البيئية ومستويات العنف، وتأثيراتها على اندلاع الصراعات التي تطورت على مدى العقود الماضية، والارتباط بين سرقة الماشية وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة؛ حيث خلقت حلقة مفرغة من سرقة الماشية، كما انخرطت الميليشيات الرعوية في الحرب، وتحالفت مع الجماعات المسلحة في ظل إهمال وتهميش الرعاة، وقامت هذه الجماعات الرعوية بالتسلح للدفاع عن النفس واتباع سياسة العنف الوقائي. وبذلك، يغذي التغير المناخي الصراع المسلح في جنوب ووسط الصومال من خلال ثلاث طرق: تفاقم التوترات بين العشائر المحلية، وتعزيز نفوذ الجماعات الإرهابية، بما في ذلك حركة الشباب، وزيادة معدلات الهجرة والنزوح الداخلي⁽³¹⁾.

وعلى الرغم من مساهمة القطاع الرعوي في الاقتصاد الوطني لإثيوبيا، فقد تم إهماله من الحكومات المتعاقبة؛ حيث فضل صانعو السياسة الاستثمار في قطاع الزراعة على حساب قطاع الرعي، وأثرت التغييرات في استخدام الموارد الطبيعية والمائية في حوض نهر أواش في شرق إثيوبيا سلباً على نظام الإنتاج الرعوي وتأجيج الصراعات على استخدامات موارد المياه والمراعي بين الجماعات الرعوية؛ حيث يعتمد عليه حوالي 17% من سكان البلاد. كما أدى الجفاف المتكرر والقيود المفروضة على مناطق الرعي إلى انخراط الجماعات الرعوية في أعمال الزراعة كمصدر بديل للدخل، مع اقتقارهم للمهارات الأساسية اللازمة للزراعة⁽³²⁾. فيما ارتبط الوصول إلى الأراضي والمياه بالصراع بين مجتمعات الرعاة والمزارعين في إثيوبيا، ومن المرجح أن يؤدي عدم كفاية هطول الأمطار والجفاف لفترات طويلة إلى زيادة نقص المراعي، وقد تتصاعد

التوترات عبر الحدود، في ظل تنقل الجماعات الرعوية إلى منطقة رعاة كاراموجا عبر الحدود بين إثيوبيا وكينيا⁽³³⁾.

تتأثر مقاطعة توركانا في شمال غرب كينيا بارتفاع درجات الحرارة وعدم التنبؤ بموسم الأمطار والضغط على الموارد المائية والمراعي، مما تسبب في تناقص أعداد الماشية والصراعات العنيفة المتكررة بين جماعات توركانا وبوكوت⁽³⁴⁾. كما تصاعدت حدة الصراعات خلال فترات ندرة المياه والجفاف في عامي 2004 و2009 بمقاطعة سامبورو في شمال كينيا⁽³⁵⁾. وأدت حالات الجفاف المتكررة إلى تفاقم حدة الصراعات على الموارد بين مزارعي بوكومو ورعاة أورما في دلتا نهر تانا بكينيا؛ حيث يزداد الصراع على استخدام الأراضي بين أورما وبوكومو تعقيداً بسبب حقوق الملكية المعقدة والمتداخلة مع أنظمة متزامنة للأراضي الخاصة والعامة والمشاركة، وحقوق مختلفة في الوصول والانتفاع والإيجار والتملك لهذه الأراضي. هذا يجعل من الصعب إدارة الصراعات بين الرعاة والمزارعين، بينما يطالب البوكومو بالأرض على طول ضفاف النهر لممارسة الزراعة، يريد الأورما ممرًا إلى النهر، في ظل غياب الترتيبات الواضحة، يمكن أن تندلع أعمال العنف بشكل متكرر⁽³⁶⁾.

بالإضافة إلى الصراعات عبر الحدود الكينية الإثيوبية من جنوب إثيوبيا إلى شمال غرب كينيا؛ إذ يتحرك الرعاة الإثيوبيون جنوبًا للبحث عن موارد المياه وأراضي الرعي، وتتصاعد التوترات مع الرعاة والصيادين الكينيين، وتُعد منطقة وادي أومو السفلى وتوركانا عبر الحدود الكينية الإثيوبية موطنًا لعدة جماعات رعوية مثل المرسي ونيانجاتوم وداساناش والميريل وتوركانا، وتشارك هذه الجماعات في ماضٍ اتسم بقتال متقطع ولكنه متكرر على موارد الرعي الأساسية، في ظل ارتفاع درجات الحرارة وموجات الجفاف في المنطقة بشكل مستمر، وحدثت منافسة شديدة على موارد المياه وأراضي الرعي بين عامي 1989 و2011، ونتج عن الصراعات بين جماعات نيانجاتوم وداساناش وتوركانا أكثر من 600 حالة وفاة. وتسببت مشاريع السدود على نهر أومو، جنبًا إلى جنب مع تناقص كمية المياه على نطاق واسع للزراعة، بتقليل تدفق المياه في

اتجاه مجرى النهر وأراضي الرعي للمجتمعات المحلية، وتقليل حجم بحيرة توركانا، واجهت حكومتا كينيا وإثيوبيا صعوبات في التعامل مع الصراعات الداخلية أو تحسين الظروف المعيشية للرعاة في منطقة أومو السفلى-توركانا⁽³⁷⁾.

3. تنامي نشاط الجماعات المسلحة

استغلت الجماعات المسلحة وفي مقدمتها حركة الشباب الإرهابية، تداعيات التغير المناخي لتعزيز عملياتها في التجنيد، واعتمدت على مجموعة متنوعة من التكتيكات لتجنيد المقاتلين وتعزيز نفوذها، من خلال القيام ببناء القنوات لجعل المزارعين المحليين أقل اعتمادًا على هطول الأمطار، وخلق غياب استجابة الحكومة فراغًا آمنًا في معظم أقاليم الصومال؛ حيث تدخلت هذه الحركة لتقديم الدعم والحوكمة البديلة للمجتمعات المحلية، وأيضًا الدعم الاقتصادي للمجتمعات التي تأثرت سلبًا بصدمات سبل العيش المرتبطة بالتغير المناخي. ويتضح ذلك من خلال:

4. استغلال أزمات الجفاف

تُساهم حركة الشباب في المشكلات البيئية من خلال الاعتماد على تجارة الفحم غير المشروعة كمصدر للتمويل، ويتم تدمير غابات الأكاسيا مع تسريع وتيرة إزالة الغابات والتصحر. ولا تتأثر الحركة فقط بالآثار السلبية للتغير المناخي، بل تُساهم في إحداثه. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك مساعيها لإزالة الغابات، والتي دعمت تجارة الفحم حتى أواخر عام 2019. ولهذا السبب، فرض مجلس الأمن الدولي حظرًا على تجارة الفحم في الصومال. ومع ذلك، قبل تنفيذ هذا التشريع، تم تدمير ثلث الغابات في جنوب الصومال لشحن الفحم النباتي إلى منطقة الخليج العربي، ومرت هذه الشحنات عبر ميناء كيسمايو، وقدرت عائدات ميناء كيسمايو وميناءين آخرين تديرهما حركة الشباب على أنها ربحت ما بين 35-50 مليون دولار سنويًا، ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية في أن حركة الشباب قد أدركت أن مستوى انعدام الأمن البيئي يصب في مصلحتها لتعزيز مسارات نفوذها⁽³⁸⁾.

تستغل الحركة حالة التنافس بين الجماعات الرعوية على إمدادات المياه الشحيحة، من خلال التحكم في موارد المياه، وتطالب بضريبة الوصول إليها، وتعمل على تحويل معضلة انعدام الأمن الغذائي إلى أداة تستخدمها في توليد مشاعر مناهضة للحكومة الصومالية وخلق فراغ سياسي لتحقيق أهدافها. نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وعدم امتلاك القدرة على شراء الطعام، كانت المجاعة فرصة لتجنيد المزيد من السكان المحليين⁽³⁹⁾.

5. "تسليح" موارد المياه

وصف "ماركوس كينج" العلاقة بين الإجهاد المائي الناجم عن التغير المناخي وبدء العنف من منظور دورة صراع المياه في الصومال؛ إذ أدت عوامل الإجهاد المائي مثل ارتفاع درجة الحرارة وندرة المياه والطقس المتطرف واستنفاد المياه الجوفية إلى تداعيات سلبية، وتُضعف الصدمات المناخية من قدرة الدولة على الاستجابة. نتيجة لهذه الضغوط، تعاني المجتمعات المحلية من تدهور سبل العيش، يصاحب انخفاض إنتاجية النظم الزراعية، والهجرة البيئية الجماعية الداخلية والخارجية⁽⁴⁰⁾. وعليه، استفادت حركة الشباب من حالة الإجهاد المائي لتسليح المياه بطرق مختلفة، اعتماداً على قدراتها وديناميات الصراعات الداخلية المستمرة في الصومال، من خلال استخدام المياه كسلاح استراتيجي وتكتيكي أو كوسيلة لإرهاب السكان المحليين وإكراههم وتدمير البنية التحتية لإدارة المياه، وتسمم الآبار لابتزاز المزارعين المحليين، وعمدت الحركة إلى تسليح سيطرتها على الموارد المائية الشحيحة في حوض نهري جوبا-شبيلي، وهو من المناطق القليلة ذات التربة الخصبة، وتعتمد الصومال عليه بنسبة كبيرة برغم أن 90% من تدفقاته تأتي من إثيوبيا. وأثبتت الحركة قدرتها على استغلال ضغوط الموارد الطبيعية والتوترات بين العشائر لتنامي مسارات نفوذها بطريقة تنذر بحروب المناخ المستقبلية⁽⁴¹⁾.

6. عرقلة وصول المساعدات الإغاثية

عملت حركة الشباب على عرقلة وتقييد وصول معظم المساعدات الإنسانية من قبل المنظمات والوكالات الإغاثية خلال ذروة جفاف عامي 2011 و2012، وأثبتت قدرتها في استغلال التوترات العشائرية المحلية من خلال استقطاب الدعم من المشردين داخليًا المنفصلين عن شبكات القرابة التقليدية والدعم الأسري. كما استغل مقاتلو الحركة عمدًا افتقار الحكومة الصومالية للاستجابة بفاعلية للكوارث المناخية، وسد فجوات الحوكمة الحرجة عن طريق توفير الخدمات والمواد الإغاثية في حالات الطوارئ وإنشاء لجان الجفاف في أعقاب النقص المتتالي في هطول الأمطار عام 2017، لتنسيق عمليات الإغاثة في العديد من المناطق الإدارية في مختلف أنحاء البلاد، وساعدت الاستجابة للآزمات البيئية في زيادة شعبية حركة الشباب⁽⁴²⁾.

7. أمانة المبادرات البيئية واضطراب مهام بعثات حفظ السلام

أصبح البعد البيئي عنصرًا رئيسيًا في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية؛ حيث إن التقييم الشامل للأمن في الدول النامية -وتحديدًا الدول الأفريقية- غير كافٍ بدون تقييم ومراعاة الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تسببها ندرة الموارد والتغير المناخي والكوارث الطبيعية. وعلى الرغم من المشكلات المنهجية المختلفة لتأثير التغير المناخي على الصراعات الداخلية والاضطرابات الاجتماعية، حيث تولد ندرة الموارد المتجددة آثارًا اجتماعية مثل انخفاض إنتاجية الزراعة، والهجرة، وإضعاف مؤسسات الدولة، والتي بدورها تُغذي أنواعًا متعددة من الصراعات؛ يمكن أن يكون لوفرة الموارد غير المتجددة تأثير مباشر على الاقتصاد والنظم السياسية داخل الدول؛ حيث تقدم دول منطقة القرن الأفريقي شرحًا كافيًا للعلاقة بين ندرة الموارد وانعدام الأمن، وغالبًا ما تعتمد هذه الدول على قطاعات شديدة التأثر بالتغير المناخي مثل الزراعة والرعي. ونتيجة لذلك، تؤدي تأثيرات التغير المناخي إلى انعدام الأمن وزيادة مستويات العنف مثل عدم الاستقرار السياسي، وإضعاف هياكل الحوكمة، وتراجع الأداء الاقتصادي⁽⁴³⁾.

وعلى جانب آخر، يتم النظر إلى مواجهة التغير المناخي من خلال عدسة ضيقة لتهديدات الأمن القومي للدول؛ حيث إن الاستثمار في الحلول المناخية من خلال تمويل سياسات التكيف سواء ثنائية أو متعددة الأطراف، يمكن أن يرتبط بشكل متزايد بالجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، وليس كضرورة قائمة في حد ذاتها، وقد يضر هذا الاتجاه بالعديد من جهود عمليات بناء السلام والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، أو استخدام مبادرات العدالة المناخية وعمليات بناء السلام البيئي ضمن جهد أمني أوسع للتصدي لخطر الجماعات الإرهابية، ولا بد من تعزيز الاستراتيجيات المشتركة لمعالجة القضايا الأمنية والمناخية. ومنذ نهاية الحرب الباردة، كان هناك توسيع لمفهوم ونطاق الأمن القومي ليشمل قضايا الأمن غير التقليدي مثل الهجرة القسرية للسكان، والإرهاب، والأوبئة، وانعدام الأمن الغذائي، وأثار التغير المناخي، بهدف جعل هذه التهديدات غير العسكرية جزءاً لا يتجزأ من خطاب وسياسة الأمن القومي، التي تأخذ في الاعتبار التهديدات البيئية كرد فعل على النهج التقليدي المتحور حول أمن الدولة⁽⁴⁴⁾.

واتصلاً بالسابق، يُشكّل التغير المناخي وتداعياته الأمنية ضغوطاً كبيرة على بناء السلام في الصومال من خلال أربعة مسارات مترابطة: تدهور سبل العيش، والهجرة المناخية، وأنشطة الجماعات المسلحة، والسياقات المحلية؛ حيث تستغل حركة الشباب نقاط الضعف المناخية لاكتساب مزيد من النفوذ، وأقر مجلس الأمن الدولي عام 2018 بالآثار السلبية للتغير المناخي والتغيرات البيئية والكوارث الطبيعية من بين عوامل أخرى تؤثر على استقرار الصومال، وتم الاعتراف من قبل المجلس بالصلة الوثيقة بين الأمن والمناخ عام 2021، في ظل تحديات التغير المناخي والضغوط البيئية العابرة للحدود. كما يفرض التغير المناخي تحديات خطيرة على بعثات بناء السلام الحالية والمستقبلية مثل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للصومال (UNOSOM)، وتساعد الصراع في الصومال على مدى ثلاثة عقود بفعل سلسلة من موجات الجفاف الشديدة، وتداعيات ذلك على عملية بناء الدولة في الصومال وعرقلة تنفيذ مهام

البعثات. ولذا، هناك ضرورة دمج اعتبارات التغير المناخي في آليات التحليل والتخطيط واستراتيجيات الوقاية والوساطة وبناء السلام، وكانت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للصومال أول بعثة ميدانية للأمم المتحدة تنشر قدرات مخصصة للأمن المناخي لتقييم المخاطر الأمنية المتعلقة بالتغير المناخي، ووضع استراتيجيات مناسبة لإدارة المخاطر المناخية⁽⁴⁵⁾.

خاتمة

سيستمر التغير المناخي والتدهور البيئي في إطالة أمد الصراعات وتصيد وتيرتها، ويقوض جهود عمليات بناء السلام، ويزيد من الضغط على أنظمة وهياكل الحكم الضعيفة، والمؤسسات اللازمة لبناء القدرة على الصمود مع التغير المناخي، ويعمل على تقويض التماسك الاجتماعي للمجتمعات المحلية، ويعرقل مهام قوات الأمن من الحفاظ على الأمن في المناطق المتضررة، وتصبح الدول الهشة الأقل استعداداً للتعامل مع تداعيات الطقس القاسي والكوارث المناخية عالقة في دورات من العنف يغذيها التغير المناخي. ولا بد من الاستثمار في القدرات المحلية والوطنية كشرط ضروري لاستدامة السلام؛ حيث تعتبر المرونة المجتمعية ضرورية لتحمل الصدمات والضغوط المرتبطة بالتغير المناخي، ويجب أن تأخذ برامج التكيف مع التغير المناخي وبناء السلام البعد البيئي في الاعتبار لتقليل احتمالية نشوب الصراعات.

لذلك، يعتبر النهج المتكامل لتحقيق وتعزيز بناء السلام البيئي، الذي يربط بين الأولويات الإنسانية والإنمائية والبيئية، ضرورة لدمج اعتبارات الأمن المناخي في الخطط التنموية وتعزيز تدابير التنمية الإنسانية، والممارسات المستدامة بيئياً وتحديد الفجوات للتدخلات المستقبلية، في ظل القدرة التكيفية المحدودة لدول المنطقة على إدارة التحديات المشتركة لمخاطر الأمن والتغير المناخي. فضلاً عن ضرورة دمج المؤسسات العرفية والإدارة المحلية في آليات بناء السلام من أجل دعم الأمن ومصالح الدولة على المستوى المحلي، ودمج الاعتبارات المناخية في مختلف القوانين وسياسات الحكم المحلية، ومشاركة الجمهور في صنع

السياسات البيئية، وتقع المسؤولية على عاتق حكومات المقاطعات لتطوير آلياتهم الخاصة لإدماج التغير المناخي في سياساتهم القطاعية، وإعطاء الأولوية للتغير المناخي في عملية تخطيط التنمية، وتعزيز المرونة المجتمعية والقدرة على التكيف مع التغير المناخي، ودعم مشاريع التنمية المجتمعية المستدامة للفئات الضعيفة، والتحويلات النقدية المقدمة ضمن برنامج شبكة أمان الجوع وضمان الوصول إلى الغذاء الكافي لمستحققيه، وتوفير خط ائتمان لحالات الطوارئ يسمح للحكومات بالوصول العاجل إلى الأموال في حالة وقوع الكوارث المناخية، وإتاحة الحوار المجتمعي حول إدارة الموارد الطبيعية، والاستفادة من الخبرات المحلية.

كما تلعب برامج الحماية الاجتماعية دوراً إيجابياً في تعزيز سبل العيش وإدارة المخاطر في ظل الآثار السلبية للتغير المناخي، ولا سيما على القطاع الزراعي باعتباره مصدراً رئيسياً لسبل عيش المجتمعات المحلية، وهناك ضرورة إدخال تدابير استباقية للأمن الغذائي مثل برنامج شبكة الأمان الإنتاجية لسد فجوة الجوع والمساعدات الغذائية الطارئة، واستراتيجيات بناء الادخار الوقائي (Precautionary Saving) لمواجهة التغيرات الطارئة. بشكل عام، تتمتع معظم دول المنطقة بقدرة منخفضة على التكيف مع التغير المناخي، ويجب أن تؤخذ المبادرات البيئية في الاعتبار في حل وإدارة الصراعات، وتعزيز المبادرات المحلية لبناء القدرة على الصمود وتحسين الظروف المعيشية في الدول المتأثرة بالصراع، من خلال الاستثمار في برامج المرونة المجتمعية والتأهب للجفاف، ودور الابتكارات الواعدة في قطاع الزراعة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، لتقليل الاعتماد على مصادر الأمطار وتعزيز القدرة على الصمود، وتسهيل إمدادات المساعدات الإغاثية الطارئة.

ولا بد من تبني نهج متكامل لكل من آليات حل الصراعات وتعزيز السلام والعدالة البيئية ودمج التدخلات التنموية والإنسانية مع المخاوف الأمنية، من خلال المعاملة العادلة لجميع الأفراد فيما يتعلق بالقوانين واللوائح والسياسات والقرارات البيئية، وضمان عدم الخلط بين تمويل التكيف مع

التغير المناخي والمساعدة الإنمائية، وتعزيز مسار التنمية منخفضة الكربون والتحول لاستخدامات الطاقة النظيفة. وبدلاً من التركيز على التهديدات التي يشكلها التدهور البيئي، يمكن استغلالها لصنع السلام البيئي من خلال الجهود التعاونية لإدارة الموارد الطبيعية كوسيلة للتغلب على حالات انعدام الأمن والتوترات السياسية وتعزيز بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، وإعادة النظر في القضايا البيئية، فيما يُعرف بتهديدات الأمن غير التقليدية وعملية "الأمننة" للقضايا البيئية. وفي ظل إمكانية التنبؤ بمستقبل التغيرات المناخية باستخدام التكنولوجيا المتقدمة، يمكن التنبؤ بالتحويلات التي ستشهدا خريطة الصراعات في المنطقة، ومن ثم يمكن تصميم استجابات استباقية تقلل من أضرار هذه التحويلات، ومن أجل التقليل من الآثار السلبية للصراعات التي تسبب فيها التغير المناخي، يتعين على كافة الأطراف المعنية بتسوية الصراع التدخل عبر ثلاثة مسارات متقاطعة، هي احتواء الأضرار البيئية المسببة للصراع، والتكيف مع المتغيرات البيئية الجديدة، واستعادة الأوضاع البيئية الطبيعية، ولكن يتمثل أحد التحديات الرئيسية أمام تحول اقتصادات دول المنطقة نحو تنمية منخفضة الكربون وقادرة على التكيف مع التغير المناخي في الوصول إلى التمويل المستدام لدعم سياسات التكيف.

1. ShamsiaHassani, "Defining limits: Ecological Overshoot as a Driver of Conflict", Ecosystem for Peace, Accessed on: 28-9-2022, Available at: <https://www.ecosystemforpeace.org/compendium/defining-limits-ecological-overshoot-as-a-driver-of-conflict>
2. Marina Caparini, "Organized Environmental Crime: Why It Matters For Peace Operations", Stockholm International Peace Research Institute, Accessed on: 28-9-2022, Available at: <https://2u.pw/DcOov>
3. Unicef Eastern and Southern Africa Regional Office, Regional Call To Action Horn Of Africa Drought Crisis: Climate Change Is Here Now, (Nairobi: Unicef Eastern and Southern Africa Regional Office, 2022), P. 1.
4. Famine Early Warning Systems Network, "La Niña and Climate Change Cause Exceptional Drought in East Africa, Threatening the Lives and Livelihoods of Millions: Rapid Humanitarian Response Needed", Famine Early Warning Systems Network, Accessed on: 12-10-2022, Available at: <https://fews.net/articles/la-ni%C3%B1a-climate-change-cause-exceptional-drought-east-africa-threatening-lives-livelihoods-millions-rapid-humanitarian-response-needed>
5. Ellen Messer, Climate Change and Violent Conflict: A Critical Literature Review, (Washington, D.C: Oxfam America, 2010), P. 5.
6. United Nations Assistance Mission in Somalia, Countering Al-Shabaab Propaganda and Recruitment Mechanisms in South Central Somalia, (Mogadishu :UNSOM, 2017), P. 29.
7. Will Marshall, "Is Climate Change Fuelling Al-Shabaab's Resurgence in Somalia?", Global Risk Insights, Accessed on: 27-10-2022, Available at: <https://globalriskinsights.com/2021/09/is-climate-change-fuelling-al-shabaabs-resurgence-in-somalia/>
8. نسرين الصباحي، "التغير المناخي وأثره على الصراعات الداخلية في دول شرق أفريقيا"، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الدراسات الأفريقية العليا، 2022)، ص 28.
9. Oxfam, Hunger in a Heating World: How the climate crisis is fuelling hunger in an already hungry world, (Nairobi: Oxfam, 2022), P. 4.
10. Emilie Broek and Christophe M. Hodder, Towards an Integrated Approach to Climate Security and Peacebuilding in Somalia, (Solna: Stockholm International Peace Research Institute, 2022), P. 23.
11. نسرين الصباحي، مرجع سبق ذكره، ص 107.
12. المرجع السابق، ص 83.
13. Will Marshall, Op. Cit.
14. Ibid.
15. Kevin E. Trenberth, "Climate Change Caused by Human Activities is Happening and it Already Has Major Consequences", Journal of Energy & Natural Resources Law, (London: International Bar Association, Vol. 36, Issue. 4, 2018), P. 5.
16. Philip Osano, "Climate Change Amplifies the Risks for Violent Conflicts in Africa", Stockholm Environment Institute, Accessed on: 25-9-2022, Available at: <https://www.sei.org/perspectives/climate-change-amplifies-risks-violent-conflicts-africa/>
17. Madhumita Paul, "Drought in the Horn of Africa: More than 18.5 million in Ethiopia, Kenya, Somalia and Djibouti face humanitarian crisis", Down To Earth, Accessed on: 27-10-2022, Available at: <https://www.downtoearth.org.in/news/africa/drought-in-the-horn-of-africa-more-than-18-5-million-in-ethiopia-kenya-somalia-and-djibouti-face-humanitarian-crisis-83569>
18. Abdulhakim Abdi, "Somalia Conflict and Famine: The Causes are Bad Governance, Not Climate Change", The Conversation, Accessed on: 27-10-2022, Available at: <https://theconversation.com/somalia-conflict-and-famine-the-causes-are-bad-governance-not-climate-change-84166>
19. Mukesh Kapila, "Somalia Faces worst humanitarian crisis in recent history", African Arguments, Accessed on: 27-10-2022, Available at: <https://africanarguments.org/2022/06/somalia-faces-worst-humanitarian-crisis-in-recent-history/>
20. FC Onuoha, "Environmental Degradation, Livelihood and Conflicts: A Focus on the Implications of the Diminishing Water Resources of Lake Chad for North-Eastern Nigeria", African Journal on Conflict Resolution, (Durban: Accord, Vol. 8 No. 2, 2008), Pp36-38.
21. The Intergovernmental Panel on Climate Chang, Linking Climate Change and Water Resources: Impacts and Responses, Bryson Bates et al., (eds.), Climate Change and Water, (Geneva: the Intergovernmental Panel on Climate Chang, 2008), P. 48.

22. OCHA, Somalia: Drought Response –Situation Report No. 8, (New York: UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2017), P. 2.
23. نسرین الصباحي، مرجع سبق ذكره، ص 57.
24. Erin Sikorsky, "Climate Migration Is Now a Major Geopolitical Risk", brink News, Accessed on: 28-10-2022, Available at: <https://www.brinknews.com/climate-migration-is-now-a-major-geopolitical-risk/>
25. Giovanna Kuele and Ana Cristina Miola, "Somalia: the Role of Climate Change in Recurring Violence", Relief Web, Accessed on: 28-10-2022, Available at: <https://reliefweb.int/report/somalia/somalia-role-climate-change-recurring-violence>
26. Daniel Pearson, "Climate Change and Violent Conflict in Kenyan Pastoral Lands: UN Sustainable Development Goals Present a Way Forward, (Nedlands: Future Directions International, 2017), P. 3.
27. أحمد أمل، "صراعات مستدامة: العنف البيئي في حوض بحيرة تشاد"، كراسات استراتيجية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 312، 2020)، ص 7.
28. Homer Dixon, "Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases", International Security, (Toronto: Peace and Conflict Studies Program, University of Toronto, Vol. 19, No. 1, 1994), P. 3.
29. Ibid, P. 5.
30. Idem.
31. Saverio Krätli and Camilla Toulmin, Farmer-herder Conflict in Sub-Saharan Africa? (London: International Institute for Environment and Development 2020), P. 10.
32. Marcus Arcanjo, "Water Security in the Horn of Africa: Climate Change in Somalia, Ethiopia, Eritrea and Djibouti", Climate institute, Accessed on: 28-10-2022, Available at: <https://climate.org/water-security-in-the-horn-of-africa-climate-change-in-somalia-ethiopia-eritrea-and-djibouti/>
33. Milen Yishak, "Ethiopia's climate fragility and security linkage too serious to ignore", Climate Diplomacy, Accessed on: 28-10-2022, Available at: <https://climate-diplomacy.org/magazine/conflict/ethiopia-climate-fragility-and-security-linkage-too-serious-ignore>
34. Stijn Van Weezel, "On Climate and Conflict: Precipitation Decline and Communal Conflict in Ethiopia and Kenya", Journal of Peace Research, (California: SAGE Publications, Vol. 56, No. 4, 2019), P. 515.
35. Jean-Léonard Touati, "Climate Change, Conflicts and Permanent Instability in Kenya", Institute for International Political Studies, Accessed on: 30-9-2022, Available at: <https://www.ispionline.it/en/publicazione/climate-change-conflicts-and-permanent-instability-kenya-19961>
36. Climate Diplomacy, "Farmer-Herder Violence in the Tana River Delta, Kenya", Climate Diplomacy, Accessed on: 28-10-2022, Available at: <https://climate-diplomacy.org/case-studies/farmer-herder-violence-tana-river-delta-kenya>
37. Climate Diplomacy, "Drought and Conflict across the Kenyan-Ethiopian Border", Climate Diplomacy, Accessed on: 28-10-2022, Available at: <https://climate-diplomacy.org/case-studies/drought-and-conflict-across-kenyan-ethiopian-border>
38. Annabelle Green, "Climate Change and the Rise of Islamist Terror: al-Shabaab in Somalia", Strife Blog, Accessed on: 28-10-2022, Available at: <https://www.strifeblog.org/2020/10/02/strife-series-on-climate-change-and-conflict-part-i-climate-change-and-the-rise-of-islamist-terror-al-shabaab-in-somalia/>
39. Ibid.
40. Francesco Femia & Caitlin Werrell, "Drought is Leading to Instability and Water Weaponization in the Middle East and North Africa", The Centre For Climate & Security, Accessed on: 28-10-2022, Available at: <https://climateandsecurity.org/2021/04/drought-is-leading-to-instability-and-water-weaponization-in-the-middle-east-and-north-africa/>
41. Will Marshall, Op. Cit.
42. Jeremiah Asaka, "Climate Change and Terrorism", New Security Beat, Accessed on: 29-9-2022, Available at: <https://www.newsecuritybeat.org/2021/04/climate-change-terrorism/>
43. نسرین الصباحي، مرجع سبق ذكره، ص 1.
44. Jack Mangala, Introduction: Evolving Security Discourse and Crises in Africa: Conceptual, Policy, and Practical Relevance, Jack Mangala, (ed.), New Security Threats and Crises in Africa: Regional and International Perspectives, (London: Palgrave Macmillan, 2010), Pp. 1-5.
45. Ibid.

الفصل الخامس

الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) وأدوارها الإقليمية المتنامية في القرن الأفريقي

* شيماء البكش

باحثة بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للمنظمات والتجمعات الإقليمية أدوار تكاملية سياسية واقتصادية وكذلك أمنية وثقافية، تمارسها في نطاق يفوق نطاق الدولة الوطنية، على نحو يحدد ملامح دور تلك التجمعات ويضفي عليها الفاعلية والشرعية الإقليمية. واكتسبت تلك التجمعات الإقليمية، على اختلاف أدوارها وفعاليتها، أهمية متعاظمة في السياق الأفريقي؛ وخاصة أن أغلب التجمعات الإقليمية الأفريقية يعود تاريخ نشأتها إلى مرحلة التحرر الوطني، والمحاولات الأفريقية لدعم العمل الجماعي، والتي توجت بتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية في ستينيات القرن الماضي، وهو السياق الذي انعكس على أولويات وأهداف تلك التجمعات. وقد ارتبط هذا السياق بالتحديات التي واجهت الدول الوطنية في مراحل الاستقلال، والتي تطلبت خلق حالة من التكامل السياسي والاقتصادي لتحقيق التنمية، فضلاً عن التحديات التي فرضتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتراجع مكانة أفريقيا على الساحة الدولية، مما أكد الحاجة للتعاون السياسي والاقتصادي بين دول القارة.

في هذا السياق تأسست الإيجاد، والتي أخذت أدوارها مراحل مختلفة وفقاً لأهدافها. وعلى هذا الأساس، يمكننا تسليط الضوء على مراحل نشأة الإيجاد وأدوارها الإقليمية المختلفة.

أولاً | الأطر القانونية والمؤسسية لمنظمة إيجاد

نشأت الإيجاد كتجمع سياسي وأمني يهدف إلى تحقيق التشاور بين دوله الأعضاء، بخلاف التجمعات الإقليمية المناظرة التي نشأت كاتحادات اقتصادية ومالية، مثل السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا التي تُعرف اختصاراً باسم (الكوميسا COMESA)، والتي تزامن إنشاؤها مع إنشاء هيئة الإيجاد عام 1982⁽¹⁾. وقد مرت نشأة وتطور هيئة الإيجاد بمراحل مختلفة مرتبطة بالسياق الإقليمي والدولي الذي نشأت وتطورت في ضوئه عملية التكامل الإقليمي الأفريقي؛ إذ كانت النشأة الأولى للمنظمة في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي؛ حيث تمحورت أهدافها حول مكافحة أزمات الجفاف والتصحر في المنطقة، إلى أن راجعت المنظمة أهدافها في أواسط تسعينيات القرن الماضي، لدمج أهداف التكامل والتنمية الاقتصادية ضمن أهدافها.

ولا تنفصل بنية وأدوار الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد IGAD) عن واقع المنظمات والتجمعات الإقليمية الأفريقية، التي نشأ أغلبها في مراحل تالية لنشأة منظمة الوحدة الأفريقية، وفي سياق الحرب الباردة وفترات التحرر الوطني عن الاستعمار في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي؛ حيث كانت الأيديولوجيا مهيمنة على بنية وأدوار تلك التجمعات. فمؤسسات التكامل الإقليمي التي نشأت في تلك الفترة، اتسمت بالانقسام السياسي والتباين الاقتصادي بين دولها الأعضاء المنقسمة بين المعسكرين الشرقي والغربي، إلى أن انتهت الحرب الباردة، الأمر الذي اقتضى الحاجة إلى مراجعة تجارب التكامل الإقليمي، مع تصاعد الأهمية النسبية للتكامل الاقتصادي للدول الأفريقية، لتجنب تهميشها دولياً، وتساعد أهمية سياسات السوق مقابل سياسات المحاور.

فقد كانت الهيئة في بداية نشأتها تُعرف باسم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية (IGADD)، التي تأسست رسمياً عام 1986 وفقاً للاتحاد الأفريقي، إلى أن تحولت عام 1996 للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا (IGAD)⁽²⁾. وكانت مكافحة الجفاف والتصحر في

القرن الأفريقي هي الدافع الرئيسي لنشأة الإيجاد بتوصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1980؛ حيث كانت ولا تزال دول هذه المنطقة الأكثر عرضة لأزمات الجفاف والمجاعات⁽³⁾.

وقد تعرضت المنطقة للجفاف المتكرر والشديد والكوارث الطبيعية بين عامي 1974 و1984، مع تنامي المجاعات والتدهور البيئي والصعوبات الاقتصادية في منطقة شرق أفريقيا، على نحو يستعصي على الدول فرادى مجابهته، وهو الأمر الذي تطلب اتباع نهج إقليمي لاستكمال وتضافر الجهود الوطنية، بما يتقاطع مع أولويات ومبادئ التكامل الإقليمي⁽⁴⁾.

وقد تشكلت المنظمة بداية من عضوية كل من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وأوغندا والسودان والصومال، إلى أن انضمت إليهم إريتريا بعد الاستقلال عام 1993، فيما انضمت جنوب السودان بعد انفصالها عام 2011. وقد اجتمع رؤساء الدول والحكومات في مقر الهيئة بجيبوتي للمرة الأولى عام 1986، للتوقيع على الاتفاقية المنشئة، إلى أن أصدر رؤساء الدول والحكومات إعلاناً لتنشيط (إيجاد) وتوسيع التعاون بين الدول الأعضاء بدلاً من اقتصره على هدف مكافحة الجفاف فحسب، ومن ثم تعديل ميثاق الهيئة عام 1996 في جيبوتي⁽⁵⁾.

وقد صادقت الدول الأعضاء المؤسسة للمنظمة في 1996، على قرار تعزيز التعاون الإقليمي وفق أولويات ثلاث على المنظمة تحقيقها، وهي: الأمن الغذائي وحماية البيئة، والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي والاجتماعي، وتعزيز السلم والأمن⁽⁶⁾. فقد عملت الهيئة على مواكبة أهداف التنمية والاستراتيجيات الدولية والقارية، خصوصاً مع وضع الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية القارية للتنمية 2063، والتي يتعين أن يواكبها جهود إقليمية موازية تخدم الهدف القاري النهائي. وقد صاغت المنظمة استراتيجية طويلة الأمد حتى 2050، والتي صاحبها عملية من التخطيط الاستراتيجي وصياغة المفاهيم ووضع خطط تنفيذية واستراتيجيات مصغرة وتحديد الأولويات منذ عام 2020.

وتستهدف استراتيجية الإيجاد تحويل اقتصادات المنطقة إلى اقتصاد متوسط الدخل، وتحقيق الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي والتوزيع العادل للموارد وخلق الثروة للمواطنين، والارتقاء بالبنية الأساسية ومشروعات الطاقة والتكنولوجيا والابتكار والتحول للتصنيع، مع التخفيف من آثار التغير المناخي والاستخدام الفعال للبيئة والموارد الطبيعية، هذا فضلاً عن تحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم.

وباختصار، تُعد مجالات التدخل الاستراتيجي التي تستند عليها رؤية الإيجاد 2050، والتي تنقسم إلى مراحل هي: تطبيق العلم والتكنولوجيا من أجل اقتصاد قائم على الموارد الطبيعية، ومن ثم التصنيع ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة؛ وذلك عبر مجالات تدخل رئيسية تتمثل في الأمن الغذائي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإدارة المستدامة للموارد العابرة للحدود لدعم التنمية وإدارة تغير المناخ، وأخيراً السلام والأمن.

ثانياً | تفاعل منظمة إيجاد مع القضايا الإقليمية في القرن الأفريقي

على الرغم من الهدف الأساسي لتأسيس المنظمة للتعامل مع قضايا الجفاف، فإن دولها الأعضاء سعت للارتقاء بأدوار المنظمة وتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الأعضاء بعد تحويلها للإيجاد. ووفقاً للأدوار المحددة سلفاً للمنظمة، يمكن متابعة تلك الأدوار لمعرفة مدى التطور في الدور، على النحو التالي:

1. قضايا الجفاف والأمن الغذائي

رغم التحولات التدريجية التي شهدتها منظمة إيجاد على مستوى الأهداف وتبنيها أهداف سياسية في منتصف تسعينيات القرن العشرين؛ جاء استمرار تعرض المنظمة لموجات وأزمات الجفاف ليجعل من مكافحته هدفاً مستمراً على أجندة المنظمة. وتُعد إحدى المساهمات الرئيسية للمنظمة في هذا المجال هي إنشاء وقيادة منصة إقليمية للصمود والاستدامة في مواجهة كوارث

الجفاف (IDDRSI)، والتي تم إنشاؤها في 9 سبتمبر 2011، في نيروبي. وتوفر هذه المنصة آلية لمناقشة الأولويات للمنطقة وإمكانية الحل، من خلال الجمع بين الدول الأعضاء وشركاء التنمية ووكالات الأمم المتحدة⁽⁷⁾.

كذلك طورت الهيئة نظاماً لرصد الجفاف، أطلق عليه اسم "مراقبة الجفاف في شرق أفريقيا ICPAC"، والذي يتيح الرقابة وتعزيز نظم الإنذار المبكر لتسهيل الاستجابة، هذا علاوة على اختصاص مركز المناطق الرعوية وتنمية الثروة الحيوانية بإدارة تدخلات التصحر والجفاف في إطار عمل المنظمة، وإنشاء برنامج إدارة موارد المياه الداخلية (INWRMP)، وكذلك برنامج إدارة التنوع البيولوجي (IGAD-BMP)؛ ورغم ذلك لا تزال الفجوة قائمة بين الإنذار المبكر والعمل المبكر⁽⁸⁾.

فلا تزال منطقة القرن الأفريقي الكبرى بعد مرور أكثر من عشر سنوات على إنشاء المنظمة، واحدة من أكثر المناطق عرضة للجفاف؛ إذ تتعرض لأسوأ موجة جفاف منذ 40 عاماً؛ حيث يعاني 18 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد بسبب الجفاف وفقاً لمؤشر الأمن الغذائي، مع تعرض 1.5 مليون رأس من الماشية في كينيا و1.77 مليون في إثيوبيا، مع نزوح مئات الآلاف من الأشخاص من منازلهم بحثاً عن الماء والغذاء. فالمنطقة واحدة من أكثر مناطق العالم تعرضاً لموجات الجفاف والجفاف المطول الذي بات سمة متكررة، والتي تؤدي إلى تفاقم مساحة الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في المنطقة، بسبب تغير المناخ وزيادة التصحر والتدهور البيئي، مما يجعل منطقة الإيجاد واحدة من أكثر مناطق العالم معاناة من انعدام الأمن الغذائي.

وتساهم هذه الظروف البيئية القاسية في تصاعد المعاناة الإنسانية في المجتمعات المتضررة بالفعل، مما يؤدي لمزيد من النزوح والفقر والجوع والصراعات. فعلى سبيل المثال، أدى الجفاف في 2010-2011 إلى تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي، لا سيما في إثيوبيا وكينيا، وكذلك إعلان المجاعة في أجزاء من الصومال. بالإضافة لذلك، أدى الجفاف والنزاع في عامي 2016-2017 إلى ارتفاع حدة الأمن الغذائي في المنطقة وإعلان المجاعة في مقاطعتين في جنوب السودان⁽⁹⁾.

وخلال عام 2019، تعرض حوالي 27 مليون شخص في الدول التي تقع ضمن ولاية الإيجاد، لأزمة غذائية من الدرجة الثالثة، وفقًا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي، وهو الوضع الذي تفاقم عن السنوات السابقة عليه، والمستمر في التصاعد حتى يومنا هذا، على نحو يؤثر على سبل العيش الرعوية والزراعية في أغلب دول المنطقة⁽¹⁰⁾.

فكانت المنطقة تعاني قبل تفشي جائحة كورونا من ارتفاع انعدام الأمن الغذائي من الدرجة الثالثة، نتيجة تراكم الأزمات المركبة التي تتعرض لها المنطقة، خاصة الأزمات المناخية والصراعات والأزمات الاقتصادية. ففي إثيوبيا وحدها كان هناك 8.47 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وفي جنوب السودان قُدر عدد الأشخاص المعرضين لانعدام الأمن الغذائي بحوالي 6.45 مليون شخص، وفي السودان حوالي 6.25 مليون شخص. وفي عام 2020، أعلنت منظمة الإيجاد عن تخوفها من تفاقم انعدام الأمن الغذائي في المنطقة نظرًا لتلاقي عوامل عدة في المنطقة، خاصة مع انتشار أزمة الجراد الصحراوي وتفشي جائحة كورونا، فضلًا عن هطول الأمطار بدرجة أقل من المتوسط⁽¹¹⁾.

فقد أدت الظروف المناخية القاسية إلى أزمة الجراد الصحراوي، التي أدت إلى دمار المحاصيل والمراعي ومعاونة 2.5 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد. كذلك أدى تفشي جائحة كورونا إلى تعطيل سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية، فضلًا عن التباطؤ الاقتصادي وانخفاض مستويات الدخل التي خفضت قدرات العديد من الأفراد على الوصول إلى الغذاء.

وجاءت الاستجابة الدولية لدعم دول المنطقة غير متناسبة بين مختلف الدول، مما ترك حكومات بعض الدول غير قادرة على مواجهة تلك الظروف القاسية بمفردها؛ فوفقًا للإيجاد كانت مستويات التمويل الدولي لدول المنطقة كالتالي: (أوغندا: 0٪، كينيا: 0٪، جيبوتي: 11٪، إثيوبيا: 20٪، جنوب السودان: 35٪، السودان 43٪، الصومال: 56٪)⁽¹²⁾.

كذلك تم تلبية متطلبات الاستجابة الإنسانية للمنطقة ككل بنسبة 33% خلال عام 2020، مما ترك فجوة تمويلية كبيرة، على نحو دفع الإيجاد للبحث عن سبل للاستجابة، فطورت المنظمة استراتيجية استجابة تقترح مبادئ توجيهية لنهج متماسك لدعم جميع السكان المتضررين وسبل عيشهم، وتحديد التدخلات والأولويات على المدى المتوسط والطويل، مع ضمان أن تكون التدخلات قائمة على التعاون الجماعي بين الدول والحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية.

وهذه الأوضاع القاسية من المتوقع لها التزايد مع سوء الأوضاع المناخية المقترنة بالصدمات السياسية والاقتصادية المتعلقة بالصراعات، مما يهدد سبل العيش ويعمل على تقويض قدرة الدول على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية، خاصة في الدول التي لا تستطيع فيها الأنظمة الحكومية توفير الدعم الكافي للمتضررين. وقد وضعت استراتيجية الإيجاد خلال الفترة بين 2020-2022، للاستجابة للأمن الغذائي والتغذية في سياق الجفاف والفيضانات والجراد الصحراوي⁽¹³⁾.

وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على أولويات استراتيجية تتمثل في دعم الأمن الغذائي بين الفئات الضعيفة، وتعزيز وتسهيل التجارة الإقليمية والوصول إلى الأسواق، وحماية الرعاة والأصول الرعوية، وتعزيز التنسيق الإقليمي من خلال تعزيز التنسيق وتعزيز القدرات الإقليمية للتأهب والاستجابة، وتفعيل صندوق الاستجابة للكوارث⁽¹⁴⁾.

وبذلك، باتت الأزمات البيئية والاجتماعية التي تتعرض لها المنطقة خارج نطاق القدرات المؤسسية لأية منظمة أو دولة بمفردها، وتتطلب المزيد من التعاون الجماعي المشترك. فالمنطقة واحدة من أكثر مناطق العالم معاناة من العوامل المحفزة لتفاقم الأزمات الغذائية والإنسانية، والتي من المرجح لها مزيد من التدهور ما لم تبني القدرة على الصمود وتحسن نظم الإنذار المبكر.

2. قضايا التكامل والتنمية الاقتصادية

لقد تأخرت تجارب التكامل والأسواق في إطار الهيئة مقارنة بتنفيذ الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى للاتفاقيات التجارية. ففي يناير 2012، أقر رؤساء الدول والحكومات خطة الحد الأدنى من التكامل؛ حيث كان التعاون الاقتصادي والتكامل أحد مجالات التعاون ذات الأولوية. وفي هذا السياق، تعمل أمانة الهيئة مع الدول الأعضاء من أجل تنسيق السياسات والإجراءات والمعايير التجارية لتعزيز التجارة في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية⁽¹⁵⁾.

وفي 2010، أطلقت الهيئة منتدى الأعمال الخاص بها من خلال زيادة التجارة والاستثمار عبر الحدود، وتنسيق السياسات بين الدول الأعضاء، ومواءمة السياسات بينها فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار وتسهيل النقل وتطوير البنية التحتية وحرية الحركة والبضائع⁽¹⁶⁾.

ووفقًا لتقرير الاتحاد الأفريقي لعام 2021 عن حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا، حققت الإيجاد معدلات أداء متوسطة في أغلب مؤشرات التكامل التي تحددت بثمانية مؤشرات، هي (حرية تنقل الأشخاص، والاندماج الاجتماعي، والتكامل التجاري، والبنية التحتية، والاتحاد المالي، والاتحاد النقدي، والتكامل البيئي، والتكامل السياسي والمؤسسي)⁽¹⁷⁾.

واتصلت أدنى درجات الإيجاد فيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي والتكامل التجاري والتكامل المالي، والتي فُسرَت بعدم وجود هياكل صلبة داخل الإيجاد معنية بالتكامل التجاري والمالي، بينما جاءت معدلات الوضع المالي ضعيفة لإغفال تقييم دور الإيجاد في مجالات الهجرة والصحة والجنس، إضافة إلى دورها في العمل المشترك لمواجهة جائحة كورونا⁽¹⁸⁾.

ولا تزال عملية التكامل في منطقة الإيجاد في مرحلة مبكرة لم ترتقِ إلى مرحلة منطقة التجارة الحرة. ويعود تباطؤ عملية التكامل إلى مجموعة من العوامل،

من بينها إعطاء أولوية لحرية تحرك الأشخاص على حساب أولويات التكامل التجاري، رغم عدم تأثير البروتوكول وخارطة الطريق فيما يتعلق بمجال الحركة، كذلك ضعف الحوافز المقدمة للدول التي تتمتع بعضوية متداخلة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى التي تمضي في طريقها نحو تكامل السوق؛ فباستثناء الصومال وجنوب السودان فإن دول الإيجاد الأخرى هي أعضاء في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، التي أطلقت مؤخراً اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية (TFTA) مع مجموعة شرق أفريقيا (EAC) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)، فحتى الآن لا يُعد التكامل التجاري والاقتصادي على أولويات الدول الأعضاء التي تحققه في إطار منظمات إقليمية أخرى⁽¹⁹⁾.

بالإضافة إلى ذلك، فإن كينيا وجنوب السودان وأوغندا أعضاء في مجموعة شرق أفريقيا التي تنفذ سوقها المشتركة جنباً إلى جنب مع اتفاقية التجارة الحرة القارية. كذلك كينيا وجنوب السودان وأوغندا أعضاء في مجموعة شرق أفريقيا التي تنفذ سوقها المشتركة جنباً إلى جنب مع اتفاقية التجارة الحرة القارية. علاوة على ذلك، فإن أحد الأهداف الشاملة للإيجاد هو تحقيق أهداف الكوميسا، مما يجعل الهيكل المؤسسي للمنظمة فيما يتعلق بأهداف التكامل من أجل تحقيق منطقة تجارة حرة غامضاً بعض الشيء.

3. قضايا السلام والاستقرار الإقليمي

حدد القادة المؤسسون للهيئة أهدافاً ورؤى متعلقة بشعوب المنطقة وتطوير الهوية والعيش المشترك والتمتع ببيئة آمنة وتخفيف حدة الفقر والسلام، على أن تكون الجماعة الاقتصادية الإقليمية الرائدة في تحقيق السلام والتنمية المستدامة في المنطقة.

وجاءت تلك الأهداف بعد التحول الذي طرأ على هيكل المنظمة وعلى طبيعة عملها في عام 1996؛ حيث أعيد تنشيط الهيئة وتكليفها بمعالجة قضايا السلام والأمن؛ إذ تم توسيع نطاق اختصاصها لتغطية قضايا التنمية

السياسية والاقتصادية، فتم إنشاء قسم التنمية السياسية والإنسانية والتي أعيد تسميتها لاحقًا باسم قسم السلام والأمن⁽²⁰⁾. ويركز قسم السلام والأمن على أربعة أهداف رئيسية متعلقة بقضايا الأمن والسلم، وهي:

- منع النزاعات، وإدارتها وحلها.
- منع وإدارة التهديدات الأمنية عبر الوطنية.
- الحكم والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.
- إعادة الإعمار والتنمية والشؤون الإنسانية في فترة ما بعد الصراع.

وارتبطت ظروف نشأة المنظمة بالأوضاع العالمية والإقليمية التي فرضت بدورها أولويات جديدة ترتبط بالأمن على أجندة المنظمة؛ إذ انصبت أهداف المنظمة في بدايات نشأتها على القضايا البيئية لمواجهة ظروف المجاعة التي ضربت الإقليم وقتذاك، وهي الفترة التي اتسمت بالاستقطاب الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، ووقوع دول الإيجاد تحت وطأة حروب التحرر والصراعات الداخلية. والمنطقة الفرعية التي تشملها ولاية الإيجاد هي واحدة من أكثر مناطق العالم تأثرًا بالصراعات؛ إذ تعرضت دولها السودان والصومال وإثيوبيا وإريتريا لصراعات ممتدة، خاصة حروب التحرر التي خاضتها دول المنطقة، وشهدت حالة من الاستقطاب والاهتمام الدولي بالمنطقة.

ومع تراجع الاهتمام الدولي بالقضايا الأمنية في المنطقة في عقد التسعينيات، تنامي الإدراك لدى القادة بعدم جدوى معالجة التحديات البيئية والتنمية دون معالجة المخاطر الأمنية والصراعات الإقليمية، مما جعل قضايا الصراع والأمن على رأس أولوياتها، خاصة مع التوافق الدولي بأهمية أن يكون للمنظمات الإقليمية أدوار فيما يتعلق بالسلم والأمن.

بهذا المنطق، تزامن التأسيس الثاني لمنظمة إيجاد مع اضطراب الأوضاع الأمنية في الصومال، واندلاع الحرب الإثيوبية الإريترية، واستمرار الحرب الأهلية

السودانية التي انتهت بانفصال الجنوب، فضلاً عن النزاعات الحدودية وتنامي أنشطة القرصنة التي عانت منها المنطقة. ويقدر التعقيد المصاحب للسياق السابق على نشأة المنظمة، استمرت هذه التعقيدات وأثرت على طبيعة عملها وعلى هيكل الأمن الخاص بها. فالحروب العنيفة التي شهدتها المنطقة بعد الاستقلال سواء بين الدول أو داخلها، ألقت بظلالها على السياق الإقليمي المصاحب لعملية التحول الهيكلي في أهداف المنظمة نحو قضايا الأمن والسلام.

ثالثاً | موقف منظمة إيجاد من الأزمات الإقليمية في القرن الأفريقي

يمكن متابعة الأدوار الإقليمية للمنظمة في قضايا السلام والأمن الإقليمي في مجموعة متنوعة من الأزمات الإقليمية التالية:

1. أزمة الانتقال السياسي في السودان

للمنظمة إيجاد خبرة واسعة بالأوضاع في السودان، فقد شاركت المنظمة بفاعلية في عملية صنع السلام في السودان (1993-2005)؛ إذ مثلت الأزمَتان اختباراً لدور المنظمة في إرساء الأمن. فمن خلال لجنتها الدائمة للسلام والأمن، تدخلت الهيئة دبلوماسياً وسياسياً لإحياء محادثات السلام في السودان⁽²¹⁾، من خلال تعيين الرئيس الكيني آنذاك دانيال أراب موي مبعوثاً لعملية السلام في السودان. وقد ساهمت الجهود الدبلوماسية التي قادتها المنظمة في خلق مناخ من الثقة بين الأطراف المتحاربة؛ إذ عملت اللجنة الدائمة على تسهيل الحوار حتى توقيع اتفاق السلام الشامل عام 2005 في نيروبي بكينيا، الأمر الذي اختتمت معه الإيجاد مبادراتها لصناع السلام، التي تُعد واحدة من إنجازاتها في هذا الصدد⁽²²⁾.

وخلال المرحلة الانتقالية التي بدأت مع سقوط نظام الرئيس السوداني السابق عمر البشير في أبريل 2019، انخرطت الإيجاد في المحادثات بين الأطراف السودانية للتوصل إلى صيغة توافقية لقيادة المرحلة الانتقالية، وجاء تدخل الإيجاد في شكل انخراط رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد" في محادثات السلام، بدعوة من

مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بصفته ممثلًا لإثيوبيا التي كانت ترأس الإيجاد حينها (23).

وضمن عوامل أخرى، يَسَّرَ انخراط الإيجاد ممثلة في آبي أحمد، والاتحاد الأفريقي ممثلًا في مبعوثه "محمد لبات"، والدعم الدولي ممثلًا في دول الترويك والاتحاد الأوروبي، في عملية إحياء المحادثات بين المكونين المدني والعسكري، إلى أن تم التوصل إلى الإعلان الدستوري والسياسي في 17 أغسطس 2019، والذي مهد فيما بعد لاتفاق جوبا للسلام مع الحركات المسلحة (24).

ومع المآزق الذي دخلته المرحلة الانتقالية السودانية وجمود العملية السياسية لعام كامل، سعت الإيجاد للانخراط من جديد للتوسط بين أطراف الأزمة؛ إذ طرحت مبادرة في مطلع 2022 للوساطة، التي نالت بدورها قبولاً من بعض القوى التي كانت مناورت لدور البعثة الأممية في السودان "يونيتامس"، مما أدى إلى توحيد جهود كل من البعثة الأممية والاتحاد الأفريقي والإيجاد في آلية واحدة عرفت بالآلية الثلاثية، والمدعومة من المجتمع الدولي، وساهم دورها في إنجاز الاتفاق الإطاري في 5 ديسمبر 2022، والذي من شأنه تحقيق الاستقرار حتى إنهاء المرحلة الانتقالية.

2. مفاوضات السلام في جنوب السودان

انخرطت الإيجاد في عملية الوساطة لمعالجة الصراع الذي دار في جنوب السودان بعد الاستقلال، حيث نشط دورها خلال الفترة من 2013 حتى 2015؛ إذ انخرطت سريعاً بمجرد اندلاع العنف في ديسمبر 2013، حيث دعت إلى عقد قمة استثنائية، فضلاً عن تفويض بعثة للوساطة نجحت في الدفع لتحقيق اتفاق سلام 2015، لكنه لم يصمد طويلاً، وهو الإخفاق أو المأخذ على دور الإيجاد ومدى قدرتها على إلزام الأطراف المختلفة بالامتثال لمخرجات أية اتفاق قانوني تحت رعايتها، بل إن الصراع الذي اندلع في جنوب السودان جاء بعد تسع سنوات من اتفاق السلام الشامل في السودان، والذي مهد الطريق لاستقلال الجنوب (25).

لكن تأتي هذه الجهود في ضوء التزام المنظمة بتعزيز قدرتها في مجال الوساطة؛ إذ تزامنت تلك الجهود مع تأسيس وحدة دعم الوساطة ضمن شعبة الأمن في الأمانة العامة للهيئة. وفيما يتعلق باندلاع الصراع في جنوب السودان، فوضت الإيجاد مبعوثين لها للتوسط من أجل وقف الاقتتال منذ اندلاع القتال حتى حان وقت توقيع الاتفاق في مارس 2015، وتقاعس الأطراف المتحاربة عن التوقيع، مما دفع الإيجاد لإطلاق عملية أو مرحلة جديدة للوساطة أطلقت عليها "إيجاد بلس IGAD Plus" وسعت فيها لإشراك الأطراف أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والترويكما والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، حتى توصلت إلى طرح مسودة للاتفاق في يوليو 2015⁽²⁶⁾.

وسعت الإيجاد للاستفادة من خبرتها التفاوضية السابقة مع السودان التي توجت بتوقيع اتفاق السلام الشامل. لكن هذه الجهود كانت مدفوعة بدعم المجتمع الدولي الذي أيد دور الإيجاد في دعم الوساطة؛ حيث تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2132 في 24 ديسمبر 2013، الذي أثنى على جهود الإيجاد في سعيها للانفتاح على الحوار والوساطة، وبالمثل دعمت دول الترويكما جهود الإيجاد في الوساطة⁽²⁷⁾.

وبعد عام واحدة فقط من توقيع اتفاق السلام، تجدد العنف مرة أخرى في عام 2016، واستمر العنف والتدهور الأمني في تصاعد؛ حيث انخرطت الإيجاد مرة أخرى في عملية السلام المنشط التي قادت إلى توقيع اتفاق السلام المنشط عام 2018⁽²⁸⁾. ومع تجدد العنف مرة أخرى بين أطراف اتفاق السلام المنشط، وفي بحث الإيجاد عن سبل الدعم التي يمكن من خلالها الحفاظ على النجاحات المكتسبة، وقَّعت الإيجاد مع السفير الأيرلندي لدى إثيوبيا وجيبوتي في 20 سبتمبر 2022، اتفاقية لتمويل وقف إطلاق النار وآلية للمراقبة لضمان الترتيبات الأمنية الانتقالية⁽²⁹⁾.

وُرجع بعض التفسيرات العوار الذي يصيب آليات الوساطة، إلى انخراط الدول أصحاب المصلحة الإقليمية في جهودها؛ إذ يحملون وجهات نظر متباينة حول

الكيفية التي يمكن بها تسوية الصراع، وفقًا لمصالحهم الإقليمية، مما يشكل وجهة نظر غير متماسكة أو مؤسسية للإيجاد بعيدًا عن المواقف السياسية.

3. المصالحة الوطنية في الصومال

انخرطت الإيجاد في الأزمة الصومالية منذ وقت مبكر بعد انهيار الحكومة في مقديشو، والمساعي التالية لها لتحقيق سلام شامل وتشكيل حكومة انتقالية (2002-2004). لكن على الجانب الآخر، أخفقت المنظمة في قيادة جهود المصالحة في الصومال، الأمر الذي أرجعته إلى تعدد مبادرات المصالحة، فضلًا عن استمرارية الأطراف المتحاربة التي تلقت الدعم الإقليمي من الدول الأعضاء في المنظمة؛ إذ دعمت إثيوبيا طرفًا بينما دعمت إريتريا الطرف الآخر، الأمر الذي عمل على تقويض جهود المنظمة في دعم عملية السلام التي قادت إلى تشكيل حكومة انتقالية عام 2004⁽³⁰⁾.

ومع استمرار الأزمة، عملت المنظمة على تفعيل الدبلوماسية متعددة الأطراف وتنسيق جهودها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، من أجل جمع الأطراف الصومالية وتنسيق جهودها نحو بناء السلام، وذلك من خلال مكتب للبعثة الخاصة للإيجاد في الصومال، والذي يهدف إلى دعم بناء القدرات وبناء السلام والمصالحة من خلال العمل مع الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات⁽³¹⁾.

وتحقيقًا لنهج الدبلوماسية متعددة الأطراف، ساهمت المنظمة في العملية السياسية الشاملة للحكومة الفيدرالية الصومالية والولايات الفيدرالية؛ حيث ترأس الأمين التنفيذي للمنظمة في أبريل 2021 اجتماعًا رباعيًا مع كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بهدف تهدئة النزاعات الانتخابية. كذلك عقدت المنظمة في ديسمبر 2021، ورش عمل في مدن صومالية عدة لدعم السلام المجتمعي وبناء السلام كخطوة نحو معالجة النزاعات والتمهيد للانتخابات، غير أن الرهان على دور الإيجاد في معالجة أزمات الصومال يرتبط بمشاركة الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى.

4. الصراع في إقليم تيغراي الإثيوبي

عقب اندلاع الصراع في الإقليم الشمالي الإثيوبي في الرابع من نوفمبر 2020، حاول رئيس الوزراء السوداني السابق "عبد الله حمدوك" بصفته رئيسًا للمنظمة التي ترأسها السودان، الانخراط في الأزمة؛ حيث نجح في وضع الأزمة على جدول أعمال المنظمة، ودعا إلى عقد القمة الاستثنائية الثامنة والثلاثين لمناقشة الصراع الداخلي في إثيوبيا⁽³²⁾.

وعُقدت هذه القمة في 20 ديسمبر 2020، بحضور رئيس الوزراء الإثيوبي، لكن تناقضات المواقف للأطراف الإقليمية قوضت أي محاولة من قبل الإيجاد أو الاتحاد الأفريقي حينها لتحقيق اختراق في الأزمة⁽³³⁾، وذلك رغم اعتبار البعض أن مجرد إجراء قمة دبلوماسية للإيجاد بقبول رئيس الوزراء الإثيوبي هو إنجاز وتقدم في هذا المضمار. وقد تجسد التعنت الإثيوبي في رفض أبي أحمد محاولات رئيس الوزراء الإثيوبي ورئيس الإيجاد للتوسط في الأزمة بعد إجراء أربع مكالمات هاتفية بينهما في بدايات اندلاعها؛ إذ اعتبر أبي أحمد أنها نزاع داخلي لاستعادة النظام الدستوري في البلاد، وهو أمر لا يجب تدويله⁽³⁴⁾.

ورغم الإخفاق الذي لحق بدور الإيجاد في تلك الأزمة، فإنها لم تكن المنظمة الوحيدة التي عجزت عن لعب دور في تلك الأزمة، لأسباب متعددة؛ فقد تمسك رئيس الوزراء الإثيوبي برفضه القاطع لكافة جهود الوساطة، مع إصراره على الحسم العسكري وتمسكه بعدم التدخل في شؤون بلاده، فضلًا عن التناقضات والتحيزات الإقليمية⁽³⁵⁾.

وعكس الإخفاق الذي لحق بدور الإيجاد في التدخل والوساطة أو لعب دور في صراع التيجراي، مجموعة من المحددات التي تفرض قيودًا على طبيعة عمل المنظمة، ولعل أبرز هذه القيود يتمثل في التوازنات والتقاطعات الإقليمية؛ إذ تطالب الإيجاد بالتدخل في أزمة دولة عضو تؤثر عضويتها على آلية ودور المنظمة، فضلًا عن احتمالات انخراط الأطراف الإقليمية في الصراعات

الإقليمية على نحو يقلل من حياد المنظمة، على نحو يجعل دورها إما غير مرحب به وإما غير فعال.

ويتضح من الوضع السابق أمران، يتعلق أولهما بأن ولاية المنظمة لحفظ السلام والأمن الإقليمي كانت ولاية محدودة لم ترتقِ لوضع أساس مؤسسي للأمن الإقليمي، بينما ينصرف الأمر الثاني إلى طبيعة التوازنات الإقليمية والتحالفات بين دولها الأعضاء؛ إذ إن المنظمة الإقليمية تستمد ولايتها من إرادة الدول الأعضاء، التي عملت في الأساس على تقويض ولاية المنظمة من خلال التحالفات والتوازنات الإقليمية التي ساهمت في كثير من الأحيان في تقويض الأمن الإقليمي.

كذلك لم تلعب المنظمة أدوارًا فعالة في العديد من الأزمات، رغم تطويرها لآلية للإنذار المبكر لتوقع الاستجابة للأزمات، بالتعاون مع الجهات المانحة عام 2000. فلم تلعب المنظمة دورًا في الصراع الذي جرى في دارفور بدءًا من عام 2003 وأزمة أوجادين وغيرها⁽³⁶⁾، أو تم التحفظ على دورها واتهامها بالانحياز مثلما حدث في النزاع البحري الصومالي الكيني؛ إذ اعترضت الصومال على تقييم الإيجاد للاتهامات الموجهة ضد كينيا بدعم وتسليح ميليشيا لمحاربة الجيش الوطني الصومالي على الحدود بينهما، واتهمت الصومال محققي المنظمة بالتحيز، وهددت بسحب عضويتها⁽³⁷⁾.

رابعًا | مستقبل التكامل الإقليمي بين دول القرن الأفريقي في إطار منظمة إيجاد

تظل تجربة التكامل في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا في طور مبكر من مراحل التكامل الإقليمي، بالمقارنة النسبية مع تحالفات إقليمية مناظرة. ورغم ما يصيب المنظمة من عدم فاعلية في الدور والأداء، فإن أداء الدول الأعضاء في

المنظمة وهيمنتهم عليها من جهة وطموحاتهم الإقليمية في القيادة من جهة أخرى، تمثل عائقاً أمام تطور الأداء والولاية الإقليمية للمنظمة.

لقد أحرزت المنظمة تقدماً فيما يتعلق بالسلم والأمن، فضلاً عن بعض التقدم المتعلق بالبنية التحتية الإقليمية مثل تأسيس المنطقة الحرة الدولية في جيبوتي، ومع ذلك لا تزال الدول الأعضاء تواجه جملة من التحديات المتمثلة في عدم الاستقرار بسبب النزاع المسلح، والذي بدوره يفاقم من وضع اللجوء والنزوح في المنطقة، فضلاً عن التطرف في الطقس والذي يؤدي إلى تحديات الجفاف التي تهدد التنوع البيولوجي. وفي الإجمال فإن الإيجاد وضعت خططها في ضوء خطط المنظمات الإقليمية والاتحاد الأفريقي. لذا يشير تقرير الاتحاد الأفريقي الأخير إلى فشل الهيئة في تحقيق الأهداف والالتزامات القارية المحددة في أجندة 2063 ومعهدة أبوجا، مع تأخر كبير في تحقيق أهداف التكامل الإقليمي⁽³⁸⁾.

ومن أجل تعزيز دورها، تحتاج الإيجاد إلى الإسراع في تنفيذ خطط التكامل القارية والإقليمية، وكذلك تعزيز مشاريع التكامل الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، مع بحث آليات جديدة للتمويل وتعزيز سيادة حكم القانون والحكم الرشيد. ويواجه هذا الدور إما تحديات إقليمية تتمثل في الطموحات الإقليمية للدول الأعضاء في المنظمة، وإما التحديات المؤسسية التي تشهدها المنظمة، والتي تأتي في جزء منها بسبب طموحات الدول الأعضاء في المنظمة.

1. التفاعلات البينية وتوازن القوى داخل المنظمة

فيما يتعلق بالدول الأعضاء وتفاعلاتهم البينية، برزت إثيوبيا في هذا الصدد، خاصة في الأعوام التالية لوصول رئيس الوزراء أبي أحمد وتوليته مشروعا سياسياً وطموحاً إقليمياً لتعزيز المكانة الإثيوبية في المنطقة؛ حيث اتجهت كل من إثيوبيا وإريتريا لاستعادة العلاقات فيما بينهما، وغاب دور المنظمة كمظلة راعية للاتفاق الذي عقده كل من إثيوبيا وإريتريا عام 2018، كخطوة أولية نحو سياسة إثيوبيا لتصفير مشكلات القرن الأفريقي وتجاوز خلافات الماضي بين دوله، ومن ثم الاتجاه نحو التعاون والتكامل الإقليمي.

وأعقب ذلك بأسابيع استئناف العلاقات الصومالية الإريتيرية برعاية إثيوبية، بعد سنوات من الاتهامات الصومالية لإريتريا بدعم حركة الشباب المجاهدين عام 2006. وأدت الخطوتان إلى تحرك الدول الثلاث في سبتمبر 2018 لبناء تحالف إقليمي مشكّل من إثيوبيا وإريتريا والصومال، يرمي إلى بناء علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية لتعزيز السلام والأمن الإقليمي⁽³⁹⁾.

وجاء هذا التحرك بعيداً عن مظلة الإيجاد، مما أثار التساؤلات حول مستقبل تأثيره على مستقبل التعاون الإقليمي بين دول المنظمة، وزيادة انعدام الثقة بين الدول الأعضاء، وخاصة أنه استبعد بقية الدول الأعضاء فيها، إلا أن بعض الآراء ارتأت أنه قد يسهم في حسم الخلافات بين الدول الأعضاء بدرجة تمهد لاستقرار المنطقة وإشراك بقية الدول الأعضاء، وكذلك لعودة إريتريا للمنظمة؛ وهو ما تجلّى في سعي التحالف للتوسط بين إريتريا وجيبوتي في النزاع الحدودي بينهما⁽⁴⁰⁾.

2. قيود وآفاق التكامل المؤسسي

رغم المشاركة الدبلوماسية للمنظمة بفاعلية في الأزمات والتحديات الإقليمية، ومحاولات الوساطة في عدد من القضايا الإقليمية، فإن هذه الجهود تواجه عدداً من القيود والتحديات المفروضة على الدور المفترض القيام به. ومن هذه التحديات، التمويل؛ إذ إن أغلب التمويل الآتي للمنظمة تحصل عليه من المانحين الدوليين، مع عدم التزام الدول الأعضاء بحصصها المالية، نظراً لعدم إيمانهم بفاعلية دور المنظمة⁽⁴¹⁾. ويتمثل التحدي الآخر في تعدد انتماءات أعضاء المنظمة لأكثر من منظمة إقليمية، وهذه المنافسة في العضوية وفاعلية دور المنظمات الأخرى في قضايا التكامل الاقتصادي، تقلل من التزام الدول الأعضاء ورغبتهم في تطوير أداء المنظمة.

فيما تفرض النزاعات المسلحة والتنافس بين الدول الأعضاء وعدم الاستقرار الإقليمي، تحديات من نوع ضعف الإرادة السياسية للدول الأعضاء وعدم وجود قوة إقليمية مهيمنة لقيادة وتنسيق العمل الإقليمي بين دول متنافسة

ومتصارعة بالأساس⁽⁴²⁾. هذا فضلاً عن العضويات المزدوجة للدول في مؤسسات إقليمية منافسة، مما يخفض من درجة التزام الدول بمستوى التفاعل والأداء في إطار المنظمة.

وقد أضعفت تلك التحديات ليس فقط سياسات التماسك والتعاون الإقليمي، بل ساهمت أيضًا في تعقيد جهود الوساطة والمصالحة وبناء الثقة التي تقوم بها المنظمة، على نحو أدى إلى تآكل فاعلية المنظمة في التدخل والتوسط في النزاعات الإقليمية. ومن أجل معالجة التحديات التي تعترض عمل المنظمة، تتجلى الحاجة لمجموعة من التدخلات الحاسمة على النحو التالي:

- تطوير ميثاق واتفاقية المنظمة على نحو يعزز من هياكل عمل المنظمة ويضفي عليها المزيد من الفاعلية.
- إلزام الدول الأعضاء بجهود الوساطة التي ترعاها المنظمة، ودعم جهود التيسير في إطارها.
- امتناع الدول الأعضاء عن تأسيس أو اللجوء إلى منظمات وتجمعات للأمن الإقليمي، تهدف لحل النزاعات بعيداً عن الهيئة.
- الالتزام بالمفاوضات وجهود الوساطة، وبتأجيلها في إطار عمل المنظمة، والاعتراف بولايتها الإقليمية في هذا الصدد.
- معالجة أزمات الدولة الوطنية وحسم الأزمات الإقليمية.

خاتمة

يمكن القول أخيراً، إن منظمة الإيجاد هي واحدة ضمن منظمات إقليمية متعددة لا تزال في أطوار مؤسسية مبكرة من مراحل التكامل الإقليمي، غير أن الإيجاد هي واحدة من التجمعات الإقليمية التي لم تصل إلى مراحل متقدمة من التكامل

الاقتصادي أو إلى تأسيس هيكل للسلم والأمن، وهذا الواقع يفرض قيوداً كبيرة على بنية وأداء المنظمة.

فكافة الأدوار التي تمارسها المنظمة في معالجة الأزمات والصراعات، تقع في نطاق التدخلات الدبلوماسية وجهود الوساطة، دون امتلاك آلية للتدخل المباشر، كما أن خطوات التكامل الاقتصادي متباطئة بالمقارنة مع أهداف التكامل القاري، بما يزيد من جاذبية التجمعات الأخرى أمام دولها الأعضاء.

وحيث يدور الحديث عن تطوير أداء المنظمة، تعترضه تحديات مرتبطة بالإرادة السياسية للدول الأعضاء، التي ترى في تحركاتها المنفردة أو انضمامها لتجمعات أخرى مصلحة تفوق تحركها تحت مظلة الإيجاد، فضلاً عن التشابكات الإقليمية بين دولها الأعضاء، في إقليم من أكثر الأقاليم الأفريقية الفرعية تعرضاً للتنافس والاستقطاب بين دوله الإقليمية.

1. سعيد علي أحمد طه، "خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الأفريقية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين-صاد)" آفاق أفريقية، المجلد 13، العدد 44، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 2016، ص 18.
2. African Union, "Intergovernmental Authority for Development (IGAD)", Available on <https://au.int/en/recs/igad>
3. وكالة الأنباء القطرية، "الاجتماع الوزاري لمنظمة الإيقاد يوصي بتعزيز العمل المشترك لمواجهة التحديات"، 20 نوفمبر 2022، متاح على الرابط التالي <https://cutt.us/4zslu>
4. African Union, "Intergovernmental Authority for Development (IGAD)".
5. Idem.
6. African Union, "AFRICAN INTEGRATION REPORT 2021", (Addis Ababa, Ethiopia, 2021), p83. Available on <https://au.int/en/documents/african-integration-report-2021>
7. IGAD, "Combating Desertification and Mitigating Drought Effects—an Emergency", Available on <https://igad.int/combating-desertification-and-mitigating-drought-effects-an-emergency/#:~:text=IGAD%20through%20its%20climate%20centre,understand%20drought%20patterns%20over%20time>.
8. Idem
9. Food Security Information Network, "Regional Focus on the Intergovernmental Authority on Development (IGAD) Member State, 2019, p 10. Available on <https://www.fsinplatform.org/sites/default/files/resources/files/IGAD%202019%20online.pdf>
10. Idem
11. Fridahbosire, "Urgent action required to prevent a major food crisis in Eastern Africa: IGAD–FAO–WFP joint statement 27 July 2020", IGAD, Jul 28 2020, Available on <https://resilience.igad.int/urgent-action-required-to-prevent-a-major-food-crisis-in-eastern-africa-igad-fao-wfp-joint-statement-27-july-2020/>
12. Idem
13. IGAD Climate Prediction and Application center, "IGAD FOOD SECURITY AND NUTRITION RESPONSE STRATEGY 2020–2022", July 2020, p 10. Available on <https://www.icpac.net/fsnwg/igad-food-security-and-nutrition-response-strategy/>
14. Ibid, p 29, 30.
15. Pan African Chamber of commerce and industry, "Intergovernmental Authority on Development– IGAD", Available on <https://www.pacci.org/intergovernmental-authority-on-development-igad/#top>
16. Idem
17. African Union, "AFRICAN INTEGRATION REPORT 2021", p83.
18. Ibid, p84.
19. Ibid, p85.
20. IGAD, "peace and security Division", Available on <https://igad.int/peace-security/>
21. Borchgrevink, A., Lie, S. and Harald, J., "Regional Conflicts and International Engagement on the Horn of Africa", Norwegian Institute of International Affairs: Oslo, 2009, p 98.
22. Ibid, p 99.
23. SudanTribune, "Sudan's military council welcomes Ethiopian mediation", <https://sudantribune.com/article65762/>
24. Dabangasudan, "Ethiopian mediator to hand proposal for solving Sudan political crisis", June 21–2019. Available on <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/ethiopian-mediator-to-hand-proposal-for-solving-sudan-political-crisis>
25. Relief web, "Lessons for IGAD Mediation Arising from the South Sudan Peace Talks 2013–2015", 10 June 2020, p 3. Available on <https://reliefweb.int/report/south-sudan/lessons-igad-mediation-arising-south-sudan-peace-talks-2013-2015>
26. Ibid, p7.
27. Ibid, p 19.
28. Ibid, p 44.
29. IGAD, "IGAD and Ireland Sign Funding Agreement to Support Peace in South Sudan". Available on <https://igad.int/igad-and-ireland-sign-funding-agreement-to-support-peace-in-south-sudan/>

30. Gilbert M. Khadiagala, "Eastern Africa: Security and the Legacy of Fragility", Africa Program Working Paper Series, New York: International Peace Institute, October 2008) P18. Available on <https://www.ipinst.org/2008/09/eastern-africa-security-and-the-legacy-of-fragility>
31. IGAD, "Multilateralism and Diplomacy for Peace in Somalia- Gains and Prospects", Available on <https://igad.int/multilateralism-and-diplomacy-for-peace-in-somalia-gains-and-prospects/#:~:text=The%20IGAD%20Special%20Mission%20to,Somalia%20and%20Federal%20Member%20States>.
32. PAULOS TESFAGIORGIS, "The Ethiopian Conflict and the Abrogation of the AU Mandate by the Commission Chairperson", African Arguments, JANUARY 7, 2021. Available on <https://africanarguments.org/2021/01/the-ethiopian-conflict-and-the-abrogation-of-the-au-mandate-by-the-commission-chairperson/>
33. Africa News, "Igad Summit in Djibouti, devoted to Ethiopia, the Kenya-Somalia dispute", December 21, 2020. Available on <https://www.africanews.com/2020/12/21/igad-summit-in-djibouti-devoted-to-ethiopia-the-kenya-somalia-dispute/>
34. سودان ديلي، "مصادر: آبي أحمد يرفض وساطة حمدوك لحل أزمة إقليم التيجراي"، متاح على <https://sudan-daily.net/%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%A3%D8%A8%D9%8A-%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%B7%D8%A9-%D8%AD%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%83-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D8%A3%D8%B2%D9%85>
35. PAULOS TESFAGIORGIS, Op.cit.
36. Ibid, p19.
37. The East African, "Somalia threatens to leave Igad over Kenya dispute", January 27, 2021. Available on <https://www.theeastafrican.co.ke/tea/news/east-africa/somalia-kenya-dispute-3271226>
38. African Union, "AFRICAN INTEGRATION REPORT 2021", p87.
39. Selam Tadesse Demissie, Is another regional alliance what the Horn needs?, Institute for Security Studies, 24/3/2020, available at <https://bit.ly/3dYDIKV>
40. Ibid
41. Gudeta Kebede Asfaw, "The Crucial Role of IGAD in the Horn of Africa", International Journal of African and Asian Studie, Vol. 38, (Addis Ababa, Ethiopia, Department of Governance and Development Studies, Jimma University, 2017) , p 8.
42. Sally Healy, " Hostage to Conflict Prospects for Building Regional: Economic Cooperation in the Horn of Africa", a Chatham House Report, London: The Royal Institute of International Affairs, November 2011) p 6. Available on <https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Russia%20and%20Eurasia/251211summary.pdf>

الفصل السادس

تطورات التجارة الخارجية والبنية التحتية في القرن الأفريقي

* هايدي الشافعي

باحثة بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

إلى جانب التفاعلات السياسية والأمنية التي تعيشها منطقة القرن الأفريقي، هناك جملة من التحولات الاقتصادية تشهدها المنطقة. ومن أجل الحصول على صورة واضحة حول هذه التحولات الاقتصادية، قد يكون من المفيد بداية معرفة المنطقة الجغرافية التي تشكل القرن الأفريقي؛ حيث إنه لا يوجد إجماع حولها، فوفقًا لبعض الدراسات، يتكون القرن الأفريقي من الصومال وإثيوبيا وجيبوتي وإريتريا، ويُعزى هذا الوصف ببساطة إلى الشكل الجغرافي للمنطقة على الخريطة، ومع ذلك، تتناول دراسات أخرى القرن الأفريقي مضافًا إليه دول أخرى مثل السودان وجنوب السودان وأوغندا وكينيا، بما يتجاوز الشكل الجغرافي على الخريطة ويرتبط أكثر بالقضايا التي تهدد المنطقة، وهذا التعريف الأخير يتوافق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، ويتناسب مع الدراسة الحالية.

في ضوء ذلك، تتناول هذه الورقة التحولات الاقتصادية في القرن الأفريقي، من خلال ثلاثة محاور:

- الأهمية الاقتصادية لمنطقة القرن الأفريقي وتساعد التنافس الدولي.
- التحولات التجارية لدول منطقة القرن الأفريقي.
- تحولات البنية التحتية للقرن الأفريقي.

أولاً | الأهمية الاقتصادية لمنطقة القرن الأفريقي وتصادد التنافس الدولي

على الرغم من أن منطقة القرن الأفريقي لم تكن -حتى وقت قريب- تزخر بالثروات النفطية التي جعلت أجزاءً أخرى من أفريقيا مركزاً جاذباً للقوى الدولية الكبرى، فإن الموقع الجيوستراتيجي للمنطقة جعلها محط اهتمام دولي واسع، ومجالاً للصراع العالمي، على وجه التحديد، تمتد المنطقة على مساحة جغرافية بالغة الأهمية تطل على مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن، ويُعد شرياناً هاماً للاقتصاد العالمي وأمن الطاقة في العالم، وترتبط القيمة الاستراتيجية لمضيق باب المندب بحقيقة أنه أقصر طريق بحري يربط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، فبعد افتتاح قناة السويس في مصر، اكتسب مضيق باب المندب أهمية كبيرة، وأصبح بإمكان السفن أن تبحر مباشرة من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي تقل المسافة من الموانئ الآسيوية إلى الموانئ الأوروبية بنسبة تصل إلى الثلثين، ومرت جميع التجارة البحرية تقريباً بين أوروبا وآسيا، بما في ذلك تجارة الطاقة، بما يقرب من 700 مليار دولار أمريكي عبر هذا المضيق في عام 2016؛ حيث يتدفق خلاله 9٪ من إجمالي النفط العابر للمحيطات في العالم، ويتدفق عبره ما يقدر بنحو 6.2 مليون برميل من النفط الخام والمكرر يومياً باتجاه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا، وفقاً لإحصاءات عام 2019 لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، كما عبرت خلاله حوالي 57 ناقلة عملاقة من دول الخليج العربي يومياً، بإجمالي ما يقرب من 21000 في السنة لعام 2019، وكذلك في عام 2017، تدفق حوالي 3.6 مليون برميل يومياً في اتجاه الشمال نحو أوروبا وأمريكا، و2.6 مليون برميل يومياً تدفقت في الاتجاه المعاكس، بشكل رئيسي إلى الصين والهند وسنغافورة، ما جعل مضيق باب المندب أحد أكثر المسارات أهمية في العالم، وأكسب منطقة القرن الأفريقي مكانة جيوسياسية هامة⁽¹⁾.

وقد ساهم هذا الواقع في جعل تأمين باب المندب أمراً حيويًا للدول الكبرى؛ حيث إن إغلاق باب المندب، ولو مؤقتًا، يمكن أن يؤدي إلى خسائر هائلة، وزيادات كبيرة في تكاليف الطاقة الإجمالية، وأسعار الطاقة العالمية؛ حيث ستتجه السفن والناقلات إلى المسار البديل عبر جنوب أفريقيا، مما يزيد من وقت العبور وتكلفته، وطبقًا للتوقعات الاقتصادية فإن التكاليف الإضافية للنقل البحري سوف تتزايد بمقدار 45 مليون دولار يوميًا، إضافة إلى الارتفاع في تكاليف الشحن المترتبة على زيادة مسار الناقلات بحوالي 6000 ميل بحري⁽²⁾.

وفي ظل التطورات الأمنية التي حدثت في المنطقة منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وفي إطار سعيها لتأمين مصالحها الاقتصادية في المنطقة، بدعى محاربة القرصنة البحرية والإرهاب؛ سعت القوى الدولية لبناء العديد من القواعد العسكرية في المنطقة، خاصة في جيبوتي، الدولة التي تطل على مضيق باب المندب عند أضيق نقطه فيه، وتضم 9 قواعد عسكرية أجنبية، بما في ذلك قاعدة بحرية فرنسية (كانت موجودة بالفعل قبل استقلال جيبوتي)، وقاعدة أمريكية (تأسست عام 2002 بعد أحداث سبتمبر 2001) وإيطالية (2011)، وإيطالية (2012)، وصينية (2017)، والتي تُعد أول قاعدة عسكرية لباكين في الخارج، بالإضافة إلى قواعد ألمانية وإسبانية ومطارين فرنسيين. إلى جانب هذا، استثمرت عدة دول أخرى في قواعد عسكرية في مواني ومدن القرن الأفريقي، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة في بربرة وعصب، وتركيا في مقديشو، وبريطانيا في مدينة بيدوا الصومالية، ومدينة نانيوكي الكينية. فبالرغم من اختلاف الأهداف المعلنة من إنشاء هذه القواعد العسكرية من دولة إلى أخرى، فإن المصلحة الاقتصادية المرتبطة بأمن الطاقة العالمي والخوف من سيطرة إحدى الدول على شريان الاقتصاد العالمي في المنطقة كانت حاضرة بقوة ضمن الدوافع المباشرة لإنشاء هذه القواعد. ومع ذلك، فإن تزايد الاهتمام بالمقاريات الأمنية العسكرية التي تتبناها الدول لتعزيز حضورها في المنطقة، تهدد بعودة القرن الأفريقي كمسرح للحرب الباردة المستقبلية، أسوة بما حدث قبل عقود⁽³⁾.

في سياق متصل، تزخر منطقة القرن الأفريقي بعدد كبير من الموانئ البحرية على طول ساحل البحر الأحمر والمحيط الهندي، وتستمد هذه الموانئ أهميتها المتصاعدة من محورية الموقع الجغرافي للمنطقة التي تطل مباشرة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب، فضلاً عن قربها من مسرح الأحداث والصراعات الإقليمية في أفريقيا والشرق الأوسط، فهناك أكثر من ثمان موانئ بحرية متطورة في القرن الأفريقي في إريتريا وجيبوتي والصومال والسودان وكينيا، تتمثل أبرزها في: (ميناء بورتسودان)، ويعتبر الميناء الرئيس في السودان، ويتكون من عدة موانئ مختلفة الاختصاصات، هي الميناء الشمالي والميناء الجنوبي والميناء الأخضر وميناء الخير وميناء سواكن، و(ميناء ي: عصب، ومصوع) في إريتريا، و(ميناء جيبوتي)، وهو أحد موانئ التصدير الرئيسة في شرق أفريقيا، ويطل على مضيق باب المندب، وتعتبره بكين أحد الموانئ الرئيسة في القرن الأفريقي ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، وتعتمد عليه إثيوبيا في 90٪ من تجارتها الخارجية، و(ميناء بربرة) في إقليم أرض الصومال، و(مواني: مقديشو، وبوصاصو، وهوبيو) في الصومال، بالإضافة إلى (ميناء ي: مومباسا، ولامو) في كينيا. وفي إطار سعي القوى الدولية للسيطرة على موانئ القرن الأفريقي، جذبت هذه الموانئ الكثير من الاستثمارات الأجنبية في السنوات الأخيرة، بهدف الحصول على حقوق امتياز لتشغيلها وإدارتها لسنوات مقبلة، للاستفادة من العوائد الاقتصادية من جهة، واستغلالها لاستهداف بعض التنظيمات الإرهابية والمتطرفة في المنطقة مثل جماعة الحوثيين في اليمن، وحركة الشباب المجاهدين الصومالية، من جهة أخرى (4).

بالإضافة لذلك، شكّل تصاعد احتمالات وجود ثروات هيدروكربونية في بعض دول القرن الأفريقي والدول المتاخمة لها، وكذلك ارتفاع مؤشرات وجود حقول من النفط والغاز بالمنطقة، سبباً إضافياً لتصاعد أهمية القرن الأفريقي؛ حيث تنعم منطقة القرن الأفريقي بكميات وافرة من النفط المكتشف حديثاً في باطن أراضيها، فبالإضافة إلى السودان وجنوب السودان اللتين تقدر احتياطيات النفط فيهما بنحو 5 مليارات برميل بنهاية عام 2021، تم اكتشاف

النفط في كينيا وأوغندا وإريتريا، إلى جانب النفط المكتشف في إقليم أوجادين الصومالي الذي تسيطر عليه إثيوبيا، فضلاً عن قيام كلتا الدولتين بعمليات مسح واسعة للتنقيب عن النفط والغاز في أراضيها منذ تسعينيات القرن الماضي، وسط شكوك وتكهنات بوجود ثروة نفطية غير مكتشفة بعد فيهما، ويؤيد هذه التكهنات الاكتشافات الحديثة للغاز في إقليم أوجادين، ففي نهاية عام 2019 أعلنت أديس أبابا عن اكتشاف احتياطات مؤكدة في الإقليم الصومالي تصل إلى 7-8 تريليونات قدم مكعب، مع توقعات بتحقيق إثيوبيا 6 بليونات دولار عائدات من الغاز الطبيعي من إقليم أوجادين وحده خلال الفترة من 2022 حتى 2027، بجانب هذا، تشير تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية إلى وجود 253 تريليون قدم مكعب من الغاز قبالة سواحل كينيا وتنزانيا وموزمبيق، وفي ظل الطلب الضعيف من دول شرق أفريقيا، والطلب المتزايد على الطاقة في أوروبا وآسيا، فإن أغلبية الغاز ستكون متاحة للتحويل إلى غاز طبيعي مسال لإمداد السوق العالمية⁽⁵⁾.

ومن ثم، يمكن القول إن ثلاثية (الأمن، والهيمنة الاقتصادية، والموقع الجيوستراتيجي) لمنطقة القرن الأفريقي، تعكس طبيعة الصراع الحالي حول تعزيز النفوذ وتصادد التنافس الدولي في المنطقة، خاصة بين الصين التي جعلت منطقة القرن الأفريقي جزءاً رئيسياً من رؤيتها لتوسيع نفوذها العالمي في سياق مبادرة "الحزام والطريق"، واستراتيجية "خيط اللؤلؤ" في المحيط الهندي، والولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لاستعادة نفوذها التقليدي في المنطقة، وتحجيم نفوذ كل من بكين وفرنسا، وتأمين تدفق الطاقة، بالإضافة إلى محاولة روسيا البحث عن حلفاء جدد، وتثبيت موطئ قدم استراتيجي لها في المنطقة الحيوية لخصومها ومنافسيها على حد سواء، فضلاً عن تعاظم اهتمام القوى الإقليمية كإيران وتركيا وإسرائيل، والتنافس الخليجي على المنطقة، الذي سعى إلى تقييد النفوذ والدور الإيراني بالمنطقة، وتأمين تجارتها عبر باب المندب.

ثانيًا | تحولات اتجاهات التجارة لدول منطقة القرن الأفريقي

تقدم اتجاهات التجارة إضافة مهمة لفهم طبيعة التحولات التي تمر بها منطقة القرن الأفريقي على المستوى الاقتصادي، وذلك من خلال عدد من المؤشرات التي تتضمن:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات والتحويلات

تُعد المساعدات أكبر مصدر للتمويل الخارجي في القرن الأفريقي، وتعتمد معظم دول القرن الأفريقي بشكل كبير على الاستثمار والمساعدات من دول الخليج، فخلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2017، على سبيل المثال، بلغت استثمارات دول الخليج والمساعدات الإنمائية الرسمية في منطقة القرن الأفريقي 13 مليار دولار أمريكي و6.6 مليار دولار أمريكي على التوالي، وتُعد الصومال أكبر متلقٍ للمساعدات الإنمائية والتحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث تمثل المساعدات الإنمائية الرسمية مع التحويلات المالية 47٪ من الناتج المحلي الإجمالي للصومال في عام 2018، وزادت المساعدة المقدمة للصومال أربعة أضعاف من 26.9 مليون دولار أمريكي في عام 2015 إلى 124.6 مليون دولار أمريكي في عام 2018، ويعتبر البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وتركيا المصدر الرئيسي للمنح المقدمة للصومال⁽⁶⁾.

الجدول (1): صافي المساعدات الإنمائية وتحويلات العاملين بالخارج

(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) لدول القرن الأفريقي في عام 2018

الدولة	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية	تحويلات العاملين بالخارج
إثيوبيا	5.8	0.5
إريتريا	4.2	--
السودان	2.9	1.2
الصومال	26.6	20.4
جنوب السودان	10.6	8.5
جيبوتي	5.8	2.0

Source: Yeboua, Kouassi and Cilliers, Jakkie: Development prospects for the Horn of Africa countries to 2040. (Pretoria:

institute for security studies ISS, 2021). P. 23.

بالإضافة لذلك، يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) حافزاً مهماً للنمو والتنمية، لأنه يجلب رأس المال والتكنولوجيا التي تشتد الحاجة إليها في الاقتصادات الأفريقية بشكل عام واقتصادات دول القرن الأفريقي بشكل خاص. ومع ذلك، لم تتمكن دول القرن الأفريقي من جذب استثمارات أجنبية مباشرة كافية يمكن أن تغير قواعد اللعبة في تنميتها، وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع مستويات عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، والصراعات العسكرية ومناخ الأعمال السيئ؛ حيث تحتل هذه البلدان مرتبة متأخرة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي، وتتمتع جيبوتي بأفضل بيئة أعمال في المنطقة، لكنها مع ذلك تأتي في المرتبة 110 فقط من بين 190 دولة، تلتها إثيوبيا (190/159)، والسودان (190/171)، وجنوب السودان (190/185)، وإريتريا (190/189)، والصومال (190/190) ⁽⁷⁾.

وتُعد إثيوبيا أكبر متلقٍ لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، بنحو 2.4 مليار دولار في عام 2020، في حين أن جنوب السودان هي الأدنى؛ حيث لم تتلق سوى 17.5 مليون دولار في نفس العام. أما من حيث النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فتُعد الصومال إلى حد بعيد أكبر متلقٍ للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بنحو 6.7٪، يليها جيبوتي بنسبة 5٪، بينما تتلقى إثيوبيا أقل نسبة في المنطقة بنحو 2.2٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي ⁽⁸⁾.

الجدول (2): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول القرن الأفريقي في عام 2020

الدولة	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر القيمة بالألف دولار أمريكي	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
إثيوبيا	2,395,799	2.2
إريتريا	73,828	--
السودان	716,939	2.7
الصومال	464,000	6.7
جنوب السودان	17,500	--
جيبوتي	158,230	5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي المفتوحة.

ومع ذلك، في ظل الأزمات العالمية المتلاحقة من انتشار كوفيد 19، والحرب الروسية الأوكرانية، وأزمات الطاقة، قد تصبح الآفاق المستقبلية غير مؤكدة، ومن المحتمل أن تقلص ميزانيات المساعدات الخارجية، وهو ما يتطلب من دول المنطقة البحث عن مصادر بديلة لسد الفجوات في ميزانياتها.

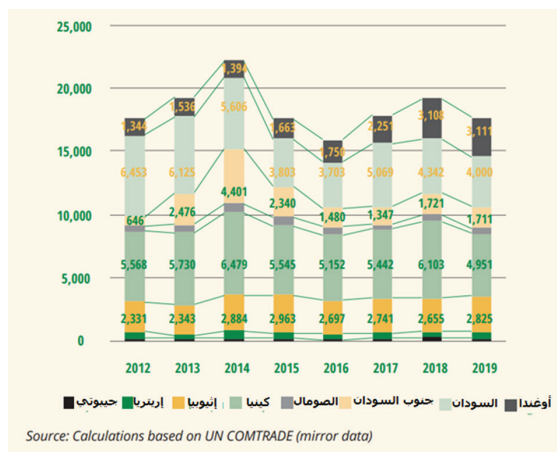
2. الأداء التجاري لدول القرن الأفريقي

توجد روابط اجتماعية واقتصادية وثيقة تربط سكان المنطقة عبر الحدود، وتدعم هذه الروابط شبكة التجارة غير الرسمية التي تلعب دورًا حيويًا في الحياة الاقتصادية للمنطقة، فضلًا عن وجود حاجة مستمرة لإثيوبيا وجنوب السودان وأوغندا، باعتبارها دولًا غير ساحلية، للوصول إلى البحر عبر جيرانهم، ما يخلق زخمًا للاعتماد المتبادل يمكن أن يشتمل على بذور تكامل أكبر.

أ. التجارة في السلع

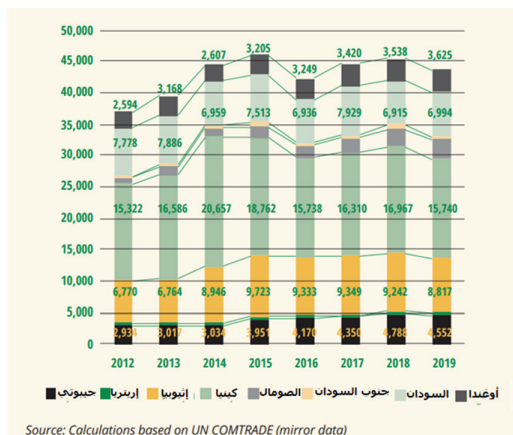
تفاوت الأداء التجاري لدول المنطقة ⁽⁹⁾؛ حيث ارتفعت صادرات البضائع إلى أعلى مستوى لها في عام 2014 بأكثر من 22 مليار دولار، ثم انخفضت إلى 17.6 مليار دولار في عام 2015، واستمرت في الانخفاض في عام 2016 إلى نحو 15.5 مليار دولار، وظلت عند مستويات منخفضة نسبيًا عن عام 2014 وخلال السنوات التالية حتى قبل الانكماش الذي أحدثه فيروس كورونا في عام 2020. ومع ذلك، فإن الانخفاض الحادث في عام 2019 قد يرجع جزئيًا إلى نقص البيانات. وبالنظر إلى نسبة صادرات دول المنطقة إلى العالم، فهي لا تتخطى 0.25٪ من إجمالي الصادرات العالمية. وتعتبر كينيا والسودان وأوغندا وإثيوبيا وجنوب السودان أكبر المصدرين في المنطقة ⁽¹⁰⁾.

الشكل (1): صادرات السلع لدول إيجاد خلال الفترة (2012-2019) * القيمة بالمليون دولار



وفيما يتعلق بالواردات، فقد زادت من عام 2012 إلى عام 2015، من 37 مليار دولار أمريكي إلى 46 مليار دولار أمريكي -أي أكثر من ضعف قيمة الصادرات-، وظلت منذ ذلك الحين عند هذا المستوى تقريباً. وبالنظر إلى نسبة واردات دول المنطقة إلى العالم، فهي لا تتخطى 0.10٪ من إجمالي الواردات العالمية. ويعتبر أكبر المستوردين في المنطقة هم كينيا وإثيوبيا والسودان وجيبوتي وأوغندا⁽¹¹⁾.

الشكل (2): واردات السلع لدول إيجاد خلال الفترة (2012-2019) * القيمة بالمليون دولار



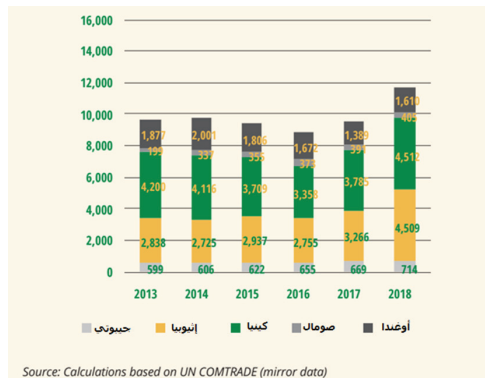
ويتضح من العرض السابق أن قيمة الواردات لدول المنطقة تزيد عن ضعف قيمة الصادرات تقريباً، وهو مؤشر على العجز التجاري في المنطقة، الذي اتسع في عام 2015 ووصل إلى 29 مليار دولار أمريكي، ولكنه تقلص بعد ذلك قليلاً في عام 2016 وظل ثابتاً تقريباً منذ ذلك الحين عند حوالي 26 دولاراً أمريكياً، مما يشير إلى وجود خلل اقتصادي، وهو أمر لا يثير القلق بالضرورة على المدى القصير، ولكنه يثير المخاوف عند استمراره لفترات طويلة من الزمن.

ب. التجارة في الخدمات ⁽¹²⁾

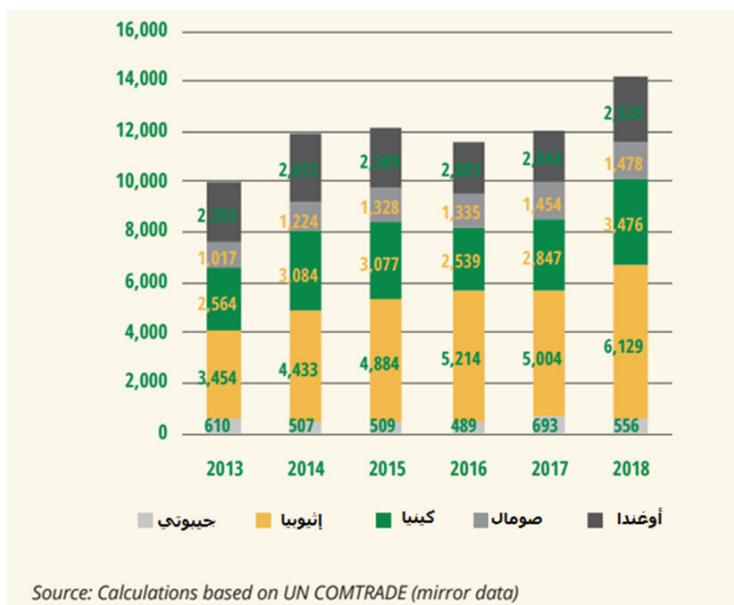
شهدت صادرات وواردات الخدمات في دول المنطقة ركوداً خلال معظم الفترة من 2013 إلى 2018، وفي عام 2018 زادت الصادرات من 9.5 مليار دولار أمريكي إلى 11.8 مليار دولار أمريكي، وكذلك ارتفعت الواردات من 12.0 مليار دولار أمريكي إلى 14.2 مليار دولار أمريكي. وعلى مدار الفترة، زادت واردات الخدمات بمتوسط معدل نمو 7.1٪ سنوياً، وهي بذلك أسرع من الصادرات التي كان معدل نموها 3.9٪. وكانت إثيوبيا أكبر مستورد، تليها كينيا وأوغندا والصومال، بينما كانت أكبر دولة مصدرة هي كينيا، تليها إثيوبيا.

وتُعد قطاعات تصدير الخدمات الرئيسية في المنطقة هي النقل (أهم قطاع لجيبوتي وإثيوبيا وكينيا)، والسفر (أهم قطاع لأوغندا وثاني أهم قطاع لإثيوبيا وكينيا).

الشكل (3): صادرات الخدمات لدول إيجاد خلال الفترة (2013-2018) * القيمة بالمليون دولار



الشكل (4): واردات الخدمات لدول إيجاد خلال الفترة (2013-2018) * القيمة بالمليون دولار



وتماشياً مع معدل النمو الأسرع لواردات الخدمات، شهدت المنطقة اتساعاً في عجز تجارة الخدمات، وزاد بشكل حاد من 0.3 مليار دولار أمريكي في عام 2013 إلى 2.7 مليار دولار أمريكي في عامي 2015 و2016، قبل أن يتعافى قليلاً إلى 2.4 مليار دولار في عام 2018. في الوقت نفسه، لم تكن دول المنطقة كلها متجانسة فيما يخص عجز تجارة الخدمات، ففي حين أن إثيوبيا والصومال وأوغندا تعاني من عجز في تجارة الخدمات، حققت جيبوتي وكينيا فوائض (في الفترة من 2016 إلى 2018).

ج. أهم الشركاء التجاريين لدول المنطقة

يتنوع الشركاء التجاريون لمنطقة القرن الأفريقي بشكل عام، كما هو موضح في الجدول (3)، وتبرز الصين والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كشركاء تجاريين هامين لمعظم دول المنطقة، ما يؤكد على الأهمية التي توليها تلك الدول للمنطقة.

الجدول (3): أهم الشركاء التجاريين لدول القرن الأفريقي

أوغندا 2019*	جنوب السودان 2019*	السودان 2019*	الصومال 2019*	كينيا 2019*	إريتريا 2017*	إثيوبيا 2017*	جيبوتي 2019*	
الإمارات العربية المتحدة 58٪، كينيا 9٪	الصين 88٪، الإمارات 5٪	الإمارات العربية المتحدة 31٪، الصين 19٪، السعودية 14٪، الهند 12٪، مصر 5٪	الإمارات العربية المتحدة 47٪، السعودية 19٪، الهند 5٪، اليابان 5٪	أوغندا 10٪، الولايات المتحدة 9٪، هولندا 8٪، باكستان 7٪، المملكة المتحدة 6٪، الإمارات العربية المتحدة 6٪، تنزانيا 5٪	الصين 62٪، كوريا الجنوبية 28.3٪	السودان 23.3٪، سويسرا 10.2٪، الصين 8.1٪، الصومال 6.6٪، هولندا 6.2٪، الولايات المتحدة 4.7٪، ألمانيا 4.7٪، المملكة العربية السعودية 4.6٪، المملكة المتحدة 4.6٪	السعودية 42٪، الهند 15٪، الصين 14٪، مصر 5٪، كوريا الجنوبية 5٪	أهم الشركاء في الصادرات
الصين 19٪، الهند 17٪، كينيا 16٪، الإمارات العربية المتحدة 7٪، اليابان 5٪	الإمارات العربية المتحدة 37٪، كينيا 18٪، الصين 18٪	الصين 31٪، الهند 14٪، الإمارات العربية المتحدة 11٪، مصر 6٪	الإمارات العربية المتحدة 32٪، الصين 20٪، الهند 17٪، تركيا 7٪	الصين 24٪، الإمارات العربية المتحدة 10٪، الهند 10٪، السعودية 7٪، اليابان 5٪	الإمارات 14.5٪، الصين 13.2٪، السعودية 13.2٪، إيطاليا 12.9٪، تركيا 5.6٪، جنوب أفريقيا 4.6٪	الصين 24.1٪، السعودية 10.1٪، الهند 6.4٪، الكويت 5.3٪، فرنسا 5.2٪	الصين 43٪، الإمارات العربية المتحدة 15٪، الهند 7٪، تركيا 5٪	أهم الشركاء في الواردات

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على (The World Factbook – CIA, Countries)

د. التكامل التجاري بين دول المنطقة

فرضت الظروف الاقتصادية والجغرافية للمنطقة على دولها التوسع في التبادل التجاري فيما بينها، خاصة الدول غير الساحلية التي تعتمد على جيرانها في تجارتها الخارجية؛ فعلى سبيل المثال، تعتمد إثيوبيا على جيبوتي فيما يزيد عن 90٪ من تجارتها الخارجية، ومن ناحية أخرى، توسع تدفق الماشية من الصومال وإثيوبيا بشكل كبير لتلبية الطلب المتزايد على اللحوم في مدن كينيا، كما أن هناك تجارة متنامية في الإبل التي تربى في إثيوبيا وإريتريا والصومال لتصديرها إلى السودان (13).

في سياق متصل، حرصت دول القرن الأفريقي كسائر الدول الأفريقية على الانضمام إلى التجمعات الاقتصادية الدولية والقارية والإقليمية المختلفة، للاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه التجمعات، وتُعد كل دول المنطقة أعضاء في منظمة التجارة العالمية باستثناء إريتريا، كما تعتبر جميعها أعضاء في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) باستثناء جنوب السودان التي لم يتقرر موقفها بعد منذ انفصالها عن السودان في عام 2011 وحتى الآن. بالإضافة لذلك فإن كينيا وأوغندا وجنوب السودان أعضاء أيضًا في مجموعة دول شرق أفريقيا (إياك). هذه العضويات المتداخلة تمثل عائقًا أمام التكامل التجاري بين دول المنطقة، فلكل تجمع اقتصادي شروط وقواعد جمركية مختلفة عن الآخر، ما يعيق تحديد تعريفية موحدة تجاه الجميع، ويؤخر الحصول على المكاسب المحتملة.

في غضون ذلك، لا تتعامل دول منطقة القرن الأفريقي تجاه بعضها البعض بنفس التعريفات الجمركية؛ حيث تتبادل جيبوتي والسودان وكينيا بالفعل السلع معفاة من الرسوم الجمركية بموجب عضويتها في منطقة التجارة الحرة للكوميسا، وكذلك التجارة بين كينيا وأوغندا تتم بدون تعريفية جمركية بموجب اتفاقية شرق أفريقيا، كما تتمتع إثيوبيا والسودان بتعريفية جمركية صفرية بموجب المعاهدة الثنائية بينهما، وكذا تتمتع جيبوتي أيضًا برسوم جمركية

صفيرية في السوق الإثيوبية نتيجة لاتفاق ثنائي بينهما، بينما لا تتمتع إريتريا بوصول معفى من الرسوم الجمركية مع أي دولة في المنطقة، ولكنها قامت بتخفيض التعريفات الجمركية (بنسبة 80٪) للدول الأعضاء في الكوميسا⁽¹⁴⁾.

ثالثاً | تطور البنية التحتية لدول القرن الأفريقي

على الرغم من الإمكانيات الهائلة لمنطقة القرن الأفريقي، حيث تحظى المنطقة بمصادر متعددة ووفيرة لتوليد الطاقة المائية والشمسية وطاقة الرياح والوقود الأحفوري والطاقة الحرارية الجوفية والثروة الهيدروكربونية؛ تعاني البنية التحتية، سواء في النقل أو الاتصالات أو الكهرباء أو المياه، من نقص شديد في جميع أنحاء منطقة القرن الأفريقي، وحازت معظم دول المنطقة على مراكز متأخرة في تطوير البنية التحتية وفقاً لمؤشر تنمية البنية التحتية في أفريقيا⁽¹⁵⁾ (Africa Infrastructure Development Index AIDI)، وتتمتع جيبوتي بأعلى درجات تطوير البنية التحتية في المنطقة، بينما تأتي جنوب السودان والصومال في أدنى مستوى في تطوير البنية التحتية في المنطقة وأفريقيا ككل.

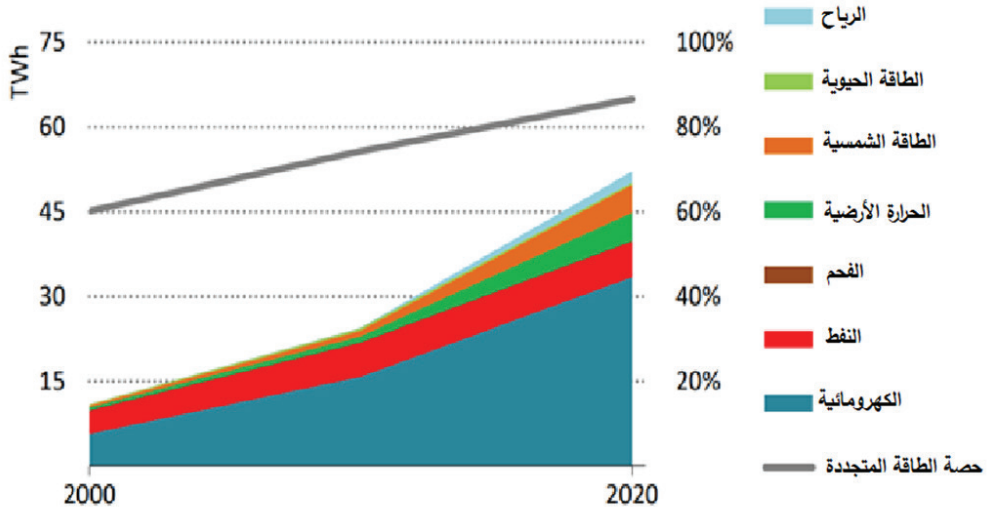
1. البنية التحتية للطاقة

أ. مصادر الطاقة

نما توليد الكهرباء في المنطقة بشكل مطرد منذ عام 2000؛ حيث تجاوز 45 تيراوات ساعة في عام 2020، مع 15 جيجاوات من القدرة المركبة، وتهيمن الطاقة الكهرومائية على قطاع الطاقة في منطقة القرن الأفريقي؛ حيث تمثل أكثر من 70٪ (30 تيراوات ساعة) من إنتاج الكهرباء، مع 7 جيجاوات من السعة المركبة، ويأتي النفط كثاني أكبر مصدر للطاقة؛ حيث يولد 6 تيراوات ساعة، مع 4 جيجاوات من السعة المركبة، ويرجع الإنتاج المنخفض للنفط جزئياً إلى انخفاض الإنتاج في حقول النفط، كما هو الحال في جنوب السودان.

وتختلف قدرة توليد الكهرباء بشكل كبير حسب الدولة في جميع أنحاء المنطقة؛ حيث تمتلك إثيوبيا والسودان أكبر أنظمة توليد الطاقة، تليها كينيا وأوغندا.

الشكل (5): توليد الكهرباء في منطقة القرن الأفريقي الكبرى من المصادر المختلفة (2000-2020)



.Source: International Energy Agency: Clean Energy Transitions in the Greater Horn of Africa, October 2022

ويتوقع تقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة حول "تحولات الطاقة النظيفة في منطقة القرن الأفريقي الكبرى" في أكتوبر 2022، أنه بحلول عام 2030 سيكون للمنطقة ما يقرب من 55 جيجاوات من السعة المركبة، على أن تظل الطاقة الكهرومائية العمود الفقري لقدرة التوليد، بأكثر من 30 جيجاوات، بما في ذلك 25 جيجاوات من السعة المركبة بعد 2020، كما سيتم تضمين حوالي 15 جيجاوات من طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية في مزيج الطاقة، بما في ذلك 12 جيجاوات من الإضافة الجديدة. ونتيجة لذلك، ستضيف مصادر الطاقة

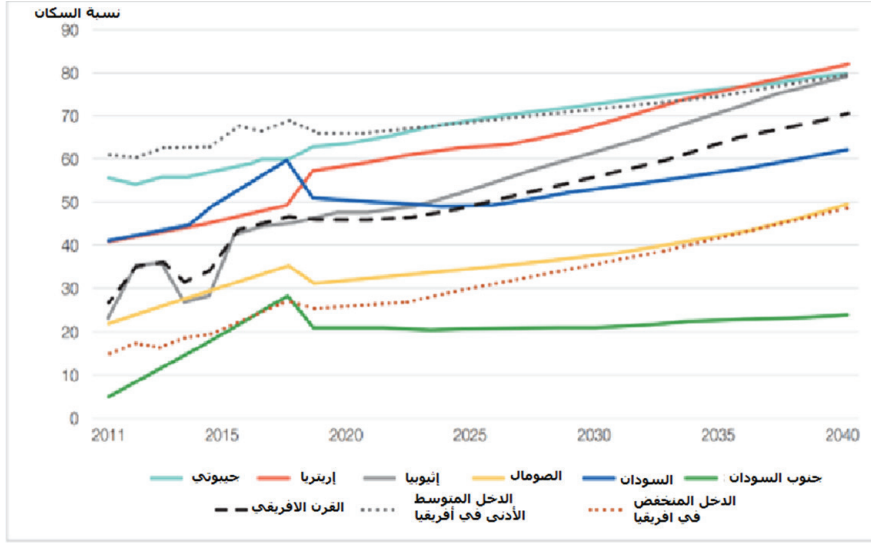
المتجددة الحديثة أكثر من 150 تيراوات ساعة من الكهرباء إلى شبكات الطاقة الإقليمية، في غضون ذلك، ستنخفض حصة النفط من 30٪ إلى ما بين 5٪ و 10٪، وستظل حصة الغاز في إجمالي السعة المركبة ثابتة عند 6٪ مع قدرة إضافية تبلغ 2.5 جيجاوات ⁽¹⁶⁾.

ومع ذلك فإن تحقيق هذه التطلعات يتطلب سياسات داعمة وأطرًا تنظيمية أفضل وتعاونًا إقليميًا ومساعدة مالية دولية، كما تحتاج المنطقة إلى تحسين بيئة الاستثمار وإنشاء مجموعة من المشاريع القابلة للتمويل لجذب الاستثمار الخارجي الضروري لتحقيق الوصول الشامل إلى الطاقة ودعم التنمية الاقتصادية لدول المنطقة.

ب. الوصول إلى الكهرباء

يُعد الوصول إلى الطاقة الموثوقة والميسورة التكلفة، لا سيما الكهرباء، أمرًا بالغ الأهمية لأي اقتصاد؛ حيث تلعب الطاقة دورًا مهمًا في تحسين سبل عيش الناس، ولها تأثير إيجابي على الإنتاجية والتصنيع والحد من الفقر. على الرغم من ذلك، لا تزال منطقة القرن الأفريقي تعاني من عدم كفاية البنية التحتية للطاقة التي تعيقها عن تحقيق مستويات النمو المطلوبة؛ حيث يعاني 65٪ من سكان المنطقة من نقص الكهرباء في عام 2019، ويتوقع تقرير لمعهد الدراسات الأمنية (ISS Africa) أنه بحلول عام 2030 سيحصل 56٪ من سكان المنطقة على الكهرباء، وحوالي 71٪ في عام 2040، على أن تتمتع جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا بأعلى معدل وصول للكهرباء (حوالي 80٪) بحلول عام 2040، وهو أعلى من متوسط الوصول المتوقع للمنطقة ككل والدول ذات الدخل المنخفض في أفريقيا، بينما تأتي جنوب السودان في أدنى مستوى في المنطقة بمعدل وصول 24٪ فقط ⁽¹⁷⁾.

الشكل (6): نسبة وصول الكهرباء إلى السكان في القرن الأفريقي (2011 – 2040)



Source: Kouassi Yeboua and Jakkie Cilliers: Development prospects for the Horn of Africa countries to 2040. (Pretoria: institute for security studies ISS, 2021)

في غضون ذلك، يتوافق هذا التوقع مع الوضع الحالي في المنطقة؛ حيث يتراوح معدل وصول إلى الكهرباء إلى السكان في المنطقة من 6.3% (الأعلى) في جيبوتي إلى 21.3% (الأدنى) في جنوب السودان.

وعلى المستوى المحلي، كانت جيبوتي قبل عام 2011 تعتمد بنسبة 100% على محطات توليد الطاقة الحرارية من زيت الوقود الثقيل والديزل للحصول على الطاقة، وهو الأمر الذي عرّض اقتصاد البلاد إلى تقلب أسعار النفط، ودفعها إلى تنويع مصادرها من الطاقة، فمنذ ذلك الحين أصبحت جيبوتي توفر 65% من احتياجات الكهرباء من خلال الربط البيني مع إثيوبيا، و35% من إمدادات الطاقة من خلال زيت الوقود الثقيل المحلي أو محطات توليد الطاقة الحرارية بالديزل.

أما إثيوبيا التي تمتلك موارد طاقة متجددة وفيرة، ولديها القدرة على توليد أكثر من 60 ألف ميجاوات من الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والحرارية الأرضية، فيحصل 45٪ فقط من سكانها على الكهرباء، ما يعني أن ما يزيد عن 60 مليون شخص ما زالوا محرومين من الكهرباء في إثيوبيا حتى عام 2020، وكذا في إريتريا يعاني حوالي 50٪ من سكانها من ضعف الوصول إلى الكهرباء، بينما حصل 51٪ من سكان السودان على الكهرباء اعتباراً من عام 2019، وبحلول عام 2040 من المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 61٪.

بالإضافة لذلك، يوجد في جنوب السودان والصومال أدنى استخدام للكهرباء للفرد في أفريقيا؛ حيث يواجه قطاع الطاقة في الصومال تحديات كبيرة بسبب ضعف البنية التحتية وانعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي، من بين أمور أخرى، ما أدى إلى حرمان ما يقرب من 70٪ من السكان من الوصول إلى الكهرباء، وحتى في ظل التوقعات المتفائلة لمعهد الدراسات الأمنية حول الوصول للكهرباء في عام 2040، سيظل 50٪ من السكان في حالة حرمان من الكهرباء، أما في جنوب السودان، فاعتباراً من عام 2019، كان 21٪ فقط من السكان يحصلون على الكهرباء، ويعانون من انقطاع التيار الكهربائي الروتيني، وبحلول عام 2040، يُقدَّر الحصول على الكهرباء بنسبة 24٪، وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط في أفريقيا ذات الدخل المنخفض⁽¹⁸⁾.

من جهة أخرى، تبدو هذه الأرقام متفائلة مقارنة بتقديرات (The World Factbook - CIA)؛ حيث يقدر أن نسبة وصول الكهرباء للسكان في منطقة القرن الأفريقي لعام 2019 تتراوح بين 18٪ في الصومال و47٪ في كل من إثيوبيا وإريتريا، بينما بلغ معدل الوصول إلى الكهرباء في جيبوتي 42٪ فقط من السكان، و28.2٪ في جنوب السودان⁽¹⁹⁾.

أدى هذا النقص في الطاقة إلى استخدام عشرات الملايين من السكان في المنطقة للفحم كمصدر للطاقة والطهي، ما وضع الأشجار والمناطق الغابية في المنطقة تحت تهديد كبير، وضاعف بدوره من فرص التصحر، ومن ثم تقليل سقوط الأمطار،

وزيادة معدلات الجفاف والنزوح والهجرة، وبالتالي استمرار الاضطرابات والأوضاع الاقتصادية الحرجة في المنطقة؛ حيث تؤدي خطوة خاطئة إلى أخرى وأخرى، وتدور المنطقة في حلقة مفرغة من الأزمات. الأمر الذي يستوجب تكاتف الجهود الإقليمية والدولية للدفع نحو الاستغلال الأمثل لموارد المنطقة لتوليد طاقة كافية ونظيفة ومستدامة لكل سكانها؛ حيث تتمتع المنطقة بمصادر طاقة كبيرة، ولا ينبغي أن يكون سكانها فقراء في الطاقة كما هو الحال الآن⁽²⁰⁾.

2. البنية التحتية للنقل والاتصالات

يعاني العديد من دول المنطقة من الصراعات وعدم الاستقرار السياسي، ما يعيق عمليات الصيانة والإصلاحات المطلوبة للبنية التحتية للطرق، ما جعلها تبدو في حالة سيئة، خاصة الصومال وجنوب السودان التي جاءت في المرتبة الأخيرة في مؤشر النقل المركب لبنك التنمية الأفريقي لعام 2020؛ حيث يبلغ الطول الإجمالي لشبكة الطرق في جنوب السودان حوالي 90200 كيلومتر، مع 300 كيلومتر فقط معبدة. وفي هذا السياق، تتراوح حصة الطرق المعبدة في القرن الأفريقي من إجمالي شبكة الطرق بين 47٪ في جيبوتي و0.3٪ في جنوب السودان، وتشكل ظروف النقل الضعيفة عائقاً كبيراً أمام النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة؛ حيث تعتبر عقبة أمام ممارسة الأعمال التجارية.

الجدول (4): مؤشرات النقل والاتصالات في القرن الأفريقي لعام 2019

الدولة	الطرق		السكك الحديدية (كم)	اشتراك الهاتف المحمول (لكل 100 شخص)	مستخدمو الإنترنت كنسبة من السكان
	إجمالي الطرق (كم)	نسبة الطرق الممهدة (%)			
جيبوتي	3115	47	97	42	56
إريتريا	16000	22	306	20	1.3
إثيوبيا	120171	16	659	36	19
الصومال	23200	12	0	49	2
السودان	31000	34	4180	77	31
جنوب السودان	90200	0.3	248	33	8

Source: Kouassi Yeboua and Jakkie Cilliers: Development prospects for the Horn of Africa countries to 2040. (Pretoria:

institute for security studies ISS, 2021)

بالإضافة إلى الطرق الداخلية، تسعى دول المنطقة إلى التوسع في شبكات الطرق والسكك الحديدية التي تربط الدول بعضها البعض، خاصة في ظل وجود دول حبيسة في المنطقة تعتمد في تجارتها على دول أخرى، على سبيل المثال الطريق الذي يربط إثيوبيا وكينيا (ممر نيروي - أديس أبابا)، و(ممر كمبالا - جوبا)، وممر بريرة (أرض الصومال - إثيوبيا)، وممر جيبوتي - أديس أبابا، وممر أديس أبابا - الخرطوم، فضلاً عن خط السكة الحديد الذي يربط بين إثيوبيا وجيبوتي وجنوب السودان، وخط السكة الحديد الذي يربط بين أديس أبابا وميناء عصب، إلى جانب ممر كمبالا - جوبا - أديس أبابا - جيبوتي، وممر النقل بين ميناء لامو وجنوب السودان وإثيوبيا ضمن مشروع (LAPSET) - وهو مشروع تبلغ تكلفته 25 مليار دولار أمريكي، ويتألف من عدة مكونات بما في ذلك ميناء، ومطار، ومصفاة نفط في لامو (كينيا)، وشبكات طرق، وخط سكة حديدية، وخط لأنابيب النفط، وسد للطاقة الكهرومائية⁽²¹⁾ -، إلى غير ذلك من طرق الربط⁽²²⁾.

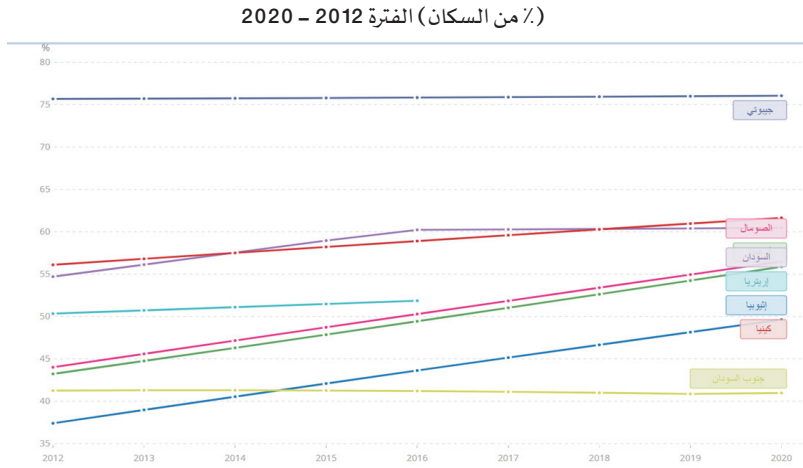
وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتراوح عدد مستخدمي الإنترنت من 56٪ من السكان في جيبوتي إلى 1.3٪ في إريتريا، وقد ترجع هذه النسب المنخفضة بشكل ما إلى احتكار حكومات إثيوبيا وجيبوتي وإريتريا لجميع خدمات الاتصالات، بما في ذلك الخطوط الثابتة والهاتف المحمول والإنترنت والنطاق العريض، وهو ما يمنع المنافسة ويقلل نسب الاختراق ويؤدي إلى ارتفاع أسعار خدمات الاتصالات. وكذلك يعوق عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن، تطور قطاع الاتصالات في كل من الصومال وجنوب السودان، بينما يتمتع السودان بمعدل اشتراك مرتفع في الهاتف المحمول مقارنة بنظرائه؛ حيث بلغ عدد مشتركى الهواتف المحمولة 77 مشتركاً لكل 100 فرد، وبلغت تغطية الهاتف المحمول حوالي 80٪ من البلاد، كما يستخدم 31٪ من السكان الإنترنت.

3. الوصول إلى إمدادات المياه النظيفة والصرف الصحي

لا يزال الافتقار إلى الوصول إلى خدمات إمدادات مياه الشرب قضية رئيسية ومجالاً من مجالات الحاجة إلى البنية التحتية؛ حيث يُعد الوصول إلى المياه

الصالحة للشرب والصرف الصحي غير مؤكد بالنسبة لملايين الناس في القرن الأفريقي؛ حيث يشكل ارتفاع درجات الحرارة، والجفاف الممتد لفترات طويلة، والنمو السكاني المرتفع، وزيادة الهجرة، عبئاً على موارد المياه في المنطقة. واعتباراً من عام 2019، تمكن حوالي 38.3٪ من سكان منطقة القرن الأفريقي من الوصول إلى المياه النظيفة، و19.8٪ فقط من السكان تمكنوا من الوصول إلى الصرف الصحي، ومع ذلك فإن هذا الوصول لم يكن متجانساً في جميع أنحاء المنطقة، ويتوقع تقرير (ISS Africa) أن يبلغ معدل الوصول إلى المياه النظيفة في المنطقة 51٪ بحلول عام 2030، و72.7٪ بحلول عام 2040، بينما يتوقع أن يصل معدل الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المحسن إلى 76.4٪ بحلول 2040⁽²³⁾.

الشكل (7): الأشخاص الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل في دول القرن الأفريقي



Source: world bank indicator, People using at least basic drinking water services (% of population) – Ethiopia, Uganda,

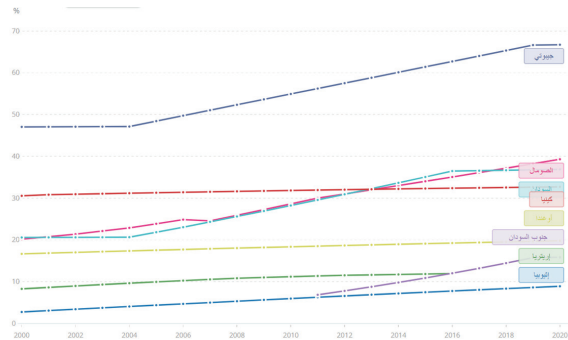
Djibouti, Somalia, Eritrea, Sudan, South Sudan, Kenya.

ويوضح الشكل (7) أن جيبوتي تتمتع بأعلى معدلات الوصول إلى المياه المحسنة في المنطقة بنحو 76٪ من إجمالي السكان، تليها الصومال (62٪)، ثم السودان (60٪)، بينما كانت جنوب السودان لديها أدنى تغطية لإمدادات المياه بنحو 40٪ فقط⁽²⁴⁾.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في الوصول إلى مصادر مياه محسنة، لا يزال إجمالي السكان المحرومين من المياه في المنطقة حوالي 140 مليون نسمة، مع تأخر في معدل الوصول إلى المناطق الريفية مقابل المناطق الحضرية، وبالتالي يُعد النشر المكثف للبنية التحتية للمياه أمراً ضرورياً لتمكين الوصول الشامل إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، مما يؤدي إلى تحسين سبل العيش، كما تحتاج دول القرن الأفريقي أيضاً إلى النظر بشكل متزايد في مصادر المياه غير التقليدية، مثل تحلية المياه وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، فضلاً عن حلول إدارة المياه الحضرية المتكاملة، لتعبئة الإمدادات الإضافية وحماية القائمة منها.

بالإضافة لذلك، يُعد الوصول غير الكافي إلى الصرف الصحي المدار بأمان، بما في ذلك القدرة على معالجة مياه الصرف الصحي، قضية قطاعية رئيسية، ويقدر متوسط الوصول إلى الصرف الصحي المحسن في المنطقة بنسبة 20٪، ما يعني أن ما يقرب من 218 مليون نسمة يعيشون بدون إمكانية الوصول إلى الصرف الصحي، كما تقدر الفجوة بين معدلات الوصول إلى الصرف الصحي في المناطق الحضرية والريفية بنحو 28٪⁽²⁵⁾.

الشكل (8): الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)



Source: world bank indicator, people using at least basic sanitation services (% of population) – Ethiopia, Eritrea, Djibouti,

Somalia, Sudan, South Sudan, Uganda, Kenya

يتضح من الشكل أن جميع دول المنطقة تعاني من ضعف خدمات الصرف الصحي، فقط جيبوتي قامت بتحسين الصرف الصحي فوق علامة 50٪ بينما بقية البلدان أقل من ذلك، وأدناها إثيوبيا بنسبة 9٪ فقط، مما يعني أن ما يزيد عن 90٪ من السكان لا يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الصرف الصحي المحسن، هذه الإحصائيات تخفي التحديات التي تواجه الفئات الضعيفة؛ ففي ظل النقص الحاد في خدمات الصرف الصحي تزيد فرصة الإصابة بالأمراض المنقولة، مثل الكوليرا والتهاب الكبد والتيفود وغيرها⁽²⁶⁾.

خاتمة

على الرغم من التطلعات المستقبلية المتفائلة إلى حد ما لاقتصادات دول القرن الأفريقي، فإن التحديات والأزمات المزمنة التي تواجهها المنطقة مثل الصراعات المستمرة التي أصبحت إحدى السمات الأساسية لبيئة القرن الأفريقي، بالإضافة إلى الفقر الذي يعاني منه 60 مليون شخص في المنطقة، فضلاً عن معاناة 81.6 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في أبريل 2022، في ظل تعرض المنطقة لأربعة مواسم جفاف متتالية، إلى جانب التحديات التي فرضتها أزمات عالمية مثل كوفيد 19، والحرب الروسية الأوكرانية، تهدد جميعاً التحولات الاقتصادية الإيجابية في المنطقة، وتضاعف من مخاطر تردي الحالة الاقتصادية والأمنية في منطقة.

1. JANUS.NET, e-journal of International Relations, Vol. 12, No. 2, April 2022.
2. د. أماني الطويل: "تحولات القرن الأفريقي بين المستجدات والتداعيات"، سلسلة بقلم خبير، العدد 13. (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار-مجلس الوزراء، 2021).
3. Alexandre, Antonio Gonçalves: The Strait of Bab El-Mandeb..., op.cit. في "16 دولة تمتلك قواعد عسكرية في القرن الأفريقي"، بتاريخ 2019/10/29.
4. أحمد عسكر: "التنافس على الموانئ البحرية في القرن الأفريقي: الدوافع والتداعيات"، مركز سيتا، 9 فبراير 2021.
5. صفاء عزب: "مستقبل مشرق ينتظر دول القرن الأفريقي العائمة على كنز الذهب الأسود"، الصومال الجديد، أبريل 2019. محمد عبد الكريم: "مسرح الجنوب.. ما هو دور غاز القرن الأفريقي في تشابكات الشرق الأوسط الإقليمية"، رؤية للدراسات الاستراتيجية، 2022/9/20. رويترز: "شرق أفريقيا ينضم لعمالة الغاز في العالم"، 20 مايو 2012. <https://www.reuters.com/article/oegbs-africa-gas-mm2-idARACAE84J07620120520>
6. Yeboua, Kouassi and Cilliers, Jakkie: Development prospects for the Horn of Africa countries to 2040. (Pretoria: institute for security studies ISS, 2021). Pp.22-23.
7. Ibid., p. 24.
8. البنك الدولي: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إثيوبيا، إريتريا، السودان، الصومال، جنوب السودان، جيبوتي، البيانات المفتوحة، 2020.
9. تم إضافة أوغندا وكينيا إلى دول القرن الأفريقي ضمن التعريف الأوسع للمنطقة، نظراً لعدم توافر بيانات مستقلة للدول الست (إثيوبيا، إريتريا، الصومال، السودان، جنوب السودان، جيبوتي) فقط، وبالتالي تم اللجوء إلى بيانات الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، والتي تضم في عضويتها كلا من كينيا وأوغندا بجانب الدول الـ 6 للمنطقة.
10. Intergovernmental Authority On Development- IGAD: Intergovernmental Authority On Development, Regional Trade Policy 2022 – 2026. (Djibouti: Intergovernmental Authority on Development, 2022)
11. Idem.
12. Idem.
13. Solomon Gebreyohans Gebru: Regional Integration in the Horn of Africa: State of Affairs and Challenges, WAI-ZEI Paper No. 31, Center for European Integration Studies, University of Bonn (Bonn: Center for European Integration Studies, July 2016).
14. East African Community: EAC Partner States, at: <https://www.eac.int/eac-partner-states> السوق المشتركة لشرق إفريقيا (كوميسا): ما هي الكوميسا <https://www.comesa.int/what-is-comesa/> Intergovernmental Authority On Development- IGAD: Intergovernmental Authority..., op.cit.
15. مؤشر تنمية البنية التحتية في أفريقيا هو مؤشر سنوي يصدر عن بنك التنمية الأفريقي، ويتكون من أربعة مؤشرات مركبة تتضمن الكهرباء والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمياه والصرف الصحي.
16. International Energy Agency: Clean Energy Transitions in the Greater Horn of Africa, October 2022
17. Kouassi Yeboua and Jakkie Cilliers: Development prospects for the Horn of Africa countries to 2040. (Pretoria: institute for security studies ISS, 2021).
18. المرجع السابق
19. The World Factbook – CIA, Countries: Ethiopia, Eritrea, Somalia, Sudan, Djibouti, South Sudan.
20. Dr. Suleiman Walhad: "The Horn of Africa States: The Energy Issue," Sun-Connect News, 23/05/2022. at: <https://sun-connect.org/the-horn-of-africa-states-the-energy-issue/>
21. James Nyamongo and Lilian K. Nyamongo: Energy Infrastructure Investments in East Africa and the Relevance of the Energy Charter Treaty. (Brussels: Energy Charter Secretariat, 2019)
22. Solomon Gebreyohans Gebru: Regional Integration in the Horn of Africa: State of Affairs and Challenges, WAI-ZEI Paper No. 31, Center for European Integration Studies, University of Bonn (Bonn: Center for European Integration Studies, July 2016).
23. Kouassi Yeboua and Jakkie Cilliers, op.cit. African Development Bank Group: Water Security In The Greatest Horn of Africa, Addressing the Challenges, Regional Synthesis Paper; Report of the Water Development and Sanitation Department, African Development Bank. (Abidjan: African Development Bank Group, 2020).

24. world bank indicator: People using at least basic drinking water services (% of population) – Ethiopia, Uganda, Djibouti, Somalia, Eritrea, Sudan, South Sudan, Kenya.
25. Kouassi Yeboua and Jakkie Cilliers, op.cit.
26. world bank indicator: people using at least basic sanitation services (% of population) – Ethiopia, Eritrea, Djibouti, Somalia, Sudan, South Sudan, Uganda, Kenya. African Development Bank Group: Water Security In The Greatest Horn of Africa, op.cit.

الفصل السابع

السياسة الأمريكية تجاه القرن الأفريقي:
التوجهات الجديدة لإدارة جو بايدن

* د. مها علام

باحثة ببرنامج العلاقات الدولية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ابتليت منطقة القرن الأفريقي -منذ بداية حقبة ما بعد الاستعمار- بالثورات والانقلابات وحروب العصابات والنزاعات الأهلية والصراعات الدولية. وعانت كذلك من سوء الإدارة، وأنظمة الحكم الاستبدادية، والاضطرابات الأمنية، بطريقة فرضت عقبات عميقة أمام التنمية الاقتصادية بالمنطقة. مما جعل دول منطقة القرن الأفريقي تحتل مراتب متواضعة وفقاً لمعظم مؤشرات التنمية البشرية⁽¹⁾.

وقد حازت منطقة القرن الأفريقي على اهتمام عالمي لعدة عقود، ولكن في المقابل، "لم يترجم الاهتمام إلى سياسات متماسكة لدعم شعوب المنطقة"، على حد وصف سفيرة إريتريا لدى الأمم المتحدة "صوفيا تسفاماريام"⁽²⁾. فأتت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، تركزت المشاركة الأمريكية في المنطقة على احتواء المد الشيوعي. وفي أعقاب الحرب الباردة، بدت سياسة واشنطن تجاه المنطقة متذبذبة ومفتقرة إلى التماسك والفاعلية والمرونة، في منطقة تعج بالتغيرات السريعة⁽³⁾. بعد فترة وجيزة من انهيار الشيوعية، أدت التداعيات المأساوية للتدخل الأمريكي في الصومال إلى إعاقة الحماس للانخراط بنشاط أكبر في المنطقة⁽⁴⁾.

وبعد تفجيرات السفارة الأمريكية في كينيا وتنزانيا في أغسطس 1998، حددت واشنطن منطقة القرن الأفريقي باعتبارها واحدة من المناطق التي يجب مواجهة "القاعدة" فيها؛ حيث كانت عناصر "القاعدة" يتنقلون ذهاباً وإياباً بين ساحل شرق أفريقيا وشبه الجزيرة العربية⁽⁵⁾. كما لعبت أحداث 11 سبتمبر وحوادث

القرصنة البحرية دورًا في إعادة توجيه التركيز الأمريكي صوب المنطقة؛ إذ باتت مواجهة المتطرفين المرتبطين بشبكة إرهابية عالمية كمحفز رئيس لقوة وموارد الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين بالمنطقة⁽⁶⁾.

وفي المقابل، لم يتضح أن هديّ واشنطن بشأن محاربة الإرهاب وتعزيز التجارة لهما الأسبقية بالنسبة لما يعتبره الأفارقة كأولويات أكثر إلحاحًا، مثل: مكافحة الجفاف والتصحر، وتخفيف حدة الفقر، وتعزيز الحكم الرشيد. وهو الأمر الذي ساهم -بقدر ما- في اتساع الهوة بين الرؤية الأمريكية والأفريقية للمنطقة، كما أدى -بشكل أو بآخر- إلى تباين في سياسة واشنطن تجاه المنطقة، وتفاوت في تأثيراتها. علاوة على ذلك، فقد دفع شعار واشنطن الضمني "إما أن تكون معنا وإما ضدنا" الدول إلى تجاوز مسألة الحياد والميل صوب أحد الأطراف، بطريقة قد تكون لعبت دورًا في تفاقم حالة الاستقطاب بالمنطقة⁽⁷⁾.

وبالتوازي مع إعطاء واشنطن الأولوية لمكافحة الإرهاب وتعزيز التجارة، تم تقديم مساعدات إنسانية وفيرة لدول المنطقة، والمساعدة من أجل الحكم الديمقراطي، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع اشتداد الحرب على الإرهاب، أنشأت واشنطن معسكر "ليمونيه" بجيبوتي ليكون محور العمليات في المنطقة. اعتبر "غابرييل نيجاتو"، زميل بارز غير مقيم بالمجلس الأطلسي، أن واشنطن لم تتعامل مع المنطقة "وفق إطار شامل لفهم الأولويات الإقليمية المعقدة ومعالجتها"، وإنما اتبعت "أجندات مجزأة" تتعامل فيها مع التحديات والأزمات متى وأينما ظهرت. أي أن واشنطن قد فضلت التركيز على الدول فرادى بدلًا من تبني استراتيجية إقليمية شاملة. وهو الأمر الذي ساهم في جعل سياستها قاصرة -بقدر ما- من حيث العمق والالتزام، بطريقة أدت لتراجع الرؤى طويلة المدى والدبلوماسية الإقليمية⁽⁸⁾.

عطفًا على ذلك، يبدو أن النظام الدولي الذي تبلور في أعقاب الحرب الباردة أخذ في التلاشي وبصدد الدخول في طور جديد؛ إذ تتعرض المصالح الأمريكية الاقتصادية والسياسية والأمنية للتحديات على الصعيد العالمي، ما بين الحرب في أوكرانيا، والتوترات المتصاعدة في بحر الصين الجنوبي، والسلوك العدائي من كوريا الشمالية وإيران، واتساع نطاق الإرهاب في أفريقيا. وبالتوازي مع ذلك، لا

تزال الدورات المزمنة للنزاع العنيف والجفاف في القرن الأفريقي، والتي ترتبط بالأزمة الإنسانية الإقليمية الأكبر، تمثل تحدياً رئيسياً أمام الانخراط الأمريكي أحادي الجانب بالمنطقة. ومع ذلك، اعتبر الضابطان بالجيش الأمريكي "أندرو لوند" و"ويل تورنر" أن واشنطن "لا تزال في وضع فريد للاستفادة من آلياتها السياسية والدبلوماسية والإنسانية في التعامل مع منطقة القرن الأفريقي" (9).

أولاً | المصالح الأمريكية بمنطقة القرن الأفريقي

هناك العديد من مصادر التهديد الأمني في القرن الأفريقي، والتي يمكن أن تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وهو الأمر الذي اعتبرته بعض التحليلات بمثابة الإطار الحاكم لعلاقة واشنطن بالمنطقة، بطريقة دفعتها إلى النظر إليها عبر عدسة التهديدات المرتبطة بالإرهاب والعنف، وحفزتها - في ذات الوقت - على التعامل معها كنقطة محورية استراتيجية في الحرب ضد الإرهاب ومواجهة التهديدات الأخرى (10). وعند النظر إلى الوثائق الرسمية الأمريكية التي ترسم الاستراتيجيات الوطنية، يتضح أن منطقة القرن الأفريقي لم تحظ - إلى حد كبير - بالتركيز الكافي، وإنما جاءت ضمن رؤية كلية لأفريقيا كقارة.

واتصلاً بذلك، قد أطلقت إدارة الرئيس "جورج بوش" الابن استراتيجيتين للأمن القومي The National Security Strategy، الأولى في سبتمبر (11) 2002، والثانية في مارس (12) 2006، وكان أهم ما جاء فيهما أن أفريقيا تحتل أهمية جغرافية استراتيجية متزايدة، وهي أولوية قصوى للإدارة انطلاقاً من كونها أرض الوعد والفرص التي ترتبط بالولايات المتحدة عبر التاريخ والثقافة والتجارة والأهمية الاستراتيجية. مشيرة إلى رؤية واشنطن بشأن كون أمنها يعتمد على الشراكة مع الأفارقة لتقوية الدول الهشة والفاشلة. مع التركيز على دور قانون النمو والفرص في أفريقيا (أجوا) في تعزيز فرص زيادة التجارة بأفريقيا جنوب الصحراء. كما خصصت جانباً من اهتمامها لمواجهة الأمراض والأوبئة وتوفير الإغاثة الغذائية. وتمت الإشارة إلى مبادرة عمليات السلام العالمية الخاصة بتدريب

قوات حفظ السلام في أفريقيا. وفي نهاية ولايته الثانية، أطلقت إدارة "بوش" استراتيجية جديدة للدفاع الوطني National Defense Strategy⁽¹³⁾، في يونيو 2008، والتي نصت على إنشاء القيادة الأمريكية في أفريقيا.

ثم أطلقت إدارة الرئيس "باراك أوباما" استراتيجيتين للأمن القومي The National Security Strategy، الأولى في⁽¹⁴⁾ 2010، والثانية في⁽¹⁵⁾ 2015. أكدت الأولى على الدعم الذي ستقدمه الإدارة لتعزيز قدرة الحكومات والمجتمعات على إدارة تحديات التنمية والاستثمار، لا سيما في أفريقيا. موضحة أن واشنطن تعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني والسياسي مع أفريقيا من أجل الوصول إلى الأسواق المفتوحة، ومنع النزاعات، وحفظ السلام، ومكافحة الإرهاب؛ مع العمل من خلال الحوار الدبلوماسي لتخفيف التوترات المحلية والإقليمية قبل أن تتحول إلى أزمات. أما الثانية، فقد شددت على عمل واشنطن على تعميق استثماراتها في أفريقيا، بجانب تعزيز القدرة التشغيلية للمنظمات الإقليمية كالاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال شراكة الاستجابة السريعة لحفظ السلام بأفريقيا، والتي ستساعد على الانتشار السريع في الأزمات الناشئة. وهو ما يتشابه إلى حد كبير مع ما أشارت إليه الاستراتيجية العسكرية الوطنية لعام⁽¹⁶⁾ 2011 The National Military Strategy؛ إذ نصت على مواصلة واشنطن لتبني شراكة فعالة مع أفريقيا والعمل على تطوير قدرات الاتحاد الأفريقي لمواجهة التحديات الأمنية، مع التأكيد على الاستمرار في بناء قدرات الشركاء في أفريقيا لما يمثلته الإرهاب من تهديد لواشنطن. ومن الملامح البارزة في هذه الاستراتيجية الإشارة بشكل صريح لمنطقة القرن الأفريقي بالتشديد على ضرورة مواجهة التطرف العنيف، لا سيما في الصومال.

وخلال إدارة الرئيس "دونالد ترامب" أطلق استراتيجية الأمن القومي⁽¹⁷⁾ 2017 The National Security Strategy، والتي نصت على أن أفريقيا هي قارة الفرص والتحديات. ويُعد أبرز ما جاء فيها الإشارة إلى الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الذي تشهده العديد من دول القارة، ناهيك عن تحول بعض الدول الأفريقية لساحات قتال للتطرف العنيف والإرهابيين؛ حيث يعمل "داعش" و"القاعدة"

والجماعات التابعة لهما في القارة على نطاق أوسع بطريقة تساعد على استهداف المواطنين والمصالح الأمريكية. كما ركزت الاستراتيجية على الدور المتنامي للصين في القارة، والذي اعتبرته سبباً في تقويض التنمية طويلة الأمد بالقارة من خلال إفساد النخب، والسيطرة على الصناعات الاستخراجية، وتكبير الدول بالديون والالتزامات غير الشفافة. وأكدت كذلك على مواصلة واشنطن الاستجابة للاحتياجات الإنسانية مع العمل على معالجة الأسباب الجذرية لها. وفي ذات السياق، أقرت استراتيجية الدفاع الوطني⁽¹⁸⁾ The National Defense Strategy، التي صدرت في 2018، بضرورة دعم العلاقات لمواجهة التهديدات الإرهابية الكبيرة في عدد من المناطق، في مقدمتها أفريقيا.

واتصلاً بذلك، فقد أطلق الرئيس "ترامب"، في ديسمبر 2018، استراتيجية لأفريقيا تدور حول 3 أهداف رئيسية (الازدهار والأمن والاستقرار). فيما اعتبر "ويتني شنايدمان" و"لاندرى سيجني" في مقال لهما بمعهد "بروكنجز" أن النقطة المحورية للاستراتيجية تتمثل في مواجهة النفوذ التجاري والأمني والسياسي لبكين في أفريقيا، موضحين أن الإدارة محقة في انتقاد الصين ووصف ممارساتها التجارية بـ "مفترسة". لكنهما اعتبرا أن سعي الإدارة بوضوح إلى تقديم واشنطن كشريك تجاري بديل ومفيد للدول الأفريقية، يتناقض مع تفضيل معظم الدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي لنهج إقليمي من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بالاستناد إلى رغبة الإدارة في تعزيز العلاقات الثنائية. أما عن مسألة حفظ السلام، فقد أكدت الإدارة أنها ستدعم فقط بعثات حفظ السلام للأمم المتحدة التي تتسم بالفعالية والكفاءة، وهو التعبير الذي يسمح لها بالتنصل بسهولة من هذا الدعم تحت مزاعم تتعلق بالفعالية والكفاءة⁽¹⁹⁾.

واستناداً إلى ذلك، يتضح أن هناك مجموعة من المصالح الأمريكية التي تتصل بشكل مباشر بمنطقة القرن الأفريقي، والتي تمثل الركائز الرئيسية لتعامل واشنطن مع هذه المنطقة. وهي ما يمكن تفصيل أبرزها على النحو التالي:

1. مواجهة التهديدات الإرهابية

تتميز منطقة القرن الأفريقي بكونها تمثل بيئة خصبة للجماعات الإرهابية والمتطرفة، وهو ما يزيد من فرص اعتبارها ساحة مناسبة لاستهداف المصالح الأمريكية⁽²⁰⁾. منذ انهيار حكومة "سياد بري" عام 1991، باتت الصومال منصة رئيسية لعمل وتمدد الجماعات الإرهابية. لذا، اعتبرت واشنطن أن الصومال أضحت بؤرة مواتية لـ "القاعدة"، مما دفعها إلى التركيز بشكل أكبر على مواجهة التهديدات الأمنية بالمنطقة⁽²¹⁾. واتصالاً بذلك، يعكس عدد من المؤشرات الحديثة تفاقم ظاهرة الإرهاب بالقرن الأفريقي، أبرزها: تصاعد هجمات حركة الشباب الإرهابية في الداخل الصومالي، بجانب استهداف الحركة للقوات الأفريقية المتواجدة بالصومال وتوجيه التهديدات لدولها، وكذا تمدد نشاط الحركة للجوار الإقليمي؛ حيث شنت هجوماً ضد إثيوبيا في يوليو الماضي⁽²²⁾، كما شنت أيضاً هجوماً على قاعدة للجيش الكيني في مدينة مانديرا في أغسطس الماضي⁽²³⁾.

ووفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي لعام 2022، تُعد الصومال من أكثر الدول الأفريقية معاناةً من عنف الجماعات الإرهابية، والنشاط الإرهابي⁽²⁴⁾. وهو المشهد الذي نجم عنه تحذيرات أمريكية من تصاعد العمليات الإرهابية بالقرن الأفريقي، لا سيما حركة الشباب. ومن ثم، فإن مواجهة خطر الإرهاب بمنطقة القرن الأفريقي لا يمكن أن تنفصل عن الهدف الأمريكي العالمي المرتبط بالحرب على الإرهاب، بل قد تتجاوز ذلك إلى أن تحتل الصدارة.

2. تأمين الملاحة البحرية وطرق التجارة

تتجلى الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية للقرن الأفريقي في كون دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية أخرى، ما يعني التحكم في طريق التجارة العالمي، لا سيما تجارة النفط بين الخليج وأوروبا والولايات المتحدة. لذا، تشكل

القرصنة قبالة القرن الأفريقي تهديدًا لأرواح ورفاهية المواطنين والدول حول العالم؛ حيث يمر ما يقرب من 12٪ من بترول العالم عبر خليج عدن. فغالبًا ما تؤثر هجمات القرصنة على مصالح العديد من الدول، بما في ذلك المالكة للبضائع ودول إعادة الشحن ودول المقصد⁽²⁵⁾. كذلك، فقد أدت أنشطة القرصنة في خليج عدن وقبالة القرن الأفريقي والمحيط الهندي إلى تقويض الجهود الإنسانية الدولية في أفريقيا⁽²⁶⁾.

في عام 2008، صدقت الحكومة الأمريكية على سياسة لمعالجة تهديدات القرصنة في القرن الأفريقي بشكل فعال من أجل الإدارة السلسلة للاقتصاد العالمي والملاحة البحرية⁽²⁷⁾. منذ عام 2009، كانت واشنطن رائدة في الجهود الدولية لمواجهة القرصنة قبالة سواحل الصومال؛ إذ أكملت خطة عمل على مستوى الحكومة لمكافحة القرصنة والأمن البحري. تركز الخطة على ثلاثة مجالات أساسية: منع الهجمات، والاستجابة لأعمال الجريمة البحرية، وتعزيز الأمن البحري والحوكمة؛ وتوفر كذلك أطر عمل محددة للقرن الأفريقي وخليج غينيا⁽²⁸⁾.

3. دعم الاستقرار الإقليمي

نشأت منطقة القرن الأفريقي على ميراث صراع أهلي متجدد، أفرز دولًا تعاني من الهشاشة وعدم الاستقرار⁽²⁹⁾. خلال العقود الأخيرة، مثلت منطقة القرن الأفريقي واحدة من أكثر مناطق العالم تموجًا بالنزاعات؛ إذ شهدت أكثر من 200 صراع مسلح منذ عام 1990⁽³⁰⁾. تشهد منطقة القرن الأفريقي صورًا مختلفة للصراعات؛ فمنها الصراعات الدولية كنموذج (حرب الأوجادين) بين الصومال وإثيوبيا، وكذا الحرب بين إريتريا وإثيوبيا، وأيضًا الحروب الأهلية التي ترجع إلى التركيبة العرقية والإثنية لدول المنطقة⁽³¹⁾ (مثل: حرب التيجراي في إثيوبيا)، إضافة إلى الأزمات الإقليمية المعقدة (مثل: أزمة السد الإثيوبي). الأمر الذي يعني أن منطقة القرن الأفريقي تعاني من حالة احتقان شديدة تدفع المنطقة نحو

الاشتغال بين الحين والآخر، بما يعني دخولها في حالة زممنة من عدم الاستقرار الذي لا تتوقف آثاره عند حدود المنطقة، وإنما قد تطول آثاره الساحة العالمية.

نتيجة لذلك، يتضح أن هذا الوضع وما يحمله من مؤشرات سلبية يمثل محفزاً لواشنطن لبذل جهود لتجفيف مصادر النزاعات، وتعزيز قوة دول المنطقة، وكذا العمل على الانخراط في حل الصراعات⁽³²⁾. وهو ما أكدت عليه معظم الوثائق الرسمية ذات الصلة، وفي صدارتها وثيقة الأمن القومي لعام 2010، والتي أشارت إلى حرص واشنطن على تعزيز التعاون الأمني والسياسي مع أفريقيا من أجل منع النزاعات، وحفظ السلام، ومكافحة الإرهاب، مع العمل من خلال الحوار الدبلوماسي لتخفيف التوترات المحلية والإقليمية للحيلولة دون تحولها للأزمات⁽³³⁾.

4. احتواء الأزمات الإنسانية

لا تزال الأزمة الإنسانية بالقرن الأفريقي هي الأسوأ في العالم؛ فقد نتجت عن الاضطرابات السياسية والصراعات المتجددة وموجات الجفاف والمجاعة. ناهيك عن كون الكثير من صراعات العنف يغذيها الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية والسياسية التي تتسبب في تفاقم الأزمات الإنسانية⁽³⁴⁾. ومن ناحية أخرى، تلعب التغيرات المناخية دوراً ملموساً في تفاقم الأوضاع الإنسانية؛ فقد قدرت المنظمة الدولية للهجرة تضرر حوالي 15 مليون شخص بشدة من الجفاف في كينيا والصومال وإثيوبيا، معتبرة أن منطقة القرن الأفريقي تشهد "أسوأ موجة جفاف منذ عقود"⁽³⁵⁾. كما سلط البيان المشترك الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في 21 سبتمبر 2022، الضوء على أزمة الجوع بالقرن الأفريقي، لا سيما في الصومال وجنوب وشرق إثيوبيا، وشمال وشرق كينيا⁽³⁶⁾.

وكاستجابة لذلك، انخرطت واشنطن إنسانياً في المنطقة؛ إذ قدمت مساعدات تنموية وإنسانية لدول المنطقة في مجالات الصحة والزراعة والأمن الغذائي والانتعاش الاقتصادي والتنسيق الإنساني والمياه والصرف الصحي. وتُعد

واشنطن أكبر مانح ثنائي bilateral donor للمساعدات الطارئة للقرن الأفريقي، كما تقدم الحماية والمساعدة للاجئين في كينيا وإثيوبيا وجيبوتي، بما في ذلك تمويل مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حالات الطوارئ الأخيرة⁽³⁷⁾.

5. تعزيز الدور الأمريكي في مواجهة الخصوم الدوليين

فيما يتعلق بروسيا، فقد اعتبرت "فيدريكا سايني فاسانوتي"، الزميلة البارزة غير المقيمة بمعهد "بروكنجز"، أن المحفز الأساسي للكرملين بأفريقيا يكمن في إحباط أهداف السياسة الأمريكية، "بصرف النظر -تقريبًا- عن جوهرها"⁽³⁸⁾. لذا، تقوم موسكو بعدد من التحركات التي تعزز من نفوذها بالقرن الأفريقي؛ حيث وقعت اتفاقيات للتعاون العسكري مع إثيوبيا في يوليو⁽³⁹⁾ 2021، كما سعت إلى إقامة قاعدة عسكرية روسية في جيبوتي⁽⁴⁰⁾، وتتفاوض كذلك مع كل من إريتريا للوصول إلى ميناء مصوع وعصب، ومع صوماليلاند للوصول إلى ميناء بربرة⁽⁴¹⁾.

أما عن الصين، فمنذ تولي الرئيس الصيني "شي جينبنج"، عام 2013، أصبح القرن الأفريقي منطقة رئيسية بالنسبة لبكين تعمل فيها على حماية تنفيذ مبادرة "الحزام والطريق". وعليه، فقد دشنت بكين أول قاعدة عسكرية خارجية بجيبوتي، عام 2017، كما قامت ببناء خط سكك حديد يربط جيبوتي بإثيوبيا لتسهيل نقل البضائع الصينية. وكذا، فقد كثفت من تحركاتها الدبلوماسية في المنطقة؛ إذ أجرى وزير الخارجية الصيني "وانج يي" جولة تفقدية لدول المنطقة مطلع عام 2022، خاصة إريتريا وكينيا وجزر القمر. هذا، وقد عين "يي" مبعوثًا جديدًا للقرن الأفريقي "شيوه بينج"⁽⁴²⁾، والذي قام بنشاط مكثف، في صدارته الاجتماع الجماعي الذي عُقد، في يونيو 2022، مع مبعوثين من إثيوبيا وجيبوتي وكينيا وأوغندا وإريتريا والصومال والسودان وجنوب السودان ودول أخرى، لتبادل وجهات النظر حول تنفيذ "مبادرة التنمية السلمية في القرن الأفريقي"⁽⁴³⁾.

وكنتيجة لذلك، برزت مسألة مواجهة خصوم واشنطن كركيزة واضحة لسياسة واشنطن تجاه المنطقة، مما ساهم في تبلور ظاهرة "الاحتواء المزدوج" لتحجيم نفوذ كل من روسيا والصين⁽⁴⁴⁾. وعلى هذا النحو، فقد اعتبر "هيبوليت فوفاك"، رئيس ومدير الأبحاث والتعاون الدولي في بنك التصدير والاستيراد الأفريقي، أن عملية إعادة الاصطفاف الجيوسياسي تجري على قدم وساق في أفريقيا حيث تدور الحروب بالوكالة، بطريقة باتت أشبه بـ "الحرب الباردة الجديدة"⁽⁴⁵⁾.

ثانيًا | إدارة "بايدن" ومؤشرات تزايد الاهتمام بالقرن الأفريقي

تتمتع الولايات المتحدة بمستوى مختلف من العلاقات مع كل دولة من دول القرن الأفريقي، وتركز سياستها تجاه المنطقة بشكل أكبر على مواجهة التهديدات الأمنية، وتقديم المساعدات الإنمائية والإنسانية، وتسوية النزاعات وخلق بيئة مستقرة في المنطقة⁽⁴⁶⁾. خلال فترة حكم الرئيس "ترامب"، احتلت أفريقيا مكانة متأخرة في أولويات إدارته؛ إذ ساهمت سياسة "أمريكا أولاً" -بقدر ما- في "فك الارتباط" بين واشنطن وأفريقيا، وهو ما انعكس في عدد من التحركات، أبرزها: الموافقة على خطة لتقليص القوات الأمريكية التي تقوم بمهام مكافحة الإرهاب في أفريقيا بحوالي 25٪. كما أنه بالرغم من الإيجابية التي غلفت استراتيجية "ترامب" تجاه أفريقيا، والتي تضمنت مبادرة "ازدهار أفريقيا"، فإن الواقع لم يشهد أية انعكاسات ملموسة لها، بل على العكس شهد مزيداً من تراجع الاهتمام الأمريكي بالقارة، وهو ما تجلت مؤشرات في تراجع حجم التجارة البينية وكذا تراجع في الاستثمار الأمريكي المباشر في القارة⁽⁴⁷⁾.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من التهديدات الأمنية المتنامية بالقرن الأفريقي، فإن "ترامب" قد استمر في سياسته القائمة على إنهاء الانخراط الأمريكي الخارجي، وقد سحب قواته بالفعل من الصومال في يناير⁽⁴⁸⁾ 2021، كما حاول تقييد قدرة الأمم المتحدة على تمويل عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد

الأفريقي⁽⁴⁹⁾. ومن ناحية أخرى، عملت إدارة "ترامب" على الانخراط دبلوماسيًا في الأزمات الملحة بالمنطقة، وفي مقدمتها أزمة "السد الإثيوبي"، فقد استضافت وفود الدول (مصر، والسودان، وإثيوبيا) بهدف التوصل إلى اتفاقية بينها تقوم على التعاون والاستدامة والفائدة المتبادلة، لكنها فشلت في ممارسة دور قوي يدفع الأطراف إلى الالتزام بالاتفاق الذي تم التوصل إليه. ومن اللافت للنظر أيضًا أن إدارة "ترامب" لم تكن غافلة عن المنافسة الجارية التي يقوم بها خصوم واشنطن على الساحة الأفريقية، لكنها لم تستطع أن تسخر الأدوات المناسبة للتعامل معها بالطريقة الصحيحة. بعبارة أوضح، بالرغم من مخاوف إدارة "ترامب" بشأن النفوذ المتنامي لخصومها في أفريقيا، فإن سياسة التجاهل التي انتهجها نحو القارة قد أتاحت الفرصة أمام بكين وموسكو لتوسيع نفوذهما على حساب النفوذ الأمريكي.

في محاولة لتجاوز الإرث السلبي لإدارة "ترامب"، بدأ أن إدارة "بايدن" بصد "استراتيجية طموحة" تجاه أفريقيا، من شأنها أن تستند إلى "مشاركة قائمة على الاحترام المتبادل" والدبلوماسية النشطة. ومن ثم، فقد اتجهت الإدارة في أيامها الأولى إلى إلغاء حظر السفر الذي طال ست دول أفريقية، كما أظهرت المكالمات المبكرة مع وزراء الخارجية الأفارقة ورؤساء دول من جنوب أفريقيا ونيجيريا وكينيا، التزام "بايدن" باستعادة المشاركة الدبلوماسية الأمريكية القوية⁽⁵⁰⁾. وفي يومه السادس عشر في منصبه، أرسل الرئيس "بايدن" رسالة بالفيديو إلى القادة الأفارقة بقمة الاتحاد الأفريقي، وعدها بالشراكة والتضامن بشأن مجموعة من القضايا الحاسمة⁽⁵¹⁾. بالنظر إلى هذه البداية الواعدة، عكست سياسة إدارة "بايدن" مزيجًا من التغيير والاستمرارية بشأن أفريقيا؛ إذ اتجهت لفرض حظر سفر بسبب متحور "أوميكرون" على ثماني دول أفريقية. بجانب سحب مزايا قانون "أجوا" من ثلاث دول أفريقية، وهو ما اعتبره بعض القادة الأفارقة "غير عادل وتمييزيًا وغير ضروري". كما بدا أيضًا أن إدارة "بايدن" لا تزال تحتفظ بسياسات "ترامب" المتعلقة بالتشدد مع الصين، وهي المسألة التي تلقي بظلالها على حالة التنافس بالقارة الأفريقية؛

إذ انعكست بوضوح في طرح خطة البنية التحتية بقيادة واشنطن كبديل لمبادرة (الحزام والطريق) الصينية⁽⁵²⁾.

إلا أن الملمح الأكثر بروزاً في تعامل إدارة "بايدن" مع أفريقيا تجلّى في الزخم الدبلوماسي المكثف؛ فقد زار وزير الخارجية "أنتوني بلينكين" القارة ثلاث مرات في غضون 10 أشهر؛ ما يُعد الأول من نوعه لأي وزير أمريكي⁽⁵³⁾. وفي ذات السياق، فقد دعمت الإدارة تعيين النيجيرية "نغوزي أوكونجو إيويلا" كأول امرأة أفريقية وأول مديرة عامة لمنظمة التجارة العالمية. وبالمثل، أشارت الإدارة إلى أنها ستعيد النظر في مفاوضات "ترامب" التجارية مع كينيا، الأمر الذي أعطى مؤشرات بشأن التركيز المتجدد المحتمل على دعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية⁽⁵⁴⁾. إلا أن الوزير "بلينكين" ليس وحده في هذا الزخم الدبلوماسي، فقد شارك عدد من كبار المسؤولين مع نظرائهم الأفارقة في قضايا مختلفة تتراوح من مكافحة الإرهاب إلى تغير المناخ، والأمن الغذائي، والمعادن الاستراتيجية، والحكم الرشيد والتحول الديمقراطي. هذا، وقد مثّل إعلان نائبة الرئيس "كامالا هاريس" عن عقد قمة لقادة أفريقيا في واشنطن في الفترة من 13 إلى 15 ديسمبر دفعة جديدة في هذا المضمار⁽⁵⁵⁾.

مع وصول "بلينكين" إلى جنوب أفريقيا، أصدر البيت الأبيض استراتيجيته الموعودة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء⁽⁵⁶⁾، والتي كانت قيد الإعداد منذ ما يقرب من تسعة أشهر. تسعى استراتيجية "بايدن" تجاه أفريقيا إلى تأكيد تدشين "وكالة أفريقية African agency" والعمل نحو "هيكل إقليمي أكثر مرونة". وفقاً للنهج الجديد، يجب على واشنطن "إعادة ضبط علاقاتها مع نظرائها الأفارقة، والاستماع إلى الأصوات المحلية المتنوعة، وتوسيع دائرة المشاركة لتعزيز أهدافها الاستراتيجية لصالح كل من الأفارقة والأمريكيين. على النقيض من نهج إدارة "ترامب" في المنطقة، التي اعتبرت القارة مجرد ساحة للتنافس بين روسيا والصين من جانب، والولايات المتحدة من جانب، فإن نهج "بايدن" يبدو أكثر توازناً إلى حد كبير، كونه يدرك أهمية العمل على نحو متعدد الأطراف مع شركاء واشنطن من أوروبا والشرق الأوسط ومنطقة المحيطين

الهندي والهادئ⁽⁵⁷⁾. إلا أن هذه الاستراتيجية لم تنص صراحة على منطقة القرن الأفريقي، ناهيك عن أنها لم تركز بشكل خاص على كيفية التعامل معها.

تقوم هذه الاستراتيجية على أربع ركائز رئيسية، وهي: تعزيز انفتاح المجتمعات، وتقديم مكاسب ديمقراطية وأمنية، ودفع عجلة التعافي من الجائحة والفرص الاقتصادية، ودعم التكيف مع المناخ والتحول العادل للطاقة⁽⁵⁸⁾.

1. الركيزة الأولى: تعزيز الانفتاح والمجتمعات المنفتحة: تلتزم الولايات المتحدة بالعمل مع شركائها الأفارقة للاستفادة بشفافية من الموارد الطبيعية، ومكافحة الاستبداد الرقمي، وتعزيز الهيئات القضائية المستقلة... وغيرها. بالإضافة إلى مكافحة الأنشطة الضارة من قبل الصين وروسيا والجهات الأجنبية الفاعلة الأخرى.

2. الركيزة الثانية: تحقيق مكاسب ديمقراطية وأمنية: تؤكد على الصلة بين الحكم السبى والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والتأثير المتزايد للجهات الفاعلة الخبيثة. تعكس هذه الركيزة أولويات واشنطن بشأن تعزيز الديمقراطية وتخفيف حدة النزاعات ومنعها. وتبلور كذلك الأولوية التي تضعها واشنطن لموارد مكافحة الإرهاب لمواجهة وصد التهديدات الإرهابية، من خلال استخدام برامج مخصصة لبناء قدرات المؤسسات الأمنية والاستخباراتية.

3. الركيزة الثالثة: تعزيز التعافي من الجائحة والفرص الاقتصادية: تركز على تمكين الدول الأفريقية من التعافي المستدام من الجائحة، والتخفيف من عواقبه الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى تعاون واشنطن مع الدول الأفريقية لتعزيز مسار نمو أقوى وتعزيز القدرة على التعامل مع الديون، بما في ذلك من خلال الاستفادة من المؤسسات المتعددة الأطراف والشركاء العالميين والمبادرات الدولية. وذلك في إطار الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار (PGII)، التي التزمت بها مجموعة G7.

4. الركيزة الرابعة: دعم التكيف مع المناخ، والانتقال العادل للطاقة: تؤكد التزام واشنطن بزيادة الدعم والمساعدة الإنمائية والتمويل لتحقيق هذه الأهداف، لا سيما بالنظر إلى التأثير الكبير لأفريقيا بتغير المناخ المقترن بضعف الوصول إلى الطاقة.

وفي هذا السياق، أشار معهد "بروكنجز"، في تحليل منشور بعنوان: تسعى استراتيجية "بايدن" بشأن أفريقيا إلى تنشيط العلاقات مع القارة، إلى أن القطاع الخاص يحظى بأهمية ضمنية كبيرة في الاستراتيجية، لكنه كان من الممكن أن يكون أكثر فاعلية. كما تسلط الاستراتيجية الضوء على دعم الإدارة لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، والعمل مع الكونجرس "بشأن مستقبل" قانون "أجوا"⁽⁵⁹⁾. هذا، ويُعد تضمين التكيف مع المناخ والانتقال العادل للطاقة أيضًا بعدًا رئيسيًا للاستراتيجية، بل ويميزها عن نماذج التنمية الأقل ملائمة للقارة⁽⁶⁰⁾. ومن السمات الرئيسية للاستراتيجية، كونها لم تستبعد حالة التنافس الشرس بين واشنطن وخصومها؛ إذ أشارت إلى أن بكين تستخدم أفريقيا كساحة لتحدي النظام الدولي، ولفتت إلى أنه تماشيًا مع استراتيجية الدفاع الوطني لعام 2022 ستعمل وزارة الدفاع مع نظرائها الأفارقة لكشف وإبراز مخاطر الأنشطة السلبية لكل من الصين وروسيا. وبالنظر إلى منطقة القرن الأفريقي، يتضح أن التعامل معها وفق هذه الاستراتيجية يعني مزيدًا من الانخراط الأمريكي العملي والإيجابي فيها؛ وذلك بالنظر إلى عدد من الاعتبارات، وهي:

- يمثل التأكيد الواضح على ضرورة التعامل مع التهديدات الإرهابية، بعدًا رئيسًا للتعامل مع التهديدات المتنامية والمتفاقمة بمنطقة القرن الأفريقي.
- كما يُعد التركيز الواضح على دور خصمي واشنطن (روسيا والصين)، كركيزة لمنع اتساع نفوذهما، ومحفز لواشنطن على تعزيز انخراط متعدد الأبعاد وقائم على الشراكة بمنطقة القرن الأفريقي.

- وكذا، تمثل مسألة تعزيز الانفتاح والمكاسب الديمقراطية التزاماً أمريكياً واضحاً بعدم ترك حرب التيجراي في إثيوبيا إلى الانجراف صوف حرب أهلية موسعة.
- بالإضافة إلى ذلك، تمثل مسألة التنمية الاقتصادية التي تشارك فيها أطراف وجهات متعددة، مدخلاً مناسباً للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية الهشة بدول القرن الأفريقي.
- وأخيراً، تتميز الاستراتيجية بكونها ضمت مزيجاً من الأمن التقليدي والأمن غير التقليدي الذي يركز على المناخ والأوبئة وغيرها، بما يجعلها أكثر مرونة وقدرة على التعامل مع المشكلات والأزمات التي تواجهها منطقة القرن الأفريقي. بعبارة أخرى، تعكس الاستراتيجية مزيجاً مناسباً بين الأولويات التي ترغب فيها واشنطن، والأولويات التي ترغب فيها دول المنطقة وشعوبها.

ثالثاً | أدوات إدارة "بايدن" في القرن الأفريقي

تمتلك واشنطن مستويات مختلفة من العلاقات مع كل دولة من دول منطقة القرن الأفريقي، بطريقة تساهم في تباين السياسات التي تنتهجها تجاه كل دولة، وكذلك اختلاف توليفة الأدوات التي تتعامل بها. وعلى هذا النحو، يمكن تفكيك سياسة "بايدن" تجاه دول منطقة القرن الأفريقي وفقاً للأدوات التي تتعامل بها مع كل دولة. وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

1. الأداة الاقتصادية

يمثل الاقتصاد بعداً رئيسياً في سياسة واشنطن تجاه أفريقيا، ومنها منطقة القرن الأفريقي، بما يشمل من تجارة بينية واستثمار أمريكي مباشر، وأيضاً المعادن الاستراتيجية والمواد الخام. وهو ما انعكس في عدد من المبادرات

الأمريكية، مثل: (قوة أفريقيا Power Africa، وازدهار أفريقيا Prosper Africa، ومبادرة الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار PGII). وعلى الرغم مما يبدو من تراجع في التعامل بهذه الأداة من حيث انخفاض الاستثمار الأمريكي المباشر بالقارة وتراجع معدلات التجارة البينية، فإنها تظل أداة مهمة لا يمكن إغفالها⁽⁶¹⁾. فقد لفت معهد "بروكنجز"، في مقال بعنوان: تسعى استراتيجية "بايدن" بشأن أفريقيا إلى تنشيط العلاقات مع القارة، إلى أن الحكومة الأمريكية قد أبرمت 800 صفقة عبر 45 دولة بقيمة تقديرية تبلغ 50 مليار دولار من الصادرات والاستثمارات على مدى السنوات الماضية، ما يدحض الافتراض القائل بأن واشنطن ليست منخرطة تجاريًا في القارة⁽⁶²⁾. واتصالًا بذلك، تشير جلسات الاستماع الأخيرة في الكونجرس بشأن مستقبل قانون (أجوا) إلى أن الكونجرس يولي اهتمامًا للسوق الأفريقية⁽⁶³⁾.

2. الأداة العسكرية

تُعد الأداة العسكرية ركيزة رئيسية في تعامل واشنطن مع منطقة القرن الأفريقي بداية من التعاون الأمني والاستخباراتي ومرورًا بمبيعات الأسلحة والمعدات ووصولًا إلى القوات العسكرية. تم إطلاق عملية الحرية الدائمة - القرن الأفريقي (OEF-HOA) في أكتوبر 2002 كمهمة عسكرية لمواجهة الإسلاميين المتشددين والقرصنة. ثم تم إنشاء قوة المهام المشتركة - القرن الأفريقي (CJTF-HOA) لتنفيذ أهداف العمليات. وفي فبراير 2007، أعلن الرئيس "بوش" إنشاء قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا "أفريكوم"⁽⁶⁴⁾، وفي 1 أكتوبر 2008، تم نقل مسؤولية CJTF-HOA من القيادة المركزية "أفريكوم". ويُعد معسكر "ليمونيه" camp Lemonnier القاعدة الأساسية الدائمة لعمليات القيادة الأمريكية في أفريقيا، وتقوده البحرية الأمريكية⁽⁶⁵⁾. كما تحتفظ واشنطن بتواجد عسكري أمريكي محدود بالصومال لمكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف⁽⁶⁶⁾. هذا، وقد نصت استراتيجية إدارة "بايدن" تجاه أفريقيا على تعزيز التعاون لبناء قدرات المؤسسات الأمنية والاستخباراتية لمواجهة التهديدات والتحديات الأمنية⁽⁶⁷⁾.

3. الأداة السياسية والدبلوماسية

تعكس الأداة السياسية والدبلوماسية حجم النفوذ والتأثير الذي تتمتع به القوى الدولية بالقارة، لذا، تقوم واشنطن بتوظيف هذه الأداة بما يخدم رؤاها وأهدافها ومصالحها في المنطقة، ويحجم -في ذات الوقت- من نفوذ خصومها. وعلى هذا النحو، فقد اهتمت واشنطن بالقيام بجهود سياسية ودبلوماسية سواء لاحتواء النزاعات والصراعات والأزمات داخل دول المنطقة أو بينها، بجانب القيام بزيارات واتصالات رفيعة المستوى، وتعيين مبعوث خاص للمنطقة. فقد نصت استراتيجية "بايدن" على أن واشنطن تستفيد من قدراتها الدبلوماسية في تعاملها مع أفريقيا، بالاستناد إلى قدرة هذه الأداة على التعامل مع الأزمات والقضايا والمشكلات السياسية، وكذا قدرتها على حل الصراعات والنزاعات والحيولة دون تفاقمها. كما أشارت الاستراتيجية إلى اتجاه واشنطن لتجديد جهود الدبلوماسية العامة، عبر تحديث أدواتها وتمكين السفراء والمسؤولين من التواصل مع الجماهير الأفريقية، لا سيما الشباب والنساء⁽⁶⁸⁾.

4. الأداة الإنسانية

أدت دوايك الصراعات والعنف إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية بمنطقة القرن الأفريقي من حيث تقويض سُبل العيش والحياة. لذا، فقد عملت واشنطن على الانخراط في القرن الأفريقي إنسانياً؛ حيث قدمت مساعدات تنمية وإنسانية لدول المنطقة في مجالات الصحة والتغذية والزراعة والأمن الغذائي والانتعاش الاقتصادي وأنظمة السوق واللوجستيات وبيع الإغاثة والتنسيق الإنساني وإدارة المعلومات والمياه والصرف الصحي. وعليه، تُعد واشنطن أكبر مانح ثنائي bilateral donor للمساعدات الطارئة للقرن الأفريقي. وكذا، تقدم واشنطن الحماية والمساعدة للاجئين في كينيا وإثيوبيا وجيبوتي، بما في ذلك تمويل مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حالات الطوارئ الأخيرة⁽⁶⁹⁾. هذا، وقد أعلنت "سامانثا باور" مديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، في يوليو 2022، أن الوكالة تقدم ما يقرب من 1.3 مليار دولار كمساعدات إنسانية

وتنموية إضافية ضرورية للمساعدة في درء المجاعة الجماعية والوفيات في منطقة القرن الأفريقي⁽⁷⁰⁾.

رابعاً | ممارسات إدارة "بايدن" تجاه دول القرن الأفريقي

بعد توضيح النهج الذي اتبعته إدارة "بايدن" تجاه دول منطقة القرن الأفريقي بالاستناد إلى الأدوات السابق الإشارة إليها، يمكن تتبع ممارسات إدارة بايدن تجاه دول الإقليم، والتي كشفت عن عدد من الحقائق المهمة، أبرزها قدرة السياسة الأمريكية على الدمج بين مقاربة إقليمية شاملة، ومجموعة من السياسات المصممة على مستوى دول الإقليم كل على حدة، وذلك لتعزيز العوائد من هذه السياسة.

1. الصومال

منذ انهيار حكومة "سياد بري" عام 1991، باتت الصومال بلا حكومة مركزية، وهو الأمر الذي تسبب في ظهور الفصائل المسلحة والجماعات والتنظيمات الإرهابية. لذا، فقد أدى تزايد نشاط الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية في الصومال إلى دفع واشنطن إلى التركيز بشكل أكبر على مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة⁽⁷¹⁾. لكنها انتهجت في سبيل ذلك مسارات متوازية؛ سياسياً، فقد شجعت إدارة "بايدن" على إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي كان مقرراً إجراؤها خلال عام 2021، لكنها تأجلت مراراً وتكراراً بسبب الخلافات والأزمات السياسية⁽⁷²⁾، فيما عبرت الخارجية الأمريكية، في مستهل عام 2022، عن استعدادها لاتخاذ الإجراءات ضد المتسببين في عرقلة الانتخابات وعدم احترام الجدول الزمني الجديد الذي حدده المنتدى الاستشاري الوطني⁽⁷³⁾. أما اقتصادياً، لم تقدم إدارة "بايدن" على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصومال، وظلت محتفظة بمستوى متواضع في التجارة والاستثمار هناك⁽⁷⁴⁾. وإنسانياً، أعلنت إدارة "بايدن" عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، عن تقديم أكثر من 151 مليون دولار من المساعدات الجديدة المطلوبة بشكل عاجل

لشعب الصومال، وهو ما رفع إجمالي المساهمة الأمريكية إلى أكثر من 870 مليون دولار لشعب الصومال⁽⁷⁵⁾.

ونظرًا لكون مواجهة التهديدات الإرهابية على رأس أولوياتها في الصومال، فقد صرح مسؤول كبير في أكتوبر الماضي، أن "بايدن" أذن بنشر أقل من 500 جندي في الصومال "لإعادة إنشاء وجود عسكري أمريكي صغير ومستمر هناك"، من أجل استهداف حركة الشباب وقادتها بشكل أفضل. وهو ما يمثل خطوة معاكسة تمامًا لقرار الرئيس "ترامب" الذي اتخذ في ديسمبر 2020 بشأن سحب حوالي 700 جندي من القوات الخاصة التي تم نشرها للعمل مع الجيش الصومالي، الأمر الذي ساهم في جعل الحركة الإرهابية أكثر نشاطًا وانتشارًا⁽⁷⁶⁾. فيما جرى تحرك إدارة "بايدن" على خلفية التهديد الذي باتت تشعر به قوات الاتحاد الأفريقي بالصومال بطريقة دفعتها لإخلاء إحدى قواعدها، والتفكير كذلك في إخلاء قاعدتين أخريين⁽⁷⁷⁾. واتصالًا بذلك، فقد قال "جون كيري"، السكرتير الصحفي لـ "البيتاجون"، ومسؤولون آخرون، إنه بينما لا تزال التفاصيل المتعلقة بعودة القوات إلى الصومال قيد الإعداد، فمن المرجح أن يتم نقل معظم القوات من القواعد الأمريكية الأخرى بأفريقيا، لا سيما معسكر "ليمونييه" بجيبوتي⁽⁷⁸⁾.

وعليه، يمكن النظر إلى التطورات التي طالت سياسة واشنطن تجاه الصومال في إطار عدد من العوامل المؤثرة، أبرزها ما أوضحه "ستيخ جاري هانسن"، أستاذ مشارك في العلاقات الدولية بالجامعة النرويجية لعلوم الحياة، بشأن التأكيد المتجدد على التنافس مع روسيا، لا سيما على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية. فقد جاء إعلان إعادة الانتشار الأمريكي بعد أيام من خسارة الرئيس الصومالي محمد عبد الله محمد "فرماجو"، الذي بدا كمرحّب بتقارب إثيوبيا وإريتريا مع روسيا، في حين يبدو الرئيس الصومالي الجديد أقل ميلًا لإثيوبيا وإريتريا، وأكثر تحريُّبًا بإعادة انتشار القوات الأمريكية. ومن ثم، يمكن النظر لدعم واشنطن للرئيس الجديد في إطار كونه محاولة لتعزيز الصمود في وجه التحالف المدعوم من روسيا لإريتريا وإثيوبيا بالقرن الأفريقي⁽⁷⁹⁾. ومن

الجدير بالذكر أيضًا قيام مجلس الشيوخ الأمريكي، في يونيو 2022، بإقرار تشريع بشأن شراكة أمنية مع الإقليم الانفصالي (صوماليلاند)، بحث على التنسيق مع الأجهزة الأمنية في (صوماليلاند) لتحقيق مصالح الأمن القومي الأمريكي بالقرن الأفريقي وخليج عدن ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، وكذا مواجهة الوجود الإيراني والصيني⁽⁸⁰⁾.

2. إثيوبيا

ظلت إثيوبيا لسنوات حليفًا أساسيًا لواشنطن في القضاء على الإرهاب بالقرن الأفريقي، وبهذا فقد استفادت إثيوبيا من مبادرة القرن الأفريقي لمكافحة الإرهاب⁽⁸¹⁾. مثلت التطورات المتصاعدة في الداخل الإثيوبي، والمرتبطة بـ(حرب التيجراي)، عوامل محفزة لتعزيز انخراط "بايدن" في القرن الأفريقي بالاستناد إلى ضرورة التصدي للحرب الأهلية، والعمل على احتواء تداعياتها الإقليمية، وكذا تحجيم نطاق الأزمة الإنسانية. وعلى هذا النحو، فقد مثلت (حرب التيجراي) الركيزة الأساسية التي حددت الإطار الذي تسير وفقه العلاقات بين واشنطن وأديس أبابا. فسياسيًا، جرت اتصالات هاتفية رفيعة المستوى للتباحث بشأن الأوضاع المتفاقمة، وحاولت واشنطن التدخل عبر مبعوثها إلى القرن الأفريقي "جيفري فيلتمان" من خلال قيامه بجهود دبلوماسية مكثفة لتهدئة الأوضاع، بجانب دعوة الوزير "بلينكين" إلى وقف القتال والجلوس على طاولة التفاوض. وخلال حديثه مع "أنطونيوجوتيريش"، أمين عام الأمم المتحدة، أكد "بلينكين" على أهمية إجراء تحقيق دولي بشأن ما يجري في التيجراي. كما مارست واشنطن الضغط عبر فرض مجموعة من العقوبات على مسؤولين إثيوبيين من بينها قيود التأشيرة. وكذا، فقد تم إطلاق "قانون تعزيز السلام والديمقراطية" في إثيوبيا لعام 2021، وهو تشريع من الحزبين لتعزيز استجابة واشنطن الدبلوماسية والتنموية والقانونية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار في إثيوبيا⁽⁸²⁾. وفي نوفمبر 2022، تحدث الوزير "بلينكين" مع رئيس الوزراء الإثيوبي حول الجهود المبذولة لإحلال سلام دائم في شمال إثيوبيا، مشددًا على أهمية التنفيذ الفوري لاتفاق وقف الأعمال

العدائية، بما في ذلك انسحاب جميع القوات الأجنبية ونزع السلاح المتزامن لقوات التيجراي، مشيرًا إلى أن واشنطن لا تزال ملتزمة بدعم العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك آلية المراقبة والتحقق⁽⁸³⁾.

أما اقتصاديًا، ففي فبراير 2021، أوقفت الإدارة العمل بقرار إدارة "ترامب" بشأن تعليق المساعدات البالغ قيمتها 272 مليون دولار على خلفية التعنت الإثيوبي تجاه قضية السد⁽⁸⁴⁾. فيما اتجهت الإدارة فيما بعد إلى إنهاء المزايا التي تتمتع بها إثيوبيا بموجب قانون "أجوا"⁽⁸⁵⁾. كما وقع الرئيس "بايدن" الأمر التنفيذي رقم 14046 بشأن فرض عقوبات على المسؤولين الإثيوبيين فيما يتعلق بالأزمة الإنسانية وحقوق الإنسان⁽⁸⁶⁾. وهي مسألة طالبت المساعدات العسكرية أيضًا؛ إذ قررت واشنطن تعليق المساعدات الخاصة ببرامج قطاع الأمن بالاستناد إلى اعتبار الوزير "بليكنين" ما يجري في إقليم التيجراي "تطهيرًا عرقيًا". وفي المقابل، قررت واشنطن استئناف المساعدات المتعلقة بالصحة العامة والأمن الغذائي⁽⁸⁷⁾، وقدمت في يوليو 2022 ما يقرب من 55 مليون دولار كمساعدات إضافية للأمن الغذائي لإثيوبيا⁽⁸⁸⁾.

وعليه، يتضح أن حرب التيجراي قد ساهمت في تسريع الانخراط الأمريكي بالمنطقة، بل وأصبحت مسألة ذات أولوية متقدمة، الأمر الذي حمل معه مؤشرات على تراجع الاهتمام الأمريكي بقضية (السد الإثيوبي)، كما حمل أيضًا مؤشرات مماثلة على توتر العلاقات بين البلدين. ويحضر كذلك من توتر العلاقات التقارب الإثيوبي الروسي، الذي انعكس جليًا في اتفاقية التعاون العسكري بين موسكو وأديس أبابا، وهو ما تبلور أكثر بخروج مظاهرات مناهضة لأمريكا في أديس أبابا، رُفعت فيها شعارات مؤيدة لروسيا⁽⁸⁹⁾. ومن جانبها، وقعت الصين مع إثيوبيا اتفاقية أمنية لإنشاء آلية حماية للمشاريع الكبرى في إطار مبادرة (الحزام والطريق) بإثيوبيا، ما اعتبره المفوض العام للجنة الشرطة الفيدرالية الإثيوبية كلحظة مهمة "لبناء شراكة استراتيجية وطويلة الأمد"⁽⁹⁰⁾.

3. جيبوتي

تتمتع جيبوتي بموقع استراتيجي في القرن الأفريقي عند مصب البحر الأحمر، وقد ازدادت أهميتها الاستراتيجية على خلفية الحرب الإثيوبية-الإريتيرية؛ إذ اتخذتها واشنطن كحليف مهم بسبب تزايد التهديدات الإرهابية بالقرن الأفريقي، ناهيك عن كونها شريكاً أمريكياً رئيسياً في الأمن والاستقرار الإقليمي والجهود الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة⁽⁹¹⁾. وعلى هذا النحو، يشهد البعد العسكري تركيزاً كثيفاً من قبل واشنطن تجاه جيبوتي؛ إذ تستضيف جيبوتي الوجود العسكري الأمريكي الدائم الوحيد في أفريقيا بمعسكر "ليمونييه"، كما توفر اتفاقية ثنائية مع حكومة جيبوتي لواشنطن إمكانية الوصول إلى مرافق الموانئ والمطار⁽⁹²⁾. ويضم معسكر "ليمونييه" حوالي 4000 فرد عسكري ومدني من القوات المشتركة والمتحالفة ومقاوي وزارة الدفاع الأمريكية، ويضم المعسكر قوات الأمن البحرية الأمريكية، وقيادة وطاقم قوة العمل المشتركة بالقرن الأفريقي CJTF-HOA، وكتيبة البحرية الأمريكية Seabee، ووحدات من الجيش الأمريكي، والعمليات المدنية والعسكرية⁽⁹³⁾. هذا، ويجتمع مسؤولو البلدين سنوياً في إطار المنتدى الثنائي القومي للولايات المتحدة وجيبوتي⁽⁹⁴⁾. واتصالاً بذلك، فقد سافر مساعد الرئيس لشؤون الأمن الداخلي الدكتور "ليز شيرود راندال" وقائد (الأفريكوم) USAFRICOM الجنرال "ستيفن تاونسند" ومساعد وزير الدفاع للعمليات الخاصة "كريس ماير"، في أكتوبر 2021، إلى جيبوتي والصومال وكينيا والنيجر، من أجل تعزيز سياسة مكافحة الإرهاب لإدارة "بايدن" في ظل التهديدات المتسارعة⁽⁹⁵⁾.

أما اقتصادياً، فلم يشهد هذا البعد تركيزاً واضحاً من قبل إدارة "بايدن" تجاه جيبوتي، لكن تظل جيبوتي من الدول المؤهلة للحصول على مزايا تجارية تفضيلية بموجب قانون (أجوا). وإنسانياً، يحتفظ مكتب المساعدة الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمخزن لسلع المساعدة الغذائية المخزنة بجيبوتي، ويعمل كمركز للاستجابة السريعة في أجزاء من أفريقيا

وآسيا⁽⁹⁶⁾. وفي أغسطس 2022، التزمت الإدارة عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتقديم 3.6 مليون دولار إضافية لتمويل الإمدادات الغذائية العينية والإمدادات الغذائية لجيبوتي، وبذلك يصل إجمالي الأموال المخصصة للإغاثة من انعدام الأمن الغذائي إلى 8.8 مليون دولار. وبهذا، تظل الوكالة أكبر مانح إنساني وأكبر مانح لعمليات برنامج الأغذية العالمي لجيبوتي⁽⁹⁷⁾.

وعليه، يتضح أن تركيز الإدارة لا يزال يدور في فلك التعامل مع جيبوتي وفق البعد الأمني والعسكري. وهي المسألة التي تعطي بكين الفرصة لمزيد من التمدد داخل جيبوتي؛ فلم تشهد جيبوتي فقط أول قاعدة عسكرية صينية في الخارج، وإنما شهدت تحركات صينية متعددة الأوجه، وتراوح من استثمارات البنية التحتية الرئيسية وضم جيبوتي لمبادرة (الحزام والطريق)، إلى توسيع قاعدتها البحرية الجيو-استراتيجية، فضلاً عن كون الصين هي المالك لغالبية الديون السيادية الخارجية لجيبوتي. وفي ذات السياق، تؤثر أعمال الإنشاء والتطوير المستمرة في القاعدة الصينية هناك على اتجاه بكين للقيام بدور أمني وعسكري أوسع نطاقاً، فقد ذكر الجنرال "ستيفن تاونسند"، القائد الأعلى السابق لـ (أفريكوم)، أن الجيش الصيني يقوم بتوسيع منشآته البحرية بجيبوتي، مضيفاً في شهادة له أمام الكونجرس، في أبريل 2021، أنه تم "توسعة رصيف كبير يمكنه حتى دعم حاملات طائراتهم في المستقبل"⁽⁹⁸⁾.

4. إريتريا

بالنسبة لمعظم فترة التسعينيات، تمتعت أسمة بعلاقة جيدة مع واشنطن، ولكن منذ اندلاع الحرب بين إثيوبيا وإريتريا، اتخذت العلاقات منحى متذبذباً؛ إذ بات يُنظر إلى إريتريا -إلى حد كبير- كداعمة للإرهابيين، لا سيما الجماعات المتطرفة بالصومال التي تضم حركة الشباب المصنفة كجناح القاعدة بالقرن الأفريقي، وداعمة أيضاً للحركات الانفصالية، مثل: جبهة تحرير أوجادين الوطنية؛ ولهذا، مارست واشنطن ضغوطاً متكررة على الحكومة الإريترية⁽⁹⁹⁾. ومن ناحية أخرى، عزز التقارب بين إريتريا وإثيوبيا في يوليو 2018، وتواصل

إريتريا مع جيرانها الإقليميين، آفاق السلام والاستقرار الإقليميين وتحسين الظروف لتحسين العلاقات مع واشنطن والشركاء الدوليين الآخرين. ومع ذلك، فإن التدخل العسكري الإريتري المزعزع للاستقرار بإثيوبيا، في نوفمبر 2020، والذي صاحبه انتهاكات خطيرة وموثقة لحقوق الإنسان، تسببت في تراجع فرص تحسن العلاقات على المدى القريب⁽¹⁰⁰⁾.

أما البعد الاقتصادي، فيظل متواضعًا -بقدر كفي-، ولم يشهد أي اختراق حقيقي. ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ في نوفمبر 2021، وكرد على تدخل أسمرة في (حرب التيجراي)، فرضت واشنطن عقوبات مالية على الحزب السياسي الحاكم في إريتريا، الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، والشركات التابعة لها، وهي: Hidri Trust ومؤسسة البحر الأحمر للتجارة، وأيضًا قوات الدفاع الإريتريّة، واثنين من كبار المسؤولين الإريتريين وفقًا للأمر التنفيذي رقم⁽¹⁰¹⁾ 14046. وقد علقت وزارة الخزانة الأمريكية قائلة إن "وجود القوات الإريتريّة يشكل عقبة أمام إنهاء القتال المستمر ووصول المساعدات الإنسانية"⁽¹⁰²⁾. أما إنسانياً، فقد أشار الموقع الرسمي للخارجية الأمريكية إلى أنه بناءً على طلب الحكومة الإريتريّة، لا تقدم واشنطن مساعدة ثنائية لأسمرة؛ لا يوجد تعاون عسكري بين البلدين⁽¹⁰³⁾.

عليه، يتضح أن حرب التيجراي قد مثلت عنصراً رئيساً في دفع العلاقات بين واشنطن وأسمرة نحو مزيد من التأزم. وهو المشهد الذي انعكس بوضوح في اتجاه إريتريا لدعم روسيا بالكامل في الأمم المتحدة بينما امتنعت إثيوبيا عن التصويت⁽¹⁰⁴⁾. الأمر الذي يمثل حلقة ضمن سلسلة من مؤشرات التقارب الإريتري مع خصوم واشنطن؛ فقد أعلن السفير الإريتري بموسكو عن ترحيب بلاده ببناء مركز لوجستي روسي على أراضيها، كما عبرت أسمرة عن رغبتها في استئناف التعاون الدفاعي الكامل مع روسيا التي تُعد بالفعل المورد الأكبر للسلح للجيش الإريتري⁽¹⁰⁵⁾. ومن جانبها، تتوسع بكين في استثمارات من شأنها تأمين قاعدة بحرية في إريتريا⁽¹⁰⁶⁾، ناهيك عن دخول إريتريا في مبادرة

(الحزام والطريق)، وما ارتبط بذلك من مشروعات مشتركة، يأتي في مقدمتها تطوير ميناءي مصوع وعصب⁽¹⁰⁷⁾.

خاتمة

جذب القرن الأفريقي القوى الخارجية بشكل كبير خلال فترة الاستعمار الأوروبي وفترة الحرب الباردة لغرض جيو-استراتيجي يتعلق بالمنافسة بين معسكري الرأسمالية والشيوعية، لكن واشنطن لم تكن لتعتبر القرن الأفريقي كمنطقة استراتيجية جيوسياسية مهمة أثناء الحرب الباردة. أما في أعقاب الحرب الباردة، فقد تغيرت نظرة القوى الخارجية، وخاصة واشنطن، بسبب اتساع نطاق الإرهاب بالمنطقة، وتفاقم الأزمة الإنسانية، وتزايد حدة النزاعات والصراعات المختلفة. مما دفع واشنطن لإعطاء أولوية أكبر لإجراءات مكافحة الإرهاب الفعالة، وحل النزاعات، والحد من الأزمات الإنسانية في القرن الأفريقي⁽¹⁰⁸⁾.

على الرغم من التركيز الأمريكي على الأمن، كمكافحة الإرهاب والتطرف، في منطقة القرن الأفريقي، فإنها على ما يبدو قد فشلت بشكل واضح في تحقيق الاستقرار والسلام بالمنطقة. وهي المسألة التي يمكن تفسيرها وفق عدد من الأمور، يأتي في مقدمتها الأزمة القيمية لواشنطن، الناجمة عن التناقض بين القيم التي تؤكد على تبنيها وبين تحقيق مصالحها بشكل براجماتي؛ فعلى سبيل المثال، أدت الضربات الجوية الأمريكية المستمرة ضد معقل الإرهابيين والمتطرفين بالصومال إلى زيادة تدمير الموارد البشرية والمادية، بطريقة فاقت من المشاعر المناهضة لواشنطن، بل وعززت من فرص تجنيد المزيد من الأفراد بالجماعات الإرهابية. وهو المشهد الذي تكرر من قبل حين ساعدت واشنطن إثيوبيا على التدخل في الصومال عام 2006، مما حفز على ظهور تمرد إسلامي وعشائري هناك⁽¹⁰⁹⁾. لذا، فمن الضروري أن تصبح القيم الأمريكية المعلنة هي الإطار التوجيهي الرئيس لسياسة واشنطن في المنطقة، بعيداً عن النهج

البراجماتي المجزأ الذي أضرب بمصداقية واشنطن وأضعف من صورتها لدى شعوب المنطقة⁽¹¹⁰⁾.

ومن ناحية أخرى، فإن استمرار واشنطن في التركيز على المسائل والقضايا الأمنية، يمثل نقطة ضعف واضحة في نظرتها للمنطقة، بل ويعطي فرصة أكبر لخصومها للعب دور أكبر وممارسة نفوذ أوسع. وفي ذات السياق، فإن التعامل مع المنطقة وفق نهج مجزأ قائم على التعامل مع كل دولة على حدة، وليس نهجاً إقليمياً للمنطقة ككل، يؤثر بلا شك على فعالية سياسة واشنطن بالمنطقة، وكذا امتداداتها لمنطقة البحر الأحمر وخليج عدن ومضيق باب المندب. ولكن، لا يعني ذلك تجاوز خصوصية كل بلد، وسياقه، ومواءمة خيارات السياسة المحلية المستقلة من قبل الحكومات المعنية، بجانب ضرورة ممارسة دور سياسي ودبلوماسي أقوى، لا سيما في القضايا التي يمثل تأزمها تهديداً كبيراً لأمن واستقرار المنطقة، كأزمة (السد الإثيوبي). عطفاً على ذلك، تمثل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة نقطة محورية في علاقة واشنطن بالقارة، لكن تظل النقطة الأبرز بشأنها هي التطبيق المرن والفعال، وتجنب المصير الذي منيت به استراتيجية الرئيس "ترامب" التي صدرت في ديسمبر 2018.

علاوة على ذلك، هناك ضرورة واضحة للتخلص من الميل السائد لرؤية القرن الأفريقي من خلال منظور التنافس بين واشنطن وخصومها؛ إذ يبدو أن الدول الأفريقية، بما فيها دول القرن الأفريقي، قد سئمت الوضع الخاص بالاختيار ما بين واشنطن من جانب، وخصومها من جانب آخر. الأمر الذي يتطلب من واشنطن أن تتجنب دفع دول القرن الأفريقي لهذا المربع، وأن تقوم كبديل عن ذلك بتعميق واسع للعلاقات بالاستناد إلى أدوات متعددة ومتنوعة. هذا، ويمثل الغياب الأمريكي عن الساحة الإريتيرية نقطة ضعف واضحة في سياسة واشنطن تجاه المنطقة، بل ويعزز كذلك من تمدد نفوذ خصومها بطريقة قد تضر بالمصالح الأمريكية. وعلى الجانب الآخر، تتضح ضرورة الاستمرار في النهج الاستباقي الذي يبدو أن واشنطن قد بدأت به بالفعل حينما سعت للتعاون مع (صوماليالاند)، بطريقة تسمح لها باستخدام ميناء ومطار مدينة بريرة،

ما قد يمنحها القدرة على تعزيز وجودها في البقعة الاستراتيجية المطلة على المحيط الهندي وباب المندب، الأمر الذي قد يوفر لها الفرصة لاستباق المخططات الروسية لبناء قاعدة بحرية على البحر الأحمر، وكذا تأمين بديل لقاعدتها في معسكر "ليمونيه" المتاخمة للقاعدة الصينية⁽¹¹¹⁾.

وعلى هذا النحو، تمثل منطقة القرن الأفريقي المضطربة اختباراً حقيقياً لإدارة "بايدن"، التي تعهدت بإعادة ضبط سياستها الخارجية من خلال إعادة الانخراط مع شركائها في الديمقراطية حول العالم؛ فإثيوبيا تشهد حالة متفاقمة لنزاع أهلي، والصومال في حرب لا تنتهي ضد الإرهاب. إن التكاليف الأمنية والإنسانية المترتبة على عدم الاستجابة بشكل مناسب لهذه الأزمات هي كارثية على المنطقة والقارة، وربما تمتد آثارها للعالم⁽¹¹²⁾. وارتباطاً بذلك، فقد اعتبر أمير إدريس، أستاذ ورئيس قسم الدراسات الأفريقية والأفريقية - الأمريكية بجامعة "فورد هام" بنيويورك، أن غياب التعاطي المجدي والسياسات المبتكرة للاستجابة للأزمات الإنسانية والأمنية في منطقة القرن الأفريقي، يثير مخاوف بشأن مستقبل المنطقة، ويؤثر كذلك على استعداد واشنطن للتحرك في المنطقة الجيوسياسية المعقدة المترابطة للقرن والبحر الأحمر⁽¹¹³⁾.

واتصالاً بذلك، فقد اعتبر إدريس أن فكرة تعيين مبعوث خاص للقرن الأفريقي أمر مهم، لكن لا ينبغي التعامل معه على أنه "دواء سحري"، وبالأخص مع غياب استراتيجية قوية ومتماسكة بإمكانها التعاطي مع المنطقة بفاعلية، مشدداً على أن النظرة إلى المنطقة يجب أن تتغير في ضوء التغيرات السريعة التي تشهدها؛ إذ أصبحت "الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية للمنطقة مرتبطة بالشرق الأوسط وآسيا". علاوة على ذلك، فقد ظهرت قوى اجتماعية وسياسية جديدة، لا سيما جيل الشباب، الذي يتطلع إلى تحسين حياته في ظل ترتيبات سياسية ديمقراطية جديدة⁽¹¹⁴⁾. ومن ثم، فلدى إدارة "بايدن" الفرصة لتبني استراتيجية قادرة على "تمكين الطاقات الإبداعية لجيل الشباب"، من أجل التنمية السياسية والاقتصادية الشاملة بالمنطقة⁽¹¹⁵⁾. ومن ناحية أخرى، فإن المضي قدماً في مبادرة أفريقيا الرقمية

لدعم الاتصال ورفع المهارات والتجارة الإلكترونية الموسعة، يمكن أن يعزز الموقف التجاري الأمريكي بالقارة⁽¹¹⁶⁾. بالإضافة إلى تعزيز دور قانون "أجوا"، الذي من المقرر أن تنتهي صلاحيته في 30 سبتمبر 2025. ومع ذلك، لن يكون مجرد تجديد القانون كافيًا، وإنما هناك حاجة لمضاعفة الشراكة مع المستفيدين من القانون والتأكيد على وضع استراتيجيات وطنية لتطبيقه بطريقة تعزز سلاسل القيمة الإقليمية والقارية⁽¹¹⁷⁾.

وأخيرًا، يجب أن تركز سياسة واشنطن على تعزيز قدرة الهيئات الإقليمية الأفريقية على التعاطي الفعال مع القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية وثيقة الصلة والتوفيق بينها، والتي غالبًا ما تتدهور إلى أزمات إنسانية. يمكن أن يساعد اتباع نهج إقليمي في أفريقيا بشكل عام، ومنطقة القرن الأفريقي على وجه الخصوص، في حماية المصالح الأمريكية من الأعباء المفرطة للأحادية وتكاليفها الباهظة على الموارد الأمريكية⁽¹¹⁸⁾. كما يجب على واشنطن أن تثبت التزامها بالأولويات الإقليمية الأفريقية على النحو المبين في أجندة الاتحاد الأفريقي 2063⁽¹¹⁹⁾.

1. "U.S. Policy in the Horn of Africa", 7 December 2007, available at U.S. Department of State official website: <https://2001-2009.state.gov/p/af/rls/rm/97261.htm#:~:text=In%20the%20Horn%20as%20elsewhere,to-day's%20world%2C%20containing%20international%20terrorism,10/10/2022>.
2. Sophia Tesfamariam, The US' policy in the Horn of Africa is untenable, 25 December 2021, available at America Times website: <https://www.america-times.com/us-policy-in-the-horn-of-africa-is-untenable/,9/10/2022>.
3. Gabriel Negatu, The US risks losing its influence in the Horn of Africa. Here's how to get it back, 11 January 2022, available at the Atlantic Council website: <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/the-us-risks-losing-its-influence-in-the-horn-of-africa-heres-how-to-get-it-back/,12/10/2022>.
4. Ibid.
5. Stephen Burges, The United States in the Horn of Africa: The Role of the Military, ASPJ Africa & Francophonie, 1st Quarter 2015, United States Air University.
6. Gabriel Negatu, opt. cit.
7. Ibid.
8. Ibid.
9. Andrew Lund & Will Turner, Optimizing U.S. Strategic Policy: A Regional Approach to Ethiopia, 6 June 2022, available at Strategy Bridge website: <https://thestrategybridge.org/the-bridge/2022/6/6/optimizing-us-strategic-policy-a-regional-approach-to-ethiopia,9/10/2022>.
10. TegegneEdemealemMekuriyaw, "United States Policy towards Horn of Africa since 1991", International Journal of Political Science and Development, Vol. 4(4), April 2016, p. 135.
11. The National Security Strategy 2002, available at White House official website: <https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/>.
12. The National Security Strategy 2006, available at White House official website: <https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2006/>.
13. National Defense Strategy of the United States of America (June 2008), available at White House official website: https://history.defense.gov/Portals/70/Documents/nds/2008_NDS.pdf?ver=WEYyBjnf6UKNioPqfS-r3Q/3d/3d.
14. The National Security Strategy(2010), available at White House official website: https://history.defense.gov/Portals/70/Documents/nss/NSS2010.pdf?ver=Zl7leSPX2uNQt00_7wq6Hg/3d/3d.
15. The National Security Strategy(2015), available at White House official website: <https://history.defense.gov/Portals/70/Documents/nss/NSS2015.pdf?ver=TJJ2QfM0McCqL-pNtKHtVQ/3d/3d>.
16. The National Security Strategy of the United States of America (2011), available at White House official website: <https://www.globalsecurity.org/military/library/policy/dod/2011-national-military-strategy.pdf>.
17. National Security Strategy of the United States (December 2017), available at White House official website: <https://www.hsdl.org/?abstract&did=806478>.
18. National Defense Strategy of the United States of America(2018), available at White House official website: <https://dod.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2018-National-Defense-Strategy-Summary.pdf>.
19. WitneySchneidman&Landry Signé, The Trump administration's Africa strategy: Primacy or partnership?, 20 December 2018, available at Brookings Institute website: <https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2018/12/20/the-trump-administrations-africa-strategy-primacy-or-partnership/,15/10/2022>. See also: "President Donald J. Trump's Africa Strategy Advances Prosperity, Security, and Stability", 13 December 2018, available at White House official website: <https://trumpwhitehouse.archives.gov/briefings-statements/president-donald-j-trumps-africa-strategy-advances-prosperity-security-stability/>.
20. TegegneEdemealemMekuriyaw, op.cit, p. 135.
21. Ibid, p. 137.
22. "زخم عملياتي: ما مستقبل النشاط الإرهابي في القرن الأفريقي؟", 30 أغسطس 2022، متاح على موقع مركز إندريجنال: <https://www.interregional.com/%D8%B2%D8%AE%D9%85-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%8A/,22/11/2022>.

- [illegible]

42. الشافعي أبتدون، الوجود الصيني في القرن الأفريقي، 16 مايو 2022، متاح على موقع مركز الصين وأسيا: <https://chi-naasia-rc.org/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%8-%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A/>, 10/10/2022
43. "Special Envoy for the Horn of Africa Affairs of the Foreign Ministry Holds a Collective Meeting with Diplomatic Envoys of Countries in the Horn of Africa Region to China", 9 June 2022, available at Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China website: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjbxw/202206/09_10701003.html, 7/10/2022.
44. حمدي عبد الرحمن، الاحتواء المزدوج: جولة "بليكن" .. هل تغير النهج الأمريكي في أفريقيا؟، 23 نوفمبر 2021، متاح على موقع مركز المستقبل: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/6886/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B2%D8%AF%D9%88%D8%AC-%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D9%84%D9%8A%D9%86%D9%83%D9%86-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7>, 22/11/2022
45. Hippolyte Fofack, Africa and the new Cold War: Africa's development depends on regional ownership of its security, 19 May 2022, available at Brookings Institute website: <https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2022/05/19/africa-and-the-new-cold-war-africas-development-depends-on-regional-ownership-of-its-security/>, 8/10/2022.
46. TegegneEdemealemMekuriyaw, op.cit. p. 136.
47. أحمد عسكري، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا في عهد بايدن .. حدود التغيير المحتمل، 20 يناير 2021، متاح على موقع مركز تريندز للبحوث والاستشارات: <https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%87%D8%AF/>, 22/11/2022
48. علا عباسي، "ترامب" يعتزم سحب معظم القوات الأمريكية من الصومال ورئيسها غير متحمس، 5 ديسمبر 2020، متاح على موقع "فرانس 24": <https://www.france24.com/ar/%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7/20201205-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D8%B2%D9%85-%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D9%85%D8%B9%D8%B8%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%87%D8%A7-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%AA%D8%AD%D9%85%D8%B3>, 17/10/2022
49. أحمد عسكري، مرجع سابق.
50. Zainab Usman, How Biden Can Build U.S.-Africa Relations Back Better, 27 April 2021, available at Carnegie Endowment for International Peace website: <https://carnegieendowment.org/2021/04/27/how-biden-can-build-u.s.-africa-relations-back-better-pub-84399>, 7/10/2022.
51. WitneySchneidman, Will Biden deliver on his commitment to Africa in 2022?, 10 January 2022, available at Brookings Institute website: <https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2022/01/10/will-biden-deliver-on-his-commitment-to-africa-in-2022/>, 8/10/2022.
52. Zainab Usman, op. cit.
53. Ibid.
54. Ibid.
55. WitneySchneidman& Landry Signé, Biden's Africa strategy seeks to revitalize ties with the continent, 25 August 2022, available at Brookings Institute website: <https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2022/08/25/bidens-africa-strategy-seeks-to-revitalize-ties-with-the-continent/>, 18/10/2022.
56. "U.S. STRATEGY TOWARDS SUB-SAHARANAFRICA", August 2022, available at White House official website: <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/08/U.S.-Strategy-Toward-Sub-Saharan-Africa-FINAL.pdf>, 10/10/2022.
57. WitneySchneidman? Landry Signé, op. cit.
58. Ibid.
59. Ibid.
60. Ibid.
61. Ibid.

62. Ibid.
63. WitneySchneidman, op. cit.
64. Neil Melvin, The Foreign Military Presence in The Horn of Africa Region, SIPRI Background Paper, April 2019, available at SIPRI Official website: <https://sipri.org/sites/default/files/2019-04/sipribp1904.pdf>, 5/10/2022.
65. "Camp Lemonnier, Djibouti", available at military bases website: <https://militarybases.com/overseas/djibouti/lemonnier/>, 13/10/2022.
66. Anita Powell&Jeff Seldin, Biden Approves 'Small, Persistent' US Military Presence in Somalia, 16 May 2022, available at Voice of America website: <https://www.voanews.com/a/officials-biden-approves-redeployment-of-some-ground-troops-to-somalia-/6575412.html>, 10/10/2022.
67. "U.S. STRATEGY TOWARD SUB-SAHARAN AFRICA", op.cit.
68. Ibid.
69. TegegneEdemealemMekuriyaw, op.cit, p. 136.
70. "The United States Provides Nearly \$1.3 Billion in Surge of Humanitarian and Development Assistance to the Horn of Africa", 18 July 2022, available at USAID official website: <https://www.usaid.gov/news-information/press-releases/jul-18-2022-united-states-provides-nearly-1-3-billion-assistance-horn-of-africa>, 10/10/2022.
71. TegegneEdemealemMekuriyaw, op.cit. p. 136.
72. "U.S. Relations With Somalia", 18 March 2022, available at US Department of State official website: <https://www.state.gov/u-s-relations-with-somalia/>, 10/10/2022.
73. "الولايات المتحدة تهدد الصومال بالعقوبات حال إرجاء الانتخابات التشريعية"، 13 يناير 2022، متاح على موقع روسيا اليوم: <https://arabic.rt.com/world/1313759-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D9%84-%D8%A5%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9/#.9/10/2022>.
74. "U.S. Relations With Somalia", op.cit.
75. "United States Provides More Than \$151 Million in Additional Assistance to Respond to the Crisis in Somalia", 21 September 2022, available at USAID Official website: <https://www.usaid.gov/news-information/press-releases/09-21-2022-united-states-provides-more-151-million-additional-assistance-somalia#:~:text=Today's%20new%20funding%20builds%20on,funding%20for%20Somalia%20in%202022>, 10/10/2022.
76. Anita Powell? Jeff Seldin, op.cit.
77. Ibid.
78. Ibid.
79. Stig Jarle Hansen, What US re-entry into Somalia means for the Horn of Africa and for bigger powers, 30 May 2022, available at the Conversation website: <https://theconversation.com/what-us-re-entry-into-somalia-means-for-the-horn-of-africa-and-for-bigger-powers-183962>, 17/10/2022.
80. "S.3861 - Somaliland Partnership Act", 14 June 2022, available at Congress official website: <https://www.congress.gov/bill/117th-congress/senate-bill/3861/text>, 5/10/2022.
81. TegegneEdemealemMekuriyaw, op.cit. p. 137.
82. مها علام، إلى أين سيتطور موقف واشنطن بشأن الأزمة الإثيوبية؟، 15 ديسمبر 2021، متاح على موقع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية: <https://ecss.com.eg/17805/6/10/2022>.
83. "Secretary Blinken's Call with Ethiopian Prime Minister Abiy", 22 November 2022, available at US Department of State official website: <https://www.state.gov/secretary-blinkens-call-with-ethiopian-prime-minister-abi-4/>, 23/11/2022.
84. مها علام، مرجع سابق.
85. WitneySchneidman, op. cit.
86. "Issuance of Ethiopia Sanctions Regulations; Implementation of the Federal Civil Penalties Inflation Adjustment Act", 2 August 2022, available at US Department of The Treasury official website: <https://home.treasury.gov/policy-issues/financial-sanctions/recent-actions/20220208#:~:text=The%20Department%20of%20the%20Treasury's,Ethiopia.%E2%80%9D%20These%20regulations%20are%20currently>, 27/11/2022.

87. Daphne Psalidakis, U.S. will not resume assistance to Ethiopia for most security programs, 13 March 2021, available at Reuters website: <https://www.reuters.com/article/us-ethiopia-conflict-usa-assistance-idUSKB-N2B5070>, 22/11/2022.
88. "USAID Announces an Additional \$55 Million For Ethiopia's Food-Crisis Response", 19 July 2022, available at US Embassy in Ethiopia website: <https://et.usembassy.gov/usa-id-announces-an-additional-55-million-for-ethiopia-food-crisis-response/#:~:text=USAID%20will%20help%20them%20boost,farmers%20purchase%20vital%20farming%20equipment>, 22/11/2022.
89. StigJarle Hansen, op.cit.
90. عبد القادر محمد علي، جيوش ومرتبقة وقواعد عسكرية.. صراع أميركا وروسيا والصين يشعل النار في البحر الأحمر، 2 سبتمبر 2022، متاح على موقع الجزيرة: <https://1-a1072.azureedge.net/midan/reality/politics/2022/9/%D8%A9%D8%B4-%D9%88%D8%B4-%D9%88%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%B2%D9%82%D8%A9-%D9%88%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9>, 22/10/2022.
91. "U.S. Relations with Djibouti", 7 November 2022, available at US Department of State official website: <https://www.state.gov/u-s-relations-with-djibouti/>, 15/10/2022.
92. "U.S. Relations with Djibouti", opt. cit.
93. "Camp Lemonnier, Djibouti", op.cit.
94. "Djibouti", CRS Reports, 2 August 2022, available at Congress official website: <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF11303/5>, 10/10/2022.
95. "Readout of Senior Administration Official Travel to Djibouti, Kenya, Niger, and Somalia", 30 October 2021, available at White House official website: <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2021/10/30/readout-of-senior-administration-official-travel-to-djibouti-kenya-niger-and-somalia/>, 9/10/2022.
96. "U.S. Relations with Djibouti", opt. cit.
97. "The United States Provides More Than \$8 Million in Emergency Food Assistance for People Affected by Food Insecurity in Djibouti", 1 September 2022, available at US Embassy in Djibouti official website: <https://dj.usembassy.gov/the-united-states-provides-more-than-8-million-in-emergency-food-assistance-for-people-affected-by-food-insecurity-in-djibouti/#:~:text=Djibouti-,THE%20UNIT-ED%20STATES%20PROVIDES%20MORE%20THAN%20%248%20MILLION%20IN%20EMERGENCY,BY-%20FOOD%20INSECURITY%20IN%20DJIBOUTI,> 5/10/2022.
98. عبد القادر محمد علي، مرجع سابق.
99. TegegneEdemealemMekuriyaw, op.cit. p. 138.
100. "U.S. Relations with Eritrea", 7 November 2022, available at US Department of State official website: <https://www.state.gov/u-s-relations-with-eritrea/#:~:text=The%20United%20States%20has%20no,to%20military%20cooperation%20with%20Eritrea.&text=The%20Eritrean%20Government%20and%20ruling,modest%20trade%20surplus%20with%20Eritrea>, 10/10/2022.
101. Ibid.
102. "عقوبات أمريكية تستهدف الجيش والحزب الحاكم في إريتريا بسبب النزاع في إثيوبيا"، 12 نوفمبر 2021، متاح على موقع سي إن إن بالعربية: <https://arabic.cnn.com/world/article/2021/11/12/us-sanctions-ethiopia-conflict-eritre-an-government>, 20/10/2022.
103. "U.S. Relations with Eritrea", op.cit.
104. StigJarle Hansen, op.cit.
105. عبد القادر محمد علي، مرجع سابق.
106. StigJarle Hansen, op.cit.
107. عبد القادر محمد علي، مرجع سابق.
108. TegegneEdemealemMekuriyaw, op.cit. p. 137.
109. Ibid, p. 138.
110. Gabriel Negatu, op.cit.
111. عبد القادر محمد علي، مرجع سابق.

112. Amir Idris, Why the US needs to rethink its policy in the Horn of Africa, 26 February 2021, available at the Hill website: <https://thehill.com/opinion/international/539992-why-the-us-needs-to-rethink-its-policy-in-the-horn-of-africa/>, 12/10/2022.
113. Ibid.
114. Ibid.
115. Ibid.
116. Zainab Usman, op. cit.
117. WitneySchneidman& Others, How the Biden administration can make AGOA more effective, 15 November 2022, available at Brookings Institute website: <https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2021/11/15/how-the-biden-administration-can-make-agoa-more-effective/>, 2/10/2022.
118. Andrew Lund &Will Turner, Optimizing U.S. Strategic Policy: A Regional Approach to Ethiopia, 6 June 2022, available at: <https://thestrategybridge.org/the-bridge/2022/6/6/optimizing-us-strategic-policy-a-regional-approach-to-ethiopia>, 15/10/2022.
119. Zainab Usman, op.cit.

الفصل الثامن

عسكرة السياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الأفريقي: السياق والدوافع

* شريف البسيوني

طالب ببرنامج الماجستير بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة

لقد أدى صعود الرئيس الصيني دينجش ياو بينج إلى السلطة بعد وفاة الزعيم ماوتسيتونج عام 1976م، إلى تغير كبير في التوجهات العامة للسياسة الصينية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فبعد أن كانت الصين دولة مغلقة على نفسها على المستوى السياسي والاقتصادي، قام الزعيم الجديد بالعديد من الإصلاحات الهيكلية التي تنقل الدولة الصينية إلى الانفتاح سياسياً واقتصادياً، وبالأخص على المستوى الخارجي⁽¹⁾.

ولقد تميزت هذه المرحلة -مرحلة الثمانينيات- أيضاً بتغيرات في النظام الدولي، هذا التغير في ميزان القوة كان لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وبروز النظام الرأسمالي الليبرالي كنمط عالمي في الاقتصاد، وهذا ما جعل الصين تعمل على إعادة صياغة سياستها الخارجية وفق التغير الجديد في النظام العالمي⁽²⁾. هذا التغير جعل الصين تتخذ مكانتها كقوة عالمية على الأقل اقتصادياً، منتهجة السياسة السلمية التي تضمن قبولها لدى كثير من الدول، خصوصاً النامية منها، وقد ساهم العامل الاقتصادي بنهاية الحرب الباردة، كمقياس رئيسي لتحديد قوة الدول وفقاً للنموذج الليبرالي، في تحقيق الصين لأهدافها وتبوؤ مكانة عالمية تصل بها إلى مصاف القوى الكبرى⁽³⁾.

وتُعد القارة الأفريقية أحد أهم الأقاليم في السياسة الخارجية الصينية في الفترة ما بعد عام 2000م، وذلك لعدة أسباب، أهمها أن أفريقيا قارة غنية بمصادر الطاقة، في حين أن الصين تعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد

الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضًا تضمن أفريقيا فرصًا كبيرة للاستثمارات الصينية، وبالأخص في قطاعات البنية التحتية⁽⁴⁾. وتعتبر التغيرات والتوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه أفريقيا، هي التحول من الاعتبارات الأيديولوجية كمحدد للعلاقات الصينية الأفريقية، إلى البراجماتية وتحقيق المصلحة الصينية كأساس لهذه العلاقة، وتنسيق علاقات ثنائية في إطار مؤسسي، وذلك بعد تأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي عام 2000 م، ويأتي هذا المنتدى لتعميق أطر التعاون على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأصبحت الصين بفضل هذا المنتدى تنافس القوى التقليدية المتواجدة في القارة الأفريقية⁽⁵⁾.

أولاً | محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا

كان ينظر للصين تقليديًا على أساس أنها دولة نامية مقيدة بتوجهات شيوعية وتتبنى الأيديولوجية الماركسية، ولذلك كانت سياستها الخارجية تتشكل وفق هذا التصور، ولكن مع التغير الهيكلي للنظام العالمي تحررت الصين من تلك القيود، وفتح أمامها الباب لتندمج في التعامل مع جملة من القضايا الإقليمية والدولية، ربما كان هذا التعامل في عهد القطبية الثنائية من حق القوتين العظميين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي⁽⁶⁾.

وعليه، فقد أخذ الوجود الصيني يتزايد دوليًا، حتى الأقاليم والدول التي لم يكن للصين تواجد تقليدي فيها، مثل أفريقيا، وأمريكا اللاتينية. وتتبنى الصين في سياستها الخارجية مبدأ التعاون مع الجميع، وذلك لعاملين، أولهما محاولة تأكيد سلمية الصعود الصيني، وأن الهدف من ذلك الصعود هو تنموي من خلال سياسات تعاونية، أما العامل الثاني فهو تلبية احتياجات الصين من الطاقة والمواد الخام، وفتح الأسواق أمام المنتجات الصينية⁽⁷⁾.

1. رؤية الصين لموقعها من النظام العالمي الجديد

لقد أدركت الصين طبيعة التحولات المعاصرة على الساحة الدولية مبكرًا، والقوانين اللازمة للمرحلة الجديدة وكيفية تبنيتها، سواء كان هذا على المستوى الداخلي الصيني أم على مستوى علاقاتها الخارجية، وكذلك أدركت أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي، وطبيعة العوامل التي أدت إلى ذلك، لذلك فقد تبنت الصين العمل بمنطق عملي براجماتي على مستويين: داخلي وخارجي.

فعلى المستوى الداخلي، اتجهت الصين لتبني برنامج إصلاح على المستوى السياسي والاقتصادي داخل الصين. وقد ساهمت هذه السياسات الإصلاحية إلى حد كبير في إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني، وكذلك في تحقيق الانفتاح على العالم الخارجي من أجل الحصول على الاستثمارات والتكنولوجيا، وهذه الإصلاحات الاقتصادية لم تكن الوحيدة، بل صاحبها إصلاحات سياسية، ولكن هذه الإصلاحات السياسية لم تواجه بالقبول الشعبي لأنها لم ترق إلى التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة، بل ساعدت في تحديد صورة الصين وإعادة تعريف دور الحزب وأبعاده والسلطات التي يباشرها⁽⁸⁾.

أما على المستوى الخارجي، وبخاصة فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد اتجهت الصين لتنفيذ سياستها الخارجية على أساس إيجاد طريقة مناسبة تحكم العلاقات الصينية الأمريكية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وارتكزت الصين هنا على شقين في سياستها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، تضمننا التماشي مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وعدم استفزازها، وكذلك عدم ممارسة سلوك من شأنه الإضرار بالمصالح المشتركة، خصوصًا في ظل الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قامت بها الصين، وكانت نتيجتها تحسنًا ملحوظًا في العلاقات الصينية-الأمريكية.

أما الشق الثاني، فتعلق بعدم المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتحفّظ في العلاقات الثنائية التي تتميز دائماً بالتشكيك في النوايا والمخاوف⁽⁹⁾.

كما اتسعت دائرة العلاقات الصينية لتشمل باقي دول العالم، بما فيها أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، ودول الشرق الأوسط، فضلاً عن استخدام الصين لاستراتيجية القوة الناعمة؛ حيث كانت هذه الاستراتيجية موجهة بالأساس للدول النامية؛ حيث تعتبر هذه القوة طبقاً لتعريف جوزيف ناي العالم الأمريكي "امتلاك إمكانيات من القوة والنفوذ بعيداً عن منطق القوة العسكرية والتهديد المباشر"، فهي تسعى إلى اكتشاف تطلعات الأطراف الأخرى والقدرة على استمالتها من خلال أساليب الترغيب بدلاً من التهيب، فهذه القوة تحقق هدفها بواسطة انبهار الطرف الآخر بجاذبية الثقافة والمبادئ السياسية للطرف الأول (المهيمن)، والذي يؤدي في النهاية إلى السيطرة الفعلية لأحد الأطراف على الطرف الآخر⁽¹⁰⁾.

وفي هذا السياق، يمكننا القول بأن الصين قد نجحت إلى حد بعيد في تحقيق هذه الاستراتيجية. والدليل على ذلك، زيادة التأثير والنفوذ الدوليين وتضاعف استثماراتها في أغلب دول العالم، وبخاصة دول أفريقيا والشرق الأوسط، وكذلك صدرت الصين نموذجاً يُقتدى به في التنمية والتطور الاقتصادي، والذي جاء بديلاً عن النموذج الغربي الذي يفرض شروطاً إصلاحية يُنظر إليها من قبل الدول على أنها انتهاك لسيادتها على أراضيها⁽¹¹⁾.

وقد ظهر عنصر أمن الطاقة باعتباره أهم معالم التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية؛ حيث يُعد مفهوم "دبلوماسية الطاقة" أهم الركائز الأساسية لتوجهات الصين الخارجية؛ حيث يلعب النفط دوراً رئيسياً في صناعة السياسة الخارجية الصينية، وذلك نظراً لأهميته القصوى بالنسبة للصين للمساعدة في قيام نهضتها الصناعية⁽¹²⁾.

وقد ركزت الصين في دبلوماسيتها بالنسبة للطاقة على بعدين، تمثل أولهما في ضمان التنوع من خلال التوجه للخارج، لتضمن تنوع مصادر الحصول على

الطاقة، فترى الصين أن الطاقة بالنسبة لها تعتبر قضية أمن قومي لا يمكن التفريط فيها، الأمر الذي يجعل الصين تسعى للتعاون مع الدول الأكثر إنتاجاً للنفط من خلال شركات النفط الوطنية الصينية، والتي تستخدمها الصين لتنفيذ سياستها الخارجية في هذا الشأن. أما البعد الآخر، فتعلق بالترشيد الداخلي لاستخدامات الطاقة، وبناء مخزون استراتيجي قوي لتقليل التأثير بالصدمات النفطية العالمية، والبحث عن بدائل غير تقليدية للعمل كمصادر للطاقة يمكن الاعتماد عليها⁽¹³⁾.

ويُعتبر سعي الصين لتأمين مصادر الطاقة له أبعاد استراتيجية أخرى، فبالإضافة إلى أهمية دول آسيا وأفريقيا وإيران والخليج العربي كدول مصدرة للنفط والمواد الخام، تعتبر الصين هذه الدول حليفاً فعالاً في مواجهة التحالف الثلاثي الذي يضم أمريكا وأوروبا واليابان، والذي تسعى الصين لتكوين مثيله مع روسيا وأفريقيا ومنطقة الخليج العربي⁽¹⁴⁾.

2. تصاعد التنافس بين الصين والولايات المتحدة في أفريقيا

إن أحداث 11 سبتمبر عام 2001 م، جعلت من القارة الأفريقية محوراً للاهتمام العالمي؛ حيث ظهرت أفريقيا كبديل قوي لآبار نفط الشرق الأوسط ودول الخليج العربي، وهو الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تتبع استراتيجية كبرى جديدة في أفريقيا⁽¹⁵⁾. والملاحظ أن الصين تتميز عن الولايات المتحدة الأمريكية، بأنها لا تفرض مشروطيات سياسية في علاقاتها الدبلوماسية والتجارية والاقتصادية، فهي تعتمد على ربط مساعداتها بصفقات تجارية رابحة لكل الأطراف⁽¹⁶⁾.

ويرى المراقبون الأمريكيون أن الاستثمارات الصينية في أفريقيا في مجال بيع الأسلحة، ستؤدي إلى تفجير الصراع الدولي على الموارد الطبيعية. ويرون أيضاً أن التغلغل الصيني في القارة الأفريقية هو أمر يثير القلق. وإذا أخذنا في الاعتبار التنافس الأمريكي والغربي والصيني للسيطرة على أفريقيا، لتبينت أمامنا عملية التكاليف الاستعماري الجديد في أفريقيا⁽¹⁷⁾.

ولا شك أن التواجد الصيني في القارة الأفريقية يثير قلق الولايات المتحدة والغرب؛ حيث إنه في الفترة الأخيرة بدأت الصين تهتم بالاقتصاد والمصالح النفعية، وبعدت عن الجوانب السياسية والأيدولوجية؛ حيث تحول فكر الصين إلى براجماتي مصلحي لتزيد من استثماراتها وتصل إلى مصادر النفط والمواد الخام⁽¹⁸⁾.

ويفسر المحللون أن تزايد اهتمام الصين بالقارة الأفريقية ارتبط بزيادة اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى أفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م، فقد دخلت الولايات المتحدة إلى أفريقيا بدعوى محاربة الإرهاب والقضاء على الفقر، وذلك لما وجدته من أفريقيا بديلاً استراتيجياً عن نفط وثروات الشرق الأوسط والخليج العربي⁽¹⁹⁾.

وبناءً على ما تقدم، فإن الحديث عن وجود شراكة أمريكية أو غربية أو صينية مع القارة الأفريقية، يبدو في ظاهره حديثاً عن شراكة سياسية أيدولوجية، ولكن باطنه يركز على المصلحة والمنفعة الاقتصادية والسياسية، والتي تصب بالفعل في مصلحة الطرف الأقوى في هذه الشراكة.

وفي هذا السياق، عندما بدأ النشاط الصيني في القارة الأفريقية وخاصة المنافسة على النفط، بدأ قلق الولايات المتحدة يتزايد، لذلك قام الكونجرس الأمريكي عام 2000 م بإنشاء لجنة لمراجعة العلاقات الأمريكية الصينية، وكذلك دراسة انعكاس نمو الصين في أفريقيا على الأمن القومي الأمريكي، وانتهت اللجنة في عام 2006 م بتقرير، جاء فيه أن الصين تتعامل مع الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الأفريقية مثل السودان وزيمبابوي، ولكن لا توجد علاقة تضامنية بينهم وبين الصين للإضرار بالمصالح الأمريكية⁽²⁰⁾.

هذا الاتجاه نحو المراقبة العلنية للتغلغل الصيني في القارة الأفريقية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، أسفر عن رأيين: الأول هو أن تواجد الصين في القارة الأفريقية سيؤدي إلى تعرض المصالح الاقتصادية الغربية للخطر، بالإضافة إلى تدمير مساعي تحقيق الديمقراطية الغربية في القارة، ونتيجة لذلك

يجب التصدي لهذا التواجد بشكل صارم. أما الرأي الثاني، فإنه يرى إمكانية التعاون الغربي مع الصين بشأن التواجد في أفريقيا، وبناءً على ذلك فقد دعا مجلس العلاقات الخارجية والدراسات الاستراتيجية الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الحوار حول أفريقيا⁽²¹⁾.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تنبّهت لهذا التوغل الصيني في أفريقيا، عندما تحولت الصين من مُصدر للنفط إلى مستورد، بداية من عام 1993 م، وهذا التحول يحمل دلالة مهمة في تقدم تنميتها؛ حيث أكد المسؤولون الصينيون أنفسهم أنه من أجل الحفاظ على تقدم اقتصاد دولة ما لا بد من تأمين مصادر الطاقة إلى جانب الموارد الطبيعية والثروات المعدنية الأخرى⁽²²⁾.

وعندما برزت الصين في أفريقيا بشكل سريع، خاصة في المجال الاقتصادي، تفاجأت القوى الغربية والأمريكية بأن نفوذهم وهيمنتهم في القارة الأفريقية التي كانت لا ينافيهم عليها أحد، يتعرضان للتحدي من قبل الصين وشركاتها الوطنية، وقد قال رئيس مجلس أفريقيا للشركات Corporate Council on Africa، وهي جماعة ضغط أمريكية تتمركز في واشنطن، إنه لا بد من اتخاذ الشركات الأمريكية مزيداً من المبادرات في القارة الأفريقية، لأنه بهذا الشكل ستفقد الولايات المتحدة حصتها في أفريقيا لصالح الصين⁽²³⁾.

وفي هذا السياق، خسرت الولايات المتحدة عقوداً لتنفيذ البنية التحتية مقابل عروض صينية، تتميز بانخفاض تكاليفها وسرعة تنفيذها، مما أجبر الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة على إفساح الطريق أمام المنتج الصيني الذي تغلغل في أفريقيا، هذا بالإضافة إلى المشكلات التي تواجه الشركات الغربية بسبب المشروطيات السياسية التي تسعى حكوماتها لتنفيذها في أفريقيا؛ حيث أكد المسؤولون الأفارقة أن الولايات المتحدة سوف تسألكم عن الحكم والكفاءة والأمن والبيئة، في حين أن الصين سوف تسأل فقط عن كيفية شراء ترخيص للبدء في العمل⁽²⁴⁾.

ولهذه الأسباب أثارت الشراكة الصينية لأفريقيا السخط الغربي، وذلك بسبب الفشل الذي واجه الآراء السياسية لواشنطن، والذي ظل غير متنازع عليه حتى دخول الصين في المشهد، والتي خالفت آراء الولايات المتحدة التي فرضت شروطًا للمنح والمساعدات ووضعت قيودًا على الإنفاق العام والالتزام بالشفافية، وكذلك إجراء انتخابات ديمقراطية من قبل الحكومات الأفريقية، فجاءت الصين لتتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحفاظ على سيادتها على أراضيها، وقد لاقى هذا قبولًا كبيرًا من جانب العديد من الزعماء الأفارقة (25).

3. مواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على الصين

عقب أحداث "تيانانمن" في يونيو 1989 م، تم فرض حصار على الصين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وذلك بسبب انتهاكات حقوق الإنسان المتكررة، هذا الأمر خلق ضرورة تنويع الصين لروابطها الاستراتيجية الخارجية، وكانت الدول النامية هي التي تحتل المكانة الكبرى في توجهات الصين الخارجية، وذلك بسبب امتلاك تلك الدول المواد الخام الأولية من جهة، وأسواقًا واسعة تحتوي المنتجات الصينية من جهة أخرى (26).

وقد ارتكزت السياسة الخارجية الصينية على الرغبة في حماية تجربة الإصلاح السياسي والاقتصادي، وإيجاد العوامل المساعدة لاستمرار نجاحها، وذلك لأهميتها القصوى في بناء الدور المستقبلي للصين في النظام الدولي، الذي يتحدد فيه مكانة الدول طبقًا لمعطيات اقتصادية، وإدراك الصين لضرورة وجودها في التفاعلات البيئية الإقليمية والدولية على حد سواء، ولهذا كان التحرك الصيني النشط تجاه مجموعة من القضايا، والذي كان بمقدوره أن يكشف حقيقة التغيرات في نمط التفكير الصيني وسلوكه، وذلك بالتحول من موقع الانحسار خلال مرحلة القطبية الثنائية، إلى مرحلة الانفتاح والإفصاح عن الاتجاهات الفعلية للسياسة الخارجية في مرحلة القطبية الأحادية، الأمر الذي دفع الصين للاستعداد الجاد لتبوء دورًا جديدًا على الساحة الدولية (27).

ويمكن معرفة توجهات السياسة الخارجية الصينية من خلال المبادئ الخمسة التي وضعها الزعيم الصيني دينجش ياو بينج، وهي⁽²⁸⁾ :

- مراقبة الوضع الدولي بنظرات ثاقبة وتحليل دقيق.
- التمسك بالمكانة الدولية للصين، والتركيز على فكرة السيادة الدولية.
- رد الفعل الهادئ.
- عدم الإفصاح عن القدرات التي تمتلكها الدولة.
- استغلال الوقت جيداً.

واتساقاً مع هذه المبادئ الخمسة، تتبنى السياسة الخارجية الصينية مبدأ التعاون السلمي في العلاقات الصينية الخارجية، والتي تتوافق مع كثير من البلدان النامية التي تفضل أن تتعامل بمثل هذه القواعد، ولكن مع احتفاظ الصين بالتميز في اختيار الآليات التي تدير بها سياستها الخارجية، والتي تضمن لها الوصول إلى الموقع الدولي الذي تسعى إليه⁽²⁹⁾.

وتعتمد الصين على توجه جديد لسياستها الخارجية، يهدف إلى الانتشار بكثافة حول العالم، ويتميز هذا التوجه بالقدرة على تتبع المسارات والطرق الآمنة المؤدية إلى تلك المناطق من العالم، وبالتالي احترام حق سيادة الدول داخلياً.

وفي هذا الإطار لا بد من إبراز الدور النشط للدبلوماسية الصينية في المحافل الدولية، والتي تركز بشكل واضح على هدف الصين التعاوني لا التنافسي. ومن أهم تلك الجهود:

- المساعدة الجادة في خلق بيئة مستقرة ومتوازنة على مستوى السياسة الخارجية، تسهم بشكل كبير في تعظيم فرص التعاون والانفتاح.

- توقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية تشجع على الانفتاح على العالم الخارجي.
- العمل على تعزيز الحضور الإقليمي والدولي للصين في حل مختلف القضايا الإقليمية والدولية.
- تعزيز القدرة العسكرية والدفاعية ذات التكنولوجيا المتطورة للصين.
- تجنب التنافس الصريح والعلني مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- الحفاظ على حقوق المستثمرين الصينيين في الخارج⁽³⁰⁾.

وهنا يمكن القول إن اتجاهات السياسة الخارجية الصينية غير متعجلة لتتبع الصين مكانة عالمية كقوة عظمى، وكذلك إنه ليس عند الصينيين عقدة الإحساس بالنقص تجاه القوى الموجودة على الساحة العالمية حاليًا، وكذلك تتبنى الصين عوامل أخرى مرتبطة بسياسة النفس الطويل، تعمل على إضعاف خصومها مع الزمن⁽³¹⁾.

ثانيًا | تطور السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا

يعتبر الاهتمام الصيني بالقارة الأفريقية أحد مظاهر التحول في السياسة الخارجية الصينية منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في الصين عام 1978 م؛ حيث سعت الصين للتحول من دولة منغلقة على نفسها تعتمد الخطابات الأيديولوجية الماركسية، إلى دولة براجماتية تلعب أدوارًا نشطة في النظام العالمي، وذلك بتعزيز علاقاتها المتبادلة مع مختلف دول العالم، وكذلك حضورها البارز في المنظمات الدولية، مما جعل سياستها الخارجية ذات تأثير قوي وفعال على الساحة الدولية⁽³²⁾.

وخلال العقدين الأخيرين، تزايد الوجود الصيني في القارة الأفريقية بشكل ملحوظ، ففي حين تهميش القارة الأفريقية من جانب القوى التقليدية،

واعتبارها مجرد سوق لمنتجاتها أو مصدرًا حيويًا للمواد الخام الأولية، فقد ظهرت الصين لتُكسب القارة أهمية اقتصادية واستراتيجية، وتعتبرها شريكًا يحقق المصلحة المتبادلة⁽³³⁾.

ويمكن تقسيم مراحل تطور العلاقات الصينية الأفريقية إلى أربع مراحل، وهي:

المرحلة الأولى: منذ الخمسينيات وحتى سبعينيات القرن العشرين؛ تميزت هذه المرحلة ببروز الدور الأيديولوجي والتعاون الأفرو-آسيوي، وذلك لمواجهة الرأسمالية، وكذلك محاولة كسب تأييد الدول الأفريقية بقصد الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية كممثل رسمي للصين في الأمم المتحدة وعزل الصين الوطنية (تايوان) على المستوى الدولي، وكذلك تكوين تحالف لمواجهة الخلاف الأيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي حول النظرة إلى المبادئ الشيوعية⁽³⁴⁾.

المرحلة الثانية: منذ الثمانينيات وحتى تسعينيات القرن العشرين؛ تميزت هذه الفترة بتراجع الأيديولوجيا وتنامي النزعة البراجماتية، والوقوف حول تقييم العائد الاقتصادي، والنظر إلى الفوائد السياسية والاقتصادية.

المرحلة الثالثة: منذ عام 2000 م وحتى الآن؛ التحول للعلاقات المؤسسية، والذي تم ترجمته بإنشاء منتدى التعاون الصيني الأفريقي عام 2000 م، والذي تم تأسيسه بحضور الرئيس الصيني وقتها هياو تشياو زيمينج، وبحضور نائب الرئيس، بالإضافة إلى رؤساء أربع دول أفريقية هي (الجزائر - توجو - زامبيا - وتنزانيا)، والأمين العام لمنظمة الاتحاد الأفريقي، ووزراء خارجية الصين، و44 دولة أفريقية، وكذا رجال أعمال صينيين وأفارقة⁽³⁵⁾.

إن التوجه الصيني نحو أفريقيا يُعتبر من أهم الأعمدة الاستراتيجية التي اعتمدتها الصين خلال مرحلة ما بعد الانفتاح على العالم الخارجي وتجاوز الحدود الآسيوية للسياسة الخارجية الصينية، وهذه الاستراتيجية تسعى إلى تشكيل عالم جديد متعدد الأقطاب، وتهدف أيضًا لعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول، والمساعدات دون مشروطيات سياسية أو اقتصادية مسبقة،

على عكس ما كانت تتبعه الدول الغربية، وتحفيز التجارة البينية الصينية الأفريقية، مع التركيز بالطبع على النفط باعتبار أن الصين أكبر مستهلك له بعد الولايات المتحدة الأمريكية. هذه الاستراتيجية أهلت الصين لتصبح بديلاً استراتيجياً أمام الدول الأفريقية، وبالتالي أكسب الصين دعمًا اقتصاديًا ودبلوماسيًا قويًا يساعدها في تحقيق مصالحها⁽³⁶⁾.

ونتيجة لذلك، فإنه يمكننا اعتبار فترة ما بعد الحرب الباردة هي البداية الحقيقية للتوجه الصيني نحو القارة الأفريقية، ووجودها كشريك أساسي للدول الأفريقية بجانب القوى التقليدية المتواجدة مسبقًا في أفريقيا، وأن فترة ما بعد العام 2000 م هي بداية العلاقات التي تأتي في إطار مؤسسي، بعد تدشين المنتدى الصيني-الأفريقي⁽³⁷⁾.

وبمقارنة المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والتي تكون مشروطة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، وتحرير الأسواق، فإننا نجد أنه على العكس تمامًا بخصوص المساعدات المقدمة من الصين، والتي جاءت خالية من المشروطيات والإملاءات الخارجية، وهذا جعل الدول الأفريقية تُقبل على الصين دون غيرها، وكذا القروض جاءت ميسرة بالمقارنة بأسعار الفائدة، وزيادة الفترة الزمنية لسدادها، ويمكن السداد من خلال استخدام الموارد الطبيعية والمواد الخام المتوفرة في الدول الأفريقية⁽³⁸⁾.

وفي إطار جهود الصين في أفريقيا باستخدام القوة الناعمة، فقد خططت الصين لإحياء نموذج "الأحياء الصينية" داخل المدن الأفريقية، كما عليه الحال في كبرى المدن العالمية مثل نيويورك وسان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بقصد توطين رعاياها ونشر ثقافتها، بالإضافة إلى إقامة "معهد كونفشيوس" في مختلف دول العالم وخاصة أفريقيا، وذلك سعيًا منها لتأكيد قوة الصين الثقافية واللغوية وتوسيع انتشارها حول العالم⁽³⁹⁾.

وبناءً على ما تقدم من توظيف الصين لكافة الوسائل للتواجد في القارة الأفريقية باستخدام القوة الناعمة، فهذا لم يمنعها من أن تزود بعض الدول

الأفريقية بالأسلحة، الشيء الذي عزز العلاقات الثنائية بين المسؤولين الصينيين وبعض قادة الدول الأفريقية؛ حيث إن الصين لا تولي اهتماماً كبيراً ملف انتهاك حقوق الإنسان، والذي تُتهم به معظم الأنظمة الأفريقية من خلال المنصات الغربية، وبناءً على ذلك فإن الصين على استعداد لبيع الأسلحة والمعدات العسكرية لكل الدول دون استثناء، بغض النظر عن طبيعة أنظمتها الحاكمة⁽⁴⁰⁾.

ثالثاً | موقع أفريقيا من الاستراتيجية العسكرية الصينية

إن الاستراتيجية العسكرية الصينية تقوم على مبدأ "عقيدة تقديس الدفاع"؛ حيث تركز هذه العقيدة على ثلاثة أسس رئيسية، تتمثل في: أن الصين دولة محبة للسلام، ولا تسعى للتوسع، ويستخدمون القوة فقط للدفاع عن أنفسهم⁽⁴¹⁾. كما تتحرك الصين طبقاً لهذه الاستراتيجية وفقاً لمبادئ أساسية هي: أنهم لا يخوضون حرباً إلا وكانت دفاعاً عن أنفسهم أو مصالحهم، والإعلاء من قيمة الوحدة الوطنية، والإيمان بأنه كما هناك أعداء الخارج فهناك أعداء الداخل.

وقد أخذ الجيش الصيني يطور نفسه في السنوات الأخيرة تطويراً استراتيجياً جديداً، للقدرة على مواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها البيئة الدولية، وذلك أيضاً من أجل تعزيز نفوذ الصين وحماية مكانتها باعتبارها قوة دولية، وهذا على عكس المبادئ التي كانت توجهها سياستها الخارجية والأمنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان من أهم هذه المبادئ عدم الانتشار أو التدخل العسكري في الخارج⁽⁴²⁾.

وفي هذا السياق، قد دعا الرئيس الصيني الأسبق "هو جين تاو" عام 2004 م، اللجنة العسكرية المركزية، إلى الموافقة على منح الجيش الصيني مهام جديدة، بالإضافة إلى الدفاع عن سيادة جمهورية الصين ووحدتها وحماية أراضيها

وأمنها القومي، تكون مهمته أيضًا حماية المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية المتزايدة في الخارج⁽⁴³⁾.

وفي السياق نفسه، حدد الكتاب الأبيض لعام 2013 م، في فقرة اختصاصات جيش جمهورية الصين الشعبية، أنه من مهام الجيش حماية المصالح الخارجية للبلاد، مشيرًا إلى العمليات التي قامت بها الصين لمكافحة القرصنة في خليج عدن، وكذلك إجلاء المواطنين الصينيين من ليبيا، وأكد أيضًا الكتاب الأبيض في نسخته لعام 2019 م، دور الجيش في حماية مصالح ما وراء البحار للصين، باعتباره جزءًا لا يتجزأ من مصالح البلاد الاستراتيجية⁽⁴⁴⁾.

وهكذا، تعتبر المؤسسة العسكرية الصينية جزءًا أساسيًا من أدوات السياسة الخارجية للبلاد، وتأتي الرغبة الصينية الملحة في الحضور العسكري في أفريقيا، كجزء أساسي من سياستها التي ترفع شعار "تجديد شباب الصين لتكون قوة عظمى"، فبعد أن كانت الصين ترفع شعارًا عسكريًا يقول: "إخفاء قدراتنا"، اتجهت مؤخرًا كما قلنا للانفتاح العسكري على العالم⁽⁴⁵⁾.

وتعتبر المشروعات العسكرية بين الصين والقارة الأفريقية مترابطة بشكل كبير مع مشروعاتها الاقتصادية في الوقت الحاضر؛ حيث تعمل هذه المشروعات على التقارب مع الصين، بعكس القوى الاستعمارية القديمة التي تريد من الدول الأفريقية البعد عنها، مما يمنح الصين القدرة على اكتساب توازنات في سياستها الخارجية، إضافة إلى قدرتها في إنشاء منظومة دفاعية قوية متماسكة تمكنها من حماية مشروعاتها التي تنفذها خارج أراضيها ضد الاعتداءات الخارجية أو العمليات الإرهابية والتخريبية⁽⁴⁶⁾.

وتعتبر أفريقيا في العقيدة العسكرية الصينية موقعًا استراتيجيًا ومصدرًا لدعم الأمن القومي الصيني، مما يجعل الصين على استعداد للتدخل العسكري إذا تم تهديد مسألة الإمداد بالنفط أو المواد الخام التي تمتلكها معظم دول القارة، فالتحول في سياسة الصين الخارجية تجاه أفريقيا عبر مختلف مراحلها، أدى في النهاية إلى رغبة الصين الملحة في التواجد العسكري في القارة، خاصة مع زيادة

مشروعاتها واستثماراتها في القارة، والتي بدورها قوبلت بترحيب من الأفارقة الذين يرغبون في تنويع الشركاء الدوليين في المجال العسكري ووجدوا أن الصين تعتبر أفضل البدائل للقيام بهذه الشراكة ⁽⁴⁷⁾.

ويعتبر التواجد الرسمي العسكري للصين في أفريقيا قد زاد عام 2008 م، وذلك باعتبارها دولة مشاركة في حماية السواحل الصومالية ضد أعمال القرصنة، وجاء ذلك بعد القرارات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة لحماية هذه المنطقة ⁽⁴⁸⁾؛ حيث كانت الصين من بين الدول التي أيدت قرار الأمم المتحدة بإرسال قوات عسكرية لحماية السواحل الصومالية من القرصنة، وذلك من أجل حماية مصالحها واستثماراتها وتأمين طريق التجارة والنفط، وهو الأمر الذي دفع الصين بعد ذلك للتفكير في استخدام الجيش الصيني كآلية رئيسية من آليات سياستها الخارجية؛ حيث أصدرت الصين قانوناً عام 2015 م ينص على السماح بنشر القوات المسلحة في الخارج بما في ذلك قوات الشرطة ⁽⁴⁹⁾.

ولم يمر عام 2015 م حتى تم إعلان وزير خارجية دولة جيبوتي "محمود علي يوسف" عن أن الصين سوف تمتلك قاعدة عسكرية "بحرية لوجستية" قبل مطلع العام 2018 م، وكان هذا الإعلان بمثابة نهاية التكهانات التي تحدثت عن التوجهات العسكرية الجديدة للصين في شرق أفريقيا، وكذلك إقامة أول قاعدة عسكرية خارج أراضيها، لتوثق بهذه الخطوة التغير والتحول الكلي في سياستها الخارجية تجاه العالم وبخاصة القارة الأفريقية ⁽⁵⁰⁾.

وفي يوليو 2018 م، أقام الجيش الصيني منشآت رصيف إضافية في القاعدة، وفي نوفمبر من نفس العام أجرى تدريبات بالذخيرة الحية، مستخدماً في ذلك معدات قتالية مدرعة، ومدفعية مضادة للطائرات، كما أجرت طائرات هليكوبتر تابعة للجيش الصيني تدريباً كبيراً لإجلاء ضحايا الحرب بسبب إطلاق صاروخي مقلد وموجه قبالة ساحل جيبوتي؛ حيث تُعد هذه المرة الأولى التي أجرى فيها الجيش الصيني مثل هذه التدريبات خارج أراضيه. هذه التدريبات عكست قدرات الصين البرية والجوية المتطورة في المنطقة، بالإضافة إلى قواتها البحرية ⁽⁵¹⁾.

وفي نفس العام 2018 م، أجرى الجيش الصيني تدريبات بوحداته الطبية مع نظرائه في إثيوبيا، وسيراليون، والسودان، وزامبيا، وذلك للتدريب ولتطوير قدراتهم في الإجراء وعلاج المصابين أثناء الحروب والتوترات، وتأتي هذه التدريبات كجزء من علاقات طويلة الأمد تشمل مبيعات الأسلحة والتعاون الاستخباراتي.

كما شارك الجيش الصيني في قوات حفظ السلام التي يتم نشرها بقرارات صادرة من منظمة الأمم المتحدة، وذلك لحفظ السلم والأمن الدوليين، وكذا حماية موظفي البعثة الصينيين والأجانب وتأمين البنية التحتية الحيوية. أدى هذا الانتشار العسكري إلى توفير الحماية الأمنية في القارة الأفريقية للاستثمارات الصينية القائمة، وكذا المشروعات المستقبلية من أجل توسيع نطاق مبادرة الحزام والطريق⁽⁵²⁾.

وقد تسارعت الجهود الصينية المبذولة لوضع سياسة شاملة للتعاون العسكري والأمني الصيني-الأفريقي، وجاء ذلك في منتدى الدفاع والأمن الصيني الأفريقي الأول، الذي عُقد في الفترة من 26 يونيو إلى 10 يوليو 2018 م، وذلك قبيل اجتماع المنتدى الرابع للتعاون الصيني-الأفريقي (FOCAC) في سبتمبر من نفس العام⁽⁵³⁾.

حيث وضع ممثلو وزارة الدفاع من حوالي 50 دولة أفريقية، قواعد واتفاقيات جديدة للتعاون العسكري والأمني الصيني-الأفريقي، وتضمن ذلك مكافحة الإرهاب والقرصنة، وحماية المواطنين الصينيين والبنية التحتية والمشروعات الاقتصادية، كما شكلت هذه الاتفاقية جزءاً مهماً من خطة العمل الصينية الأفريقية 2019-2021 م، والتي أُرست الإطار الشامل للتعاون العسكري والأمني للجمهورية الصينية في أفريقيا⁽⁵⁴⁾.

رابعًا | استراتيجية القواعد العسكرية الصينية في القرن الأفريقي

طبقًا لمركز دراسات الشؤون العسكرية الصينية، يمكن أن تتخذ القواعد العسكرية الصينية أشكالًا عديدة، قد حددها المركز في إطار ستة نماذج، يمكن تنفيذها من قبل القادة العسكريين في الصين لدعم العمليات الخارجية، وهي على النحو التالي:

النموذج الأول: يقوم على أساس استخدام مرافق المواني التجارية لتعويض النقص الحاصل في القواعد العسكرية الخارجية؛ حيث تعمل هذه المرافق كمحطات لتقديم الخدمات الأساسية، مثل إعادة تزويد سفن القوات البحرية الصينية بالوقود، أو أعمال الصيانات السريعة⁽⁵⁵⁾.

النموذج الثاني: هذا النموذج لا تُستخدم فيه القواعد العسكرية بغرض فرض السيطرة أو استعراض القوة العسكرية، وإنما تُستخدم لدعم المصالح الوطنية الخارجية. ومثل هذا النوع طبقه الألمان؛ حيث تم استخدام القواعد العسكرية في مستعمراتها القديمة كموانٍ ومراكز لوجستية لدعم العمليات التجارية، وذلك دون أن تُستغل في التحصينات الدفاعية أو دعم العمليات البحرية⁽⁵⁶⁾.

النموذج الثالث: يهدف إلى الاستخدام المزدوج للقواعد العسكرية في الخارج؛ حيث اكتشفت الصين خلال مشاركة قواتها في عمليات مكافحة القرصنة البحرية في خليج عدن والساحل الصومالي في عام 2008 م، أن عدم وجود قواعد عسكرية بكامل الطاقة القتالية في الخارج يُعتبر عائقًا كبيرًا أمام صمود القوات البحرية في مواجهة التحديات التي تواجهها، ولهذا السبب كان التفكير الجدي في ضرورة إنشاء قواعد لوجستية ذات استخدام مزدوج، ذات غرض تجاري وفي نفس الوقت عسكري، لتأمين وحماية المصالح القومية في الخارج⁽⁵⁷⁾.

النموذج الرابع: ويُطلق على هذا النوع ما يسمى بسلسلة اللآلئ، وهي تهدف إلى أن الصين في حاجة إلى إقامة شبكة من المنشآت العسكرية والأمنية على طول الموانئ البحرية في المحيط الهندي، وذلك لحماية وتأمين طرق مصادر الطاقة. وطبقاً لهذا النموذج، تستخدم الصين البنية التحتية للموانئ التجارية لتحويلها إلى مخازن سرية للأسلحة والمعدات التي يمكن اللجوء إليها لدعم العمليات العسكرية في الأزمات، أو يمكن أن تتطور العلاقات الاقتصادية مع الدول المضيفة إلى اتفاقات تسمح للبحرية الصينية باستخدام هذه المرافق لأغراض غير تجارية، وتحويل تلك الموانئ إلى قواعد عسكرية بقيادة صينية⁽⁵⁸⁾.

النموذج الخامس: ويقوم هذا النوع على الاكتفاء بعدد قليل من القواعد العسكرية ذات التسليح الجيد، بدلاً من إنشاء شبكة قواعد عسكرية في معظم دول العالم. وتقام هذه القواعد في نطاق الدول ذات التحالفات القوية، وذلك للتقليل من التداعيات السياسية والأمنية المحتملة التي قد تنجم عن هذا الوجود العسكري الصيني في الخارج⁽⁵⁹⁾.

النموذج السادس: ويعني امتلاك شبكة كبيرة من القواعد العسكرية، تكون موزعة جغرافياً على المحيطات والبحار الرئيسية في العالم، على نحو يمكنها دائماً من نقل الإمدادات العسكرية والإدارية بسهولة، وكذا دعم مختلف العمليات الحربية التي تقوم بها قواتها. ويظهر هذا النوع بقوة في الاستراتيجية الأمريكية في بناء قواعد لها العسكرية⁽⁶⁰⁾.

وإذا كان غرض الصين من بناء قاعدة عسكرية يتمثل في تطوير قوة نسبية من أجل مواجهة التهديدات الأمنية وإدارة الأزمات الخارجية، مثل عمليات الإجلاء أو النزاعات أو مكافحة الإرهاب، أو حماية مصالحها التجارية، فإن إنشاء قاعدة لوجستية ذات استخدام مزدوج (عسكري وتجاري) يُعتبر كافياً للقيام بهذه المهام، أما إذا كانت تريد القيام بعمليات عسكرية كبرى في المحيط الهندي، فإن النموذج الرابع (سلسلة اللآلئ) يُعتبر الخيار الأقرب والأنسب⁽⁶¹⁾.

وبناءً على ما تقدم، فإن الصين تسعى لإنشاء مجموعة من القواعد العسكرية، أو ما تسميه في أدبياتها "نقط القوة الاستراتيجية" في مختلف المناطق الحيوية من العالم. ففي عام 2013 م، دعت الأكاديمية العسكرية للعلوم، التابعة لجيش جمهورية الصين الشعبية، إلى إنشاء قواعد في الخارج، وخصوصًا على ساحل المحيط الهادئ والهندي، وذلك من أجل تقديم الدعم للعمليات العسكرية فيما وراء البحار، وكذا ممارسة النفوذ السياسي والعسكري على هذه المناطق⁽⁶²⁾.

وفي هذا الإطار، تمتلك الصين قاعدة عسكرية رسمية في دولة جيبوتي، تم افتتاحها عام 2017 م، وهي القاعدة التي تدّعي الصين أنها يتم استخدامها في مكافحة القرصنة وتقديم المساعدات الإنسانية وحفظ السلام للدول الأفريقية القريبة من خليج عدن، ولكن من الواضح أن الغرض يبدو أكثر من ذلك، ويتمثل هذا الغرض في السعي نحو تحقيق أهداف استراتيجية أخرى، يأتي في مقدمتها حماية شركاتها ومصالحها التجارية وتأمين طرق النفط ومصادر الطاقة والمواد الخام الأولية، هذا بالإضافة إلى دعم وجودها وتوسيع نفوذها العسكري في القارة الأفريقية، وذلك في إطار منافستها مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي تضع أقدامها في أفريقيا كمستعمر⁽⁶³⁾. فعلى الرغم من أن الصين كثيرًا ما عارضت فكرة إنشاء القواعد العسكرية الأجنبية باعتبارها مستعمرات جديدة، وليست لديها أية نية لإظهار قوتها العسكرية خارج حدودها، فإن موقفها قد تغير؛ حيث قامت الصين في عام 2015 م بطرح فكرة إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي⁽⁶⁴⁾.

وفي عام 2016 م، بدأت الصين بالفعل في إقامة قاعدة عسكرية بحرية، بحيث يكون مقرها دولة جيبوتي التي تقع في وسط منطقة القرن الأفريقي؛ حيث جاء اختيارها بسبب موقعها الاستراتيجي؛ حيث إن لها موقعًا ذا أبعاد متعددة، ففي حين أنها تطل على مضيق باب المندب الذي يفصل خليج عدن عن البحر الأحمر ويُعتبر البوابة المؤدية إلى قناة السويس، فإن موقعها أيضًا يوفر مراقبة المضيق وحركة المرور التجارية فيه؛ حيث يُستخدم في عبور حوالي 9% من

من الحركة البحرية العالمية، وكذلك مرور 25 ألف ناقلة نفط وأكثر من 6 آلاف ناقلة حاويات سنوياً⁽⁶⁵⁾.

وإضافة إلى ذلك، فإنها تُعتبر حلقة وصل حيوية بين آسيا وأوروبا وبالطبع أفريقيا، وتشكل جيبوتي مرصداً مثاليًا وطريق وصول إلى الشرق الأوسط وشرق أفريقيا وآسيا الوسطى. هذا الموقع الاستراتيجي دفع دول العالم لإقامة قواعد عسكرية في جيبوتي، حتى أصبحت مقرّاً لتسع قواعد عسكرية قائمة بالفعل، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والصين، واليابان، وإيطاليا، وإسبانيا، وفرنسا التي تمتلك قاعدة بحرية ومطارين، وهناك قواعد تحت الإنشاء لصالح إثيوبيا والسعودية⁽⁶⁶⁾.

ونظراً للعائد المادي الناتج عن إيجار الأرض لإقامة تلك القواعد العسكرية، وكذلك توفير الحماية للدولة صاحبة الأرض؛ يمثل موقع دولة جيبوتي الآن "محمية عسكرية" هي الأولى من نوعها في العالم، وذلك بسبب أنه يوجد على أرضها أهم القواعد العسكرية في العالم، وكذا هناك تنافس بشكل دائم للفوز بموقع فيها لإقامة القواعد، وهو ما جعلها واحدة من أهم المناطق الحيوية على المستوى الدولي⁽⁶⁷⁾.

وتُعتبر قاعدة دعم جيش التحرير الشعبي الصيني، هي واحدة من بين أهم القواعد العسكرية التابعة للبحرية الصينية في جيبوتي، وهي تعتبر أول قواعد البحرية الصينية خارج حدودها، وبُنيت بتكلفة 590 مليون دولار⁽⁶⁸⁾.

ومن المتوقع أن تزيد هذه القاعدة من إمكانيات الصين لاستعراض وإظهار قوتها في منطقة القرن الأفريقي والمحيط الهندي، وتقع القاعدة الصينية بالقرب من "ميناء دوراليه" الذي تديره الصين، وبالقرب أيضاً من عدة قواعد عسكرية أجنبية أخرى، وهي قاعدة ليمونيه التابعة للبحرية الأمريكية، وقاعدة إيربان التابعة للقوات الجوية الفرنسية، وكذا قاعدة قوات الدفاع الذاتي اليابانية⁽⁶⁹⁾.

وكانت الصين في عام 2015 م قد بدأت التفاوض من أجل إنشاء قاعدة عسكرية استراتيجية لها، انتهت هذه المفاوضات في يناير 2016 م، بعد أن توصلت الصين وجيبوتي إلى اتفاق بشأن بداية إقامة المنشآت البحرية، والتي تبلغ مساحتها 0.5 كم²، ويوجد بها مدرج هبوط طيران بطول 400 متر، ملحق به برج للمراقبة الجوية⁽⁷⁰⁾.

وفي عام 2017 م، أفلعت سفن صينية تابعة لأسطول بحر الجنوب في زانجيانج، وذلك تمهيداً لافتتاح القاعدة رسمياً، والذي تم رسمياً في 1 أغسطس من نفس العام، وتم إقامة أول نشاط تدريبي بالذخيرة الحية في 22 سبتمبر 2017 م. وفي مايو 2018 م، بدأت الصين في إقامة رصيف في القاعدة بعمق يزيد عن 330 متراً ليسع الزيادة في المعدات والقوات العسكرية الصينية⁽⁷¹⁾.

وعقب افتتاح القاعدة، أعلنت الصين أن الغرض الرئيسي من إقامتها هو دعم الإمدادات العسكرية الصينية في خليج عدن، وكذا المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والعمليات الإنسانية في أفريقيا، كما أنها تعزز جهود البحرية الصينية لمنع عمليات القرصنة، وتأمين طرق التجارة، وانتقال الطاقة من القارة الأفريقية للصين، وكذا إجلاء المواطنين الصينيين في وقت الحروب والأزمات⁽⁷²⁾.

وقد أدت إقامة قاعدة عسكرية صينية بالقرب من قاعدة أمريكية، إلى إحداث بعض التوترات الجيوسياسية؛ حيث رفضت الولايات المتحدة إقامة قاعدة روسية في جيبوتي، وقامت بإجراء تحديثات في قاعدة ليمونيه الأمريكية بتكلفة تجاوزت مليار دولار، وما فعلته الولايات المتحدة بشأن عدم الموافقة على وجود قاعدة روسية في جيبوتي، كان نتيجة المفاجأة من موافقة جيبوتي على إقامة قاعدة صينية بعد عامين فقط من بداية مفاوضات 2015 م، التي تمت بين الصين وجيبوتي بشأن إنشاء قاعدة عسكرية صينية على الأراضي الجيبوتية⁽⁷³⁾.

وفي هذا السياق، فإن الصين أكدت أن قوة الدفاع الخاصة بالبحرية اليابانية والموجودة في القاعدة العسكرية اليابانية في جيبوتي، قد أرسلت غواصين لاستكشاف السفن الحربية الصينية أثناء رسوها في القاعدة الصينية، ويبقى التنافس الأمريكي الصيني هو العلامة الأكثر بروزاً في الصراع على أرض جيبوتي، ففي حين يوجد بها المقر الرئيسي للقيادة الأمريكية الأفريقية (أفريكوم)، فإنها تضم القاعدة العسكرية الدائمة الوحيدة للصين خارج أراضيها، وذلك على بعد سبعة كيلومترات فقط من القاعدة الأمريكية ليمونيه (74).

خاتمة

شكل افتتاح القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي بداية لتحول رئيسي على مستوى السياسة الخارجية الصينية، وعلى مستوى التوازنات القائمة في القرن الأفريقي بين القوى الدولية الكبرى صاحبة المصالح المتعددة في الإقليم. فبافتتاح القاعدة الصينية، انتقلت المنافسة بين واشنطن وبكين إلى القرن الأفريقي، وذلك في ظل ما أثارته هذه الخطوة من ردود فعل أمريكية مهمة. ففي عام 2018م أرسل البنتاجون رسالة رسمية إلى الصين، يستنكر فيها إصابة طيارين أمريكيين بجروح، نتيجة استهداف القاعدة العسكرية الصينية بجيبوتي لطائراتهما بأشعة الليزر، وجاء الرد من قبل الصين وقتها بأن الطائرات الأمريكية تقوم بالتجسس على المنشأة الصينية (75).

وفي نفس العام، اتهم مستشار الأمن القومي الأمريكي الصين بمحاصرة الدول الأفريقية في شكل علاقات استعمارية جديدة تعتمد على التبعية الاقتصادية، وكذلك الاستثمارات الصينية الضخمة التي بدأت تتدفق على هذا البلد باعتباره منفذاً بحرياً مهماً لدول شرق ووسط أفريقيا، وحذر الدول التي تتعامل مع الصين وفي نفس الوقت لا تدعم واشنطن دبلوماسياً، بألا تنتظر الكثير من المساعدات والدعم الأمريكي (76).

وفي المحصلة، يبدو أن الصين قد سبقت الولايات المتحدة في جيبوتي خاصة، وفي أفريقيا بشكل عام، باعتبار أنها ركزت على التنمية والمناداة بالشراكة المتكافئة

التي تحقق المكاسب للطرفين الصيني والأفريقي، هذا إلى جانب المساعدات والمشروعات التي تقوم بها الصين لتنمية دول شرق أفريقيا وبلدان وسط القارة انطلاقاً من جيبوتي، وكذلك اعتزام الصين ضخ استثمارات جديدة في هذه المنطقة تبلغ أكثر من 60 مليار دولار⁽⁷⁷⁾. بينما كان تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في جيبوتي تواجداً تقليدياً عسكرياً؛ حيث استخدمت أمريكا قاعدتها في بسط النفوذ السياسي والعسكري، ولشن الغارات على الجماعات المتطرفة الإرهابية في أفريقيا⁽⁷⁸⁾.

1. علي العطري، التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه أفريقيا منذ عام 2000 (رسالة دكتوراة، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2020 م) ص 4.
2. Kim Yunheek, China's Public Diplomacy towards Africa (Doctor thesis, School Of Government and International Affairs, University Of Durham, December 2017) p 132.
3. Scientia Militaria, "China's Policy On Development And Security In East Africa", South African Journal Of Military Studies (Johannesburg, Vol (46), No(2), 2018)p23.
4. المرجع السابق، ص 5.
5. رنين حاتم عابدين، السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا، السودان نموذجا (فلسطين: معهد الدراسات الدولية، جامعة برزيت، 2018 م) ص 15.
6. عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (42)، 2000 م) ص 16.
7. نيللي كمال، "القيادة المؤجلة: استراتيجية الصين لتأسيس ركائز التعددية الدولية"، السياسة الدولية (القاهرة: العدد (207)، 2017 م) ص 31.
8. وليد عبد الحي، "التحولات البنوية في السياسة الصينية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر: جامعة الجزائر، العدد الثاني، 1996) ص 86.
9. السيد أمين شلي، "هل الصعود الصيني تهدد للولايات المتحدة؟"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: العدد (165)، يوليو 2006 م) ص 31.
10. Joseph Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics (2004), P9.
11. حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهممنة، أي مستقبل؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2007 م) ص 152.
12. المرجع السابق، ص 155.
13. خديجة عرفة محمد، "قيود الصعود: الظلم إلى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: العدد (207)، 2017 م) ص 27.
14. زيجينيو بريجنسكي، مالك فاضل (مترجم)، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998 م) ص 172.
15. كريس ألدن، عثمان الجبالي المثلوثي (مترجم)، الصين في أفريقيا: شريك أم منافس؟ (بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، 2009 م) ص 24.
16. المرجع السابق، نفس الصفحة.
17. كريس ألدن، مرجع سبق ذكره، ص 140.
18. كريس ألدن، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحات.
19. Embassy of China in South Africa, 'China's Africa Policy', Pretoria, January 2006.
20. Idem.
21. Ian Taylor, 'Chinese Oil Diplomacy in Africa', International Affairs, vol(82), no (5), 2006) p12.
22. Ibid., p14.
23. Ian Tayloy, Op.Cit. P5.
24. BBC News, "China's 'peaceful rise' running into criticism", 2 February 2007, available on: www.bbc.co.uk.
25. David Zweig and Bi Jianhai, "The foreign policy of a resource hungry state", Foreign Affairs (No(84), May 2005) p132.
26. المرجع السابق، نفس الصفحة.
27. عبد القادر محمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 16.
28. وليد عبد الحي وآخرون، أفاق التحولات الدولية المعاصرة (عمان: دار الشرق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002 م) ص 29.
29. المرجع السابق، نفس الصفحة.
30. Scientia Militaria, op. cit., p27.
31. المرجع السابق، ص 29.
32. Scientia Militaria, op. cit., p31.

33. حمدي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص161.
34. حسن إبراهيم سعد، السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة (رسالة دكتوراة، قسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، 2007 م) ص73.
35. هي وين بينج، "حزام واحد، طريق واحد: تواصل جديد للعلاقات الصينية الأفريقية في التنمية المستقبلية"، على الرابط التالي: <http://sis.gov.eg/UP/12.pdf>
36. Kim Yunheek, China's Public Diplomacy towards Africa (Doctor thesis, School Of Government and International Affairs, University Of Durham, December 2017)pp37-43.
37. موقع السفارة الصينية في القاهرة. "قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني"، 6/4/2008 م، على الرابط التالي: <http://eg.china-embassy.org/ara/rdxw/zffh>
38. هادي محمد حسين برهم، التنافس الصيني-الأمريكي في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016 م) ص154.
39. زرقة جهيدة، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا ما بين 2000-2017 (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة زيان بالجزائر، 2018 م) ص92.
40. Lucy Corkin, "Redefining Foreign Policy Impulses Toward Africa: The Roles Of The MFA, The MOFCOM And China Exim Bank", Journal Of Current Chinese Affairs (Germany: Giga German Institute, No (1026), 2011)p35.
41. رضا محمد هلال، "العلاقات الصينية بالدول النامية، المنطلقات والأبعاد، السياسة الدولية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (173)، 2008 م) ص203.
42. حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية الأفريقية: شراكة أم هيمنة، كراسات استراتيجية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (172)، 2007 م) ص127.
43. المرجع السابق، نفس الصفحة.
44. توفيق عبد الصادق، "مركزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا"، سياسات عربية (العدد (5)، نوفمبر 2013) ص15.
45. المرجع السابق، ص17.
46. The State Council Information Office of the People's Republic of China, China's National Defense in the New Era (Beijing: Foreign Languages Press Co. Ltd, 2019), p. 15.
47. Ibid., p. 17.
48. Ibid., p. 18.
49. حكمت العبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا"، سياسات عربية (العدد 22، سبتمبر 2016 م) ص ص30-22.
50. المرجع السابق، نفس الصفحات.
51. ياسمينة كنون، حنان نخول، "تحول القوة والنفوذ من وراء السياسة الاقتصادية للصين في أفريقيا" (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013 م) ص57.
52. إلهام ضيف الله، "استراتيجية القوة الصاعدة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية - الصين نموذجاً" (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2017 م) ص62.
53. موقع العربية نيوز، "الرئيس الصيني يطرح اقتراحاً من 3 نقاط لتطوير العلاقات الصينية-الأفريقية"، 28/6/2019 م، على الرابط التالي: http://arabic.news.cn/2019-06/28/c_138181166.htm
54. إلهام ضيف الله، مرجع سبق ذكره، ص66.
55. Christopher D. Yung, Ross Rustici, Scott Devary? Jenny Lin, "Not an Idea We Have to Shun": Chinese Overseas Basing Requirements in the 21st Century," China Strategic Perspectives, Institute for National Strategic Studies & Center for the Study of Chinese Military Affairs(No. (7),October 2014) pp. 12-13.
56. Ibid., p. 13.
57. Ibid., p. 14.
58. Ibid., pp. 14-15.
59. Ibid., pp. 17-20.
60. Ibid., pp. 20-21.
61. Ibid., p. 30.
62. Erica Downs, Jeffrey Becker & Patrick Gategno, "China's Military Support Facility in Djibouti: The Economic and Security Dimensions of China's First Overseas Base," SemanticScholar(July 2017) pp. 19-32.

63. Nilanthi Samaranyake, "Are Sri Lanka's Relations with China Deepening? An Analysis of Economic, Military, and Diplomatic Data," *AsianSecurity* (vol. (7), No. (2), 2011) pp. 123-130.
64. شيماء محي الدين، "دوافع وتداعيات التوسع الصيني في القرن الأفريقي"، السياسة الدولية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، المجلد (53)، العدد (214)، أكتوبر 2018 م) ص 19.
65. مصطفى شفيق علام، "عسكرة الشراكة: لماذا تبني الصين قاعدة بحرية في جيبوتي؟"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، فبراير 2016 م). متاح على الرابط التالي: <http://futurecenter.ae/analys>.
66. أيمن شبانة، "الذراع العسكرية الصينية تمتد إلى أفريقيا"، الخليج الإماراتية، 10 ديسمبر 2015، متاح على الرابط التالي: <http://google/cbGomM>.
67. محمد عثمان، رهان مستقبلي: أفريقيا في استراتيجية الصين العسكرية، آفاق سياسية (المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد (46)، 2019 م) ص 27-30.
68. المرجع السابق، نفس الصفحات.
69. أيمن شبانة، مرجع سبق ذكره، نفس الرابط.
70. محمد عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 27-30.
71. شيماء محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 20.
72. شيماء محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 21.
73. إلهام ضيف الله، مرجع سبق ذكره، ص 67.
74. نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري-الجديد في أفريقيا، التقرير الاستراتيجي السابع، ص 4.
75. حمدي عبد الرحمن، سباق القواعد العسكرية في القرن الأفريقي: الفرص والمخاطر الأمنية بالنسبة لمصر"، السياسة الدولية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد (53)، العدد (211)، 2018 ص 126.
76. محمد صلاح جميل، "الاستراتيجية العسكرية الصينية تجاه أفريقيا: نظرة عامة على قضية جيبوتي"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية (برلين: المركز الديمقراطي، المجلد الأول، العدد الثالث، 2009 م) ص 214.
77. المرجع السابق، ص 221.
78. سامي السيد أحمد محمد، التنافس الأمريكي الصيني في أفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة خاصة بالسودان (رسالة دكتوراة، قسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، 2013 م) ص 64.

رقم الإيداع بدار الكتب:

2023/30636

الترقيم الدولي (ISBN):

978-977-87240-3-5